جامعـــة قنـــاة الســـويس
كليـــــــــة التجـــــــارة
قســـــــم الاقتصـــــــاد

تقييم دور المنح والمساعدات في تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة 1994-2013

–دراسة قياسية–

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

إعداد الباحث

باسم مطلق وشاح

إشـــراف

الأستاذ الدكتور
عبد الحميد صديق عبد البر
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة
جامعة قناة السويس

الدكتور
نصر سالم خليل
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة
جامعة قناة السويس

2017م – 1438هـ

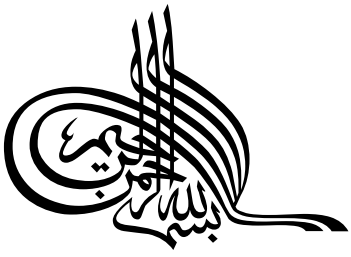

" يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ " ﴿المجادلة : 11﴾

صدق الله العظيم

أول ما أبدأ شكري لله وحده الذي منحني من الإرادة والعزيمة والصبر لمواصلة مسيرتي التعليمية ووصولي لهذه الدرجة العلمية، فكلمات الشكر والتقدير كثيرة، ولا أدري إن كنت استطيع من خلال بضع السطور أن أوفي أصحابها حقهم.

وثاني من أبدأ شكري إلى جامعة قناة السويس ممثلة برئيسها:

الأستاذ الدكتور/ ممدوح مصطفي غراب والعاملين فيها، وأخص بالشكر والتقدير عمادة الدراسات العليا، وعمادة كلية التجارة، وخاصة قسم الاقتصاد وكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة وأخص بالشكر:

الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد صديق عبد البر أستاذ الاقتصاد في كلية التجارة جامعة قناة السويس، المشرف الرئيس.

الدكتور/ نصر سالم خليل مدرس الاقتصاد في كلية التجارة، جامعة قناة السويس المشرف المساعد.

اللذين قاما بالإشراف والمتابعة والإرشاد والتوجيه المنهجي والعلمي لإنجاز هذه الدراسة، فلهما مني كل الشكر والتقدير والثناء.

كما أتقدم بوافر الشكر والامتنان وعظيم التقدير والاحترام إلى كلٍّ من:

الأستاذ الدكتور/ صبري أحمد أبو زيد، أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة قناة السويس.

الأستاذ الدكتور/ حامد محمود مرسي أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد جامعة السويس.

على موافقتهما للمشاركة في لجنة المناقشة والحكم على دراستي.

كما وأتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم بطريقة أو أخرى لإنجاز وإتمام هذه الدراسة... لكل هؤلاء وغيرهم مني فائق الشكر والتقدير.

والله ولي التوفيق

الباحث

باسم مطلق وشاح

- ❖ إلى وطني.. وشعبي الصامد .. وشهداء الأرض .. وجرحى التحرير .. وأسرى الحرية .. **لك فلسطين وشعبها الصامد.**
- ❖ إلى من ترك في نفسي .. وذاكرتي .... وحياتي... أجمل معاني الحب والحنان ... والعطاء..... والأمل .... والإرادة... **إلى روح والدي الغالي.**
- ❖ إلى من ربتني .. وساهمت في تنشئتي ..... إلى ينبوع الكفاح والصبر .. أم الأسرى .. **والدتي الغالية.**
- ❖ إلى من عرفتها كينبوع لا ينضب من العطاء والإخلاص والصبر.. والوفاء... إلى من تحملت معاناة مسيرتي التعليمية العليا حتى وصلت لهذه الدرجة العلمية... لها مني كل الحب والوفاء والإخلاص.. **زوجتي الغالية المخلصة.**
- ❖ إلى من تحملوا ألم الفراق وهم بحاجة إلي .. إلى شركائي بالنجاح **أبنائي الأعزاء غسان .. هديل .. حنين... لهم مني كل الحب والوفاء والعطاء.**
- ❖ إلى من تركته ينمو كزهرة .. عبقها يفوح حولي دائماً .. إلي هدية الرب ليملأ البيت سعادة ... إلي من أشتاق إليه بغربتي ... **حفيدي الأول باسم.**
- ❖ لأخواتي وإخواني الأعزاء ... لكل الأقارب... والأحباء ... والأصدقاء الأوفياء .. ولكل من ساهم وساعد وقدم كل ما يستطيع لإتمام وإنجاز دراستي .. وخاصة... الأب .. الصديق ... والرفيق ..... **أخي العزيز جبر.**

لكل هؤلاء ... ولأبناء شعبي وقضيتي... أهدي دراسي المتواضعة.

البـاحث

باسم مطلق وشاح

قائمة المحتويات

المحتوي	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الشكر والتقدير	ب
الإهداء	ت
الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة	
المقدمة	ش
1. مشكلة الدراسة	ص
2. أهداف الدراسة	ط
3. أهمية الدراسة	ظ
4. فرضيات الدراسة	ظ
5. حدود الدراسة	ع
6. منهجية الدراسة	ع
7. خطة الدراسة	غ
8. الدراسات السابقة	ف
9. تعقيب علي الدراسات السابقة	هـ
الفصل الأول: المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية	**1**
مقدمــة	**2**
المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف المنح والمساعدات	**3**
أولاً: تعريف المنح والمساعدات	**3**
ثانياً: مفاهيم مرتبطة بالمنح والمساعدات	**5**
ثالثاً: فكرة المنح والمساعدات الإنمائية	**6**
رابعاً: أسباب المنح والمساعدات	**9**
خامسا: أهمية المنح والمساعدات	**13**
سادساً: أهداف المنح والمساعدات	**14**
سابعاً: سلبيات وإيجابيات المنح والمساعدات	**15**
المبحث الثاني: أنواع المنح والمساعدات الدولية	**17**

أولاً: أنواع المنح والمساعدات الدولية من حيث الهدف	**17**
ثانياً: أنواع المنح والمساعدات من حيث الأطراف والشكل	**19**
ثالثاً: أنواع المنح والمساعدات من حيث طبيعتها	**21**
رابعاً: أنواع المنح والمساعدات حسب طريقة الصرف	**21**
خامساً: أنواع المنح والمساعدات من حيث أساليبها	**22**
سادساً: المساعدات الإنمائية على المستوى الدولي والعربي	**22**
المبحث الثالث: مصادر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية	**28**
أولاً: أهم مصادر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية	**28**
ثانياً: أهم المؤتمرات التي عقدت لدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية	**29**
ثالثاً: إدارة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية	**31**
رابعاً: أهداف المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية	**32**
خامساً: أهمية المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية	**33**
سادساً: حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013	**34**
1- حجم المنح والمساعدات من دول عربية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.	**34**
2- حجم المنح والمساعدات من دول لجنة المساعدات الإنمائية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.	**36**
3- حجم المنح والمساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.	**38**
4- حجم المنح والمساعدات من دول الاتحاد الأوروبي والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.	**40**
5- حجم المنح والمساعدات من وكالة الغوث الدولية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.	**42**
6- حجم المنح والمساعدات من مؤسسات عربية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.	**44**

7- حجم المنح والمساعدات من مؤسسات دولية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.	**46**
8- تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من بعض دول ومؤسسات أخري خلال الفترة 1994-2013.	**48**
سابعا: حجم المنح والمساعدات من بعض الدول العربية والمؤسسات الدولية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.	**50**
1- حجم المنح والمساعدات من بعض الدول العربية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.	**50**
2- حجم المنح والمساعدات لأهم المؤسسات الدولية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.	**52**
3- حجم المنح والمساعدات من دول أخري والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.	**54**
خلاصة الفصل	**57**
الفصل الثاني: مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني	**58**
مقدمة	**59**
المبحث الأول: أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية	**60**
أولاً: واقع الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994-:2000	**60**
ثانياً: واقع الاقتصاد الفلسطيني بعد اندلاع انتفاضة الأقصى خلال الفترة 2001-2006.	**62**
ثالثاً: واقع الاقتصاد الفلسطيني ما بعد إجراء الانتخابات التشريعية وحدوث الانقسام السياسي الفلسطيني خلال الفترة 2007-2013.	**64**
رابعاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب دخل الفرد خلال الفترة 1994-2013.	**67**
خامساً: القوي العاملة الفلسطينية ومعدلات البطالة خلال الفترة 1994- 2013	**68**
سادساً: توزيع القوي العاملة الفلسطينية علي القطاعات الاقتصادية.	**70**
سابعاً: معدلات التضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.	**70**
ثامناً: القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني	**72**
المبحث الثاني: ميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية	**77**

أولاً: مكونات ميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية	**77**
ثانياً: تحليل ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الفترة 1994- 2013	**78**
ثالثاً: أسباب العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني	**84**
المبحث الثالث: الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية	**86**
أولاً: تحليل الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013	**86**
ثانيا: نسبة المنح والمساعدات ونسبة الإيرادات المحلية من الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة خلال الفترة 1994-2013	**92**
ثالثاً: المنح والمساعدات ونسبة دعمها للموازنة العامة والمشاريع التطويرية في السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013	**98**
خلاصة الفصل	**101**
الفصل الثالث: قياس أثر المنح والمساعدات على النمو الاقتصادي الفلسطيني.	**102**
مقدمة	**103**
المبحث الأول : بناء النموذج والاختبارات القياسية.	**104**
أولاً: تعريف النموذج القياسي	**104**
ثانياً: النموذج القياسي المستخدم	**104**
ثالثاً: متطلبات النموذج	**106**
رابعاً: الجانب النظري لمتطلبات النموذج	**106**
خامساً: المتغيرات وبياناتها الداخلة في النموذج والتحليل.	**112**
المبحث الثاني : التفسير الاقتصادي لنتائج النموذج وتقييمها.	**113**
أولاً: اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر-الموسع)	**113**
ثانياً: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني	**114**
ثالثاً: اختبار الاستثناء علي فترات التباطؤ	**116**
رابعاً: اختبار السببية	**118**
خامساً: تحليل مكونات التباين	**119**
سادساً: دالة الاستجابة لردة الفعل	**122**
سابعاً: تقدير النموذج	**122**
ثامناً: التحقق من اختبارات البواقي	**123**
تاسعاً: تقييم نتائج اختبارات التحليل القياسي	**124**
1- نتائج الاختبارات القياسية	**124**

2- تقييم وتحليل نتائج الاختبارات القياسية	**126**
المبحث الثالث: البدائل المقترحة للإستخدام الأمثل للمنح مستقبلاً.	**129**
أولاً: سيناريو الأساس	**129**
ثانياً: سيناريو المتفائل	**131**
ثالثاً: سيناريو المتشائم	**133**
خلاصة الفصل	**136**
النتائج	**138**
التوصيات	**139**
المراجع	**141**
الملاحق	**152**
الأشكال	**173**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـوان الجدول	الصفحة
1	تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من دول عربية خلال الفترة 1994–2013	**35**
2	تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من دول لجنة المساعدات الإنمائية خلال الفترة 1994–2013	**37**
3	تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1994–2013	**39**
4	تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1994–2013	**41**
5	تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من وكالة غوث وتشغيل الفلسطينيين خلال الفترة 1994–.2013	**43**
6	تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من مؤسسات عربية (OFID) خلال الفترة 1994–2013.	**45**
7	تعهدات المنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من مؤسسات دولية خلال الفترة 1994–.2013	**47**
8	تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من بعض دول ومؤسسات أخري خلال الفترة 1994–2013	**49**
9	حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من بعض الدول العربية خلال الفترة 1994–.2013	**51**
10	حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من أهم المؤسسات الدولية خلال الفترة 1994–2013	**53**
11	حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من أهم الدول العربية خلال الفترة 1994–.2013	**55**
12	الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو ومتوسط نصيب دخل الفرد ومعدل النمو خلال الفترة 1994–2013	**67**

13	القوي العاملة الفلسطينية ومعدلات نموها ومعدل البطالة خلال الفترة 1994-2013	**69**
14	معدل التضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013	**71**
15	قطاع الصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات ونسبة مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994-2013	**73**
16	ميزان المدفوعات الفلسطيني لسنوات مختارة خلال الفترة 1994-.2013	**79**
17	الإيرادات العامة والمنح والإيرادات والنفقات المحلية والمنح والمساعدات في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994- 2013	**87**
18	الإيرادات المحلية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013	**89**
19	النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013	**91**
20	نسبة مساهمة الإيرادات المحلية والمنح المساعدات إلي الإيرادات العامة خلال الفترة 1994-2013	**93**
21	نسبة مساهمة النفقات الجارية والتطويرية في الموازنة العامة للسلطة خلال الفترة 1994-2013	**95**
22	نسبة جهات الإنفاق من النفقات الجارية والنفقات التطويرية في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013	**97**
23	المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبة دعم الموازنة العامة والمشاريع التطويرية خلال الفترة 1994-2013	**99**
24	نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للمنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي	**113**
25	نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع للمنح والمساعدات والموازنة العامة	**114**
26	نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع للمنح والمساعدات وميزان المدفوعات	**114**
27	اختبار عدد فترات التباطؤ للفترة الكلية للمنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي	**115**
28	اختبار عدد فترات التباطؤ للفترة الكلية للمنح والمساعدات والموازنة العامة	**115**
29	اختبار عدد فترات التباطؤ للفترة الكلية للمنح والمساعدات وميزان المدفوعات	**116**
30	اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ للفترة الكلية للمنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي	**116**
31	اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ للفترة الكلية للمنح والمساعدات والموازنة العامة	**117**
32	اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ للفترة الكلية وميزان المدفوعات	**117**
33	نتائج اختبار السببية للمنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي	**118**
34	نتائج اختبار السببية للمنح والمساعدات والموازنة العامة	**188**

35	نتائج اختبار السببية للمنح والمساعدات وميزان المدفوعات	**119**
36	اختبار مكونات التباين للمنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي	**119**
37	اختبار مكونات التباين للمنح والمساعدات والموازنة العامة	**120**
38	اختبار مكونات التباين للمنح والمساعدات وميزان المدفوعات	**121**

الإطار العام للخطة

المقدمـة

حظيت المنح والمساعدات باختلاف مصادرها وحجمها اهتماماً كبيراً ومتزايداً في إمكانية تنمية اقتصاد الدول النامية بشكل عام والاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص، وإمكانية مساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال دعمها للمشاريع الإنتاجية والخدمية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

فمنذ احتلال إسرائيل لفلسطين عام 1948، استولت علي جميع الموارد الطبيعية واستطاعت التحكم بمعظم مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وقامت باحتلال كامل أراضي فلسطين في حرب عام 1967، وعملت علي إلحاق الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها وفق مصالحها من خلال مجموعة من القوانين والإجراءات والأوامر العسكرية، وقامت بتنفيذ سياسات اقتصادية ممنهجة علي أرض الواقع سيطرت علي كامل الأراضي الزراعية والمياه وفرضت سياسات ضريبية هيمنت من خلالها على الاقتصاد الفلسطيني واستخدمت مناطق الأراضي المحتلة كسوق للمنتجات الإسرائيلية[1].

استمرت إسرائيل بسياسة تدمير البنية الاقتصادية الفلسطينية وفرضت القيود خلال المرحلة الانتقالية التي بدأت بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993. وتم توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي في عام 1994، الذي حدد شكل العلاقة الاقتصادية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل[2]، وبعد توقيع اتفاق أوسلو عقدت العديد من المؤتمرات الدولية والعربية الداعمة لإنشاء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، واستعدت العديد منها بتقديم المنح والمساعدات اللازمة لمؤسساتها المختلفة لقيام كيان فلسطيني مستقل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا كمقدمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

تعرضت السلطة الوطنية منذ قيامها عام 1994 ومؤسساتها المختلفة وخاصة الاقتصادية منها لممارسات وإجراءات إسرائيلية تعسفية، وخاصة بعد انتفاضة الأقصى عام 2000، وزادت حدتها بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، فقام الاحتلال بتدمير البنية التحتية والاقتصادية خلال الاعتداءات المتكررة علي أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية[3].

لقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني باستمرار لتحديات كبيرة تتطلب الدعم لتساهم في توفير أحد العناصر الأساسية للإنتاج (عنصر رأس المال) الذي يعتبر عنصرا مهما في تمويل الاستثمارات المختلفة

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فلسطين، رام الله، فبراير 2011.

(2) Word Bank, West Bank And Gaza Country Economic Memorandum Growth In West Bank And Gaza:2007-2010.

(3) أعمال للمجلس الاقتصادي والاجتماعي(88)، الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، انعكاسات وسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي علي الاقتصاد الفلسطيني، القاهرة، سبتمبر /ايلول 2011 .

فـي جميـع القطاعـات الاقتصـادية، وتعتبـر المـنح والمسـاعدات بأشـكالها المختلفـة أكثـر أهميـة للنمـو الاقتصادي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لخصوصية وطبيعة الظروف التي تمر بها.

1- مشكلة الدراسة:

اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها عام 1994 بشكل أساسي علي المنح والمساعدات الخارجية، عربية كانت أم أجنبية لدعم موازنتها بالإضافة للإيرادات المحلية، وتعهدت العديد من الدول بتوفير الدعم اللازم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لتغطية التزاماتها ونفقاتها، ولإقامة مؤسساتها المدنية والأمنية والقيام بمسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وتشير البيانات الصادرة من مركز الإحصاء الفلسطيني وتقارير سلطة النقد الفلسطينية وجامعة الدول العربية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلي حجم التعهدات التي تعهدت بها الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية كاستحقاق لاتفاق أسلو، ووضحت تقارير سلطة النقد الفلسطينية حجم المنح والمساعدات المقدمة فعلياً للسلطة الوطنية الفلسطينية.

حيث تبين بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن حجم تعهدات دول لجنة المساعدات الإنمائية ودول غير عضو في لجنة المساعدات الإنمائية والعديد من الدول والمؤسسات العربية والأجنبية وآخرون بلغت حوالي (27,355) سبع وعشرون مليار وثلاثمائة وخمس وخمسون مليون دولار أمريكي خلال الفترة 1994-2013[1].

كما تبين تقارير سلطة النقد الفلسطينية حجم المنح والمساعدات الفعلية والتي التزمت بها الدول والمؤسسات العربية والدولية المانحة منذ قيام السلطة وبلغ حجمها حوالي (16,302) ستة عشر مليار وثلاثمائة واثنان مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة[2].

يوضح الجدول رقم (أ) حجم التعهدات من المنح والمساعدات من دول لجنة المساعدات الإنمائية ودول غير عضو في لجنة المساعدات الإنمائية وأطراف دولية وعربية متعددة، وحجم المنح المساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

(1) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات صادرة، 29 سبتمبر،2015.
(2) سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي، 2005، 2007 2010، 2015 العام 2006، 2008، 2011، 2016: رام الله، فلسطين.

جدول (أ)

حجم التعهدات من المنح والمساعدات من دول لجنة المساعدات الإنمائية ودول غير عضو فيها ودول ومؤسسات عربية ودولية وحجم المنح والمساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013

مليون دولار

السنة	إجمالي التعهدات للمنح والمساعدات**	منح لجنة المساعدات الإنمائية **	منح دول غير عضو في لجنة المساعدات الإنمائية **	منح من دول ومؤسسات عربية ودولية متعددة **	المنح والمساعدات الفعلية *
1994	472	151.8	39.1	281.1	132
1995	514.1	183.4	68.1	262.6	325
1996	552.4	264.1	31.9	256.4	366
1997	614.1	326.6	38.5	249	520
1998	616.4	342	27	247.4	530
1999	599.9	327.9	84	187.9	497
2000	731.4	307.8	150.6	273	510
2001	999.6	280.4	375.1	344.1	849
2002	971.9	411.3	131.2	429.4	697
2003	1042.5	492.2	94.2	456.1	620
2004	1161.4	609.7	70.7	481.1	353
2005	1018	571.2	46.4	400.4	636
2006	1362.3	756.6	132.4	473.3	1019
2007	1717.9	836.2	120.8	760.9	1322
2008	2472	1359.1	171.3	941.7	1978
2009	2843.4	1742.1	280.4	820.8	1402
2010	2544.1	1635.4	123.9	784.8	1278
2011	2459.8	1574.1	82	803.7	978
2012	2048.8	1102.8	195.4	750.6	932
2013	2613.1	1754.8	163.8	694.4	1358
المجموع	27355.1	15029.5	2426.8	9898.7	16302

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصادر التالية:

* سلطة النقد الفلسطينية التقرير السنوي، 2005، 2006، 2009، 2013، 2015، العام 2006، 2007، 2010، 2014، 2016، رام الله، فلسطين.

** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات صادرة، 29 سبتمبر،2015.

يتبين من الجدول رقم (أ) أن مجموع التعهدات من المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية وغير الأعضاء فيها ودول ومؤسسات عربية ودولية متعددة بلغ مجموعها حوالي 27,355 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1994-2013. وحسب تقارير سلطة النقد الفلسطينية بلغ حجم المنح والمساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية منها

حوالي (16,302) مليار دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها. أي أن هناك فرقا بين حجم التعهدات للمنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية والحجم الفعلي الذي دخل موازنة السلطة وبلغ حجمة حوالي (11,053) أحد عشر مليار وثلاثة وخمسون مليون دولار أمريكي بنسبة تقدر حوالي (40%) أقل من حجم تعهدات الدول والمؤسسات المانحة [1].

علي ضوء ما سبق حول حجم المنح والمساعدات الفعلية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي تقدر في العشرين سنة محل الدراسة حوالي (815.1) مليون دولار أمريكي سنويا، فهل تم استغلالها بشكل أمثل في تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني؟ لذلك يمكن طرح التساؤل الرئيسي

هل أدت المنح والمساعدات دورها في تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني؟

ومن التساؤل الرئيس يمكن استنباط عدد من **التساؤلات الفرعية وهي:**

1. ما أهمية المنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية؟
2. ما هي أهم أنواع ومصادر وحجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية؟
3. ما مدي مساهمة المنح والمساعدات في تحقيق نمو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي؟
4. هل هناك أثر للمنح والمساعدات في الموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة؟
5. هل زيادة حجم المنح والمساعدات يؤدي إلي زيادة معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين؟

2- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي معرفة إمكانية زيادة حجم وتوجيه المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية إلي مشاريع إنتاجية تساهم في النمو الاقتصادي، كما تهدف إلى معرفة وتقييم أثر المنح والمساعدات في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، ويمكن تحديد أهم الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها هي:

1. معرفة أهمية وأشكال ومصادر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
2. معرفة حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

(1) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات صادرة، 29 سبتمبر،2015.

3. كيفيه توجيه المنح والمساعدات للقطاعات الإنتاجية الرئيسة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.
4. تقييم أثر المنح والمساعدات في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.
5. دراسة وتقييم أثر المنح والمساعدات في تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني.

3- أهمية الدراسة:

تستدعي خصوصية الحالة الفلسطينية لتبني استراتيجية اقتصادية تنموية خاصة بها نتيجة للظروف والمعطيات المتعلقة بالواقع الفلسطيني، مما يعنى إزالة التشوهات المتراكمة التي نشأت تحت الاحتلال الإسرائيلي، والعمل على تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن الاقتصاد الفلسطيني بحاجة ماسة للدعم المتزايد من المنح والمساعدات من أجل تحقيق نمو اقتصادي حقيقي يلبي الحاجات الأساسية ويكون قادرا على مواجهة التحديات الاقتصادية. وتأتي أهمية الدراسة في تقييم دور المنح والمساعدات في عملية النمو الاقتصادي في فلسطين وكذلك:

1. معرفة أهمية المنح والمساعدات وحجمها المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
2. التعرف علي أنواع وأشكال ومصادر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
3. بيان أثر المنح والمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.
4. بيان دور المنح والمساعدات في تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني.

4- فرضيات الدراسة:

في ضوء المشكلة المتعلقة بالدراسة وعلاقة المنح والمساعدات بالنمو الاقتصادي في فلسطين يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

تؤدي المنح والمساعدات إلي نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني.

ومن هذه الفرضية الرئيسة ينبثق **فرضيات فرعية منها:**

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية في توجيه المنح والمساعدات والموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية في توجيه المنح والمساعدات وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.
4. هناك علاقة ذات دلالة احصائية ومعنوية بين مصادر المنح والمساعدات والقطاعات الاقتصادية الفلسطينية والنمو الاقتصادي.

5- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 باستثناء مدينة القدس.

الحدود الزمنية : تغطي الدراسة الفترة ما بين 1994 – 2013، منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وصولاً إلي أحدث البيانات الرسمية المدققة عند إعداد الدراسة.

6- منهجية الدراسة:

أولاً- المنهج الوصفي التحليلي: لوصف الظاهرة محل الدراسة لتساعد في الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الواقع وتطويره ولتحليل بيانات الظاهرة محل الدراسة وهي البيانات والمعلومات المرتبطة بالمنح والمساعدات بحجمها ومصادرها المختلفة وأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني وخاصة القطاعات الإنتاجية والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ثانيا – المنهج القياسي: سيتم استخدام نموذج متجه الانحدار Vector (VAR) Autogression Model كنموذج حركي يوضح العلاقة الحركية المتتابعة عبر الزمن[1].

وذلك بهدف قياس أثر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية في تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة 1994-2013.

(1) عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 2004. ص20.

7- خطة الدراسة :

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول

الفصل الأول: المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف المنح والمساعدات.

المبحث الثاني: أنواع المنح والمساعدات الدولية.

المبحث الثالث: مصادر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الفصل الثاني: مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني.

المبحث الأول: أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية.

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.

المبحث الثالث: الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الفصل الثالث: قياس أثر المنح والمساعدات علي النمو الاقتصادي الفلسطيني.

المبحث الأول : بناء النموذج والاختبارات القياسية.

المبحث الثاني: التفسير الاقتصادى لنتائج النموذج وتقييمها.

المبحث الثالث: البدائل المقترحة للاستخدام الامثل للمنح والمساعدات مستقبلاً.

النتائج :

التوصيات:

8- الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

حظيت قضية المنح والمساعدات للدول النامية باهتمام كبير لأثرها على اقتصاديات هذه الدول، وتعددت الدراسات حول دور وأهمية المنح والمساعدات الخارجية لعملية النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية للدول المتلقية لها ومن هذه الدراسات.

1- دراسة موسي علايه (2015) "عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسنديان" [1].

بينت الدراسة إلي الصلة بين المساعدات الخارجية والتنمية الاقتصادية في الدول النامية ومدي فاعليتها من منظور المصلحة العامة، وهل هناك حاجة إلى المزيد من المساعدات الخارجية للمساهمة في الحد من الفقر في الدول الفقيرة عن طريق تغطية الفجوة المالية للدولة، وقد هدفت الدراسة إلي معرفة دور المساعدات الخارجية في تنمية اقتصاد الدول النامية من خلال اتباعها سياسات لتحقيق هدف التنمية.

أهم نتائج الدراسة أن مطرقة الفساد وأخطاء السياسات التنموية أثرت بشكل سلبي في استغلال المساعدات في البلدان المتلقية. كذلك أن معظم الجهات المانحة لا تزال تستند في تقديم مساعداتها إلى تحقيق أهدافها ومصالحها التجارية، كذلك توصلت إلي أن برامج المساعدات يتم وفق إجراءات وشروط معقدة غالبا يكون لها أثار سلبية للدول المتلقية للمساعدات.

أوصت الدراسة علي الجهات المانحة ضرورة تغيير أهدافها الذاتية والتوجه لتحقيق أهداف تنموية حقيقية. وتدرك أن مهمتها الأساسية والإنسانية هي محاولة إصلاح البيئات الفاسدة في الدول المستهدفة، وتنمية اقتصادها، كذلك أوصت بأهمية معرفة بيئة الدولة المتلقية للمساعدات ورسم سياسات تتوافق مع طبيعتها المحلية لكي تتحقق برامج التنمية بالاستغلال الأمثل للمساعدات.

2- دراسة محمد أبو مصطفي (2009): "دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية"[2].

(1) موسي علايه، 2015، عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين الطرقة والسنديان، جامعة رادبون نيميخن-هولندا، وجامعة صنعاء-اليمن. بحث اقتصادية عربية-العددان 69-70.

(2) محمد أبو مصطفي، (2009): دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة.

حيث هدفت الدراسة إلي معرفة أهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، خلال الفترة 1999-2008. كما وهدفت إلى التعرف على ماهية الموازنة العامة وأهميتها وأهدافها وأبعاد ومتطلبات الحصول علي التمويل الخارجي، وبيان دوافع وآثار المساعدات الدولية وأشكالها ومصادرها والعوامل المؤثرة على حجم المساعدات الخارجية'

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العجز كمتغير تابع وبين كلٍّ من الرواتب والأجور والنفقات التحويلية والمنح والمساعدات. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العجز وبين النفقات التشغيلية والنفقات التطويرية والإيرادات العامة المحلية، وكذلك إن المساعدات الدولية مشروطة وغالبتها توجه لتغطية النفقات الجارية ولا يتم توجيهها لإنشاء مشاريع استثمارية تنموية.

أهم توصيات الدراسة إعطاء القطاع الخاص دوره الريادي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك توجيه المنح والمساعدات إلى مشاريع تنموية بدلا من توجيهها لتغطية النفقات الجارية، كما أوصت بضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل عام وفق استراتيجية تنموية شاملة، والعمل علي استبدال المساعدات الدولية بإنشاء صندوق عربي إسلامي لدعم الاقتصاد الفلسطيني والتركيز على المنح والمساعدات التي لا تكون مرتبطة بأهداف سياسية وعدم التقيد بشروطها وتوجيهها للمشاريع الإنتاجية، وعدم الاعتماد عليها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

3- دراسة نصر عبد الكريم (2005): "نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني"[1].

هدفت الدراسة إلي التعرف علي مصادر المساعدات وأوجه استخدامها لتحقيق الاستفادة المثلي، كذلك هدفت إلي معرفة الأغراض التنموية التي تساعد في خلق وتطوير القاعدة الإنتاجية. كما هدفت إلي إلقاء الضوء على المنح والمساعدات الخارجية للفلسطينيين من حيث ملامحها التوصيفية العامة، والتعرف علي الجهود المبذولة لمواجه متطلبات الاقتصاد الفلسطيني وتحديات التنمية الشاملة المستدامة على المدى الطويل.

أبرز نتائج الدراسة أن المساعدات ساهمت في أعفاء الاحتلال الإسرائيلي من تحمل الأعباء الاقتصادية والخدماتية المترتبة لاحتلالها لمعظم المناطق الفلسطينية. كذلك ساهمت بدعم الفئات المهمّشة

(1) عبد الكريم، نصر(2005): نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، *ماس، فلسطين*.

والفقيرة عبر برامج إغاثية طارئة لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية وتمويل العجز المزمن في الموازنة العامة. وأخفقت في تعزيز فرص الاقتصاد الفلسطيني من التخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وفي استغلال المساعدات الخارجية لدفع النمو الاقتصادي.

أوصت بتأسيس إدارة مركزية للتخطيط تعنى بتنسيق المساعدات الدولية، مع ضرورة قيام مؤسسات السلطة لاستيعاب المساعدات في برامج ومشاريع العمل التي تربط بين الإغاثة والتنمية وخاصة التركيز على مشاريع البنية التحتية والاستثمار في دعم برامج الإقراض الصغير ومتناهي الصغر والتي تستهدف الفئات محدودة الدخل وأصحاب المشاريع الصغيرة واستيعاب المساعدات في مشاريع انتاجية تساهم في الاقتصاد الفلسطيني.

4- دراسة عماد لبد (2003): "تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية"[1]

هدفت الدراسة إلي التعرف على طبيعة المساعدات الدولية المقدمة من الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية. كذلك التعرف على أثر المساعدات الدولية على قطاعات الاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص وانعكاسات ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. والتعرف على قدرة السلطة في استغلال المساعدات الدولية من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

توصلت الدراسة أن المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني جاءت لاعتبارات سياسية، وخاصة من الدول الراعية لعملية السلام واعتقاداً منها أن المساعدات ستكون إحدى عوامل الاستقرار في المنطقة، كذلك لم تحقق الهدف المرجو منها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي للسلطة، لعاملين أساسيين وهما الأداء الذاتي الفلسطيني وعدم القدرة علي التخطيط الأمثل لاستغلال المساعدات الدولية لتحقيق نمو اقتصادي.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على التقييم الشامل لتجربة السلطة الوطنية الفلسطينية في كيفية استغلال المساعدات الدولية المقدمة لها وإعطاء الأهمية للقطاعات الإنتاجية المولدة للدخل مثل الزراعة، والصناعة، وتنمية القطاع الخاص، وتكنولوجيا المعلومات. كذلك أوصت بالتقيد بصرف المساعدات الدولية، من خلال أساليب محددة تتسم بالشفافية وتمويل المشاريع التي تحقق الجدوى الاقتصادية على المستوى الوطني وضمن التوجهات الرئيسة لخطة تنمية فلسطينية موضوعية وفعالة.

(1) عماد لبد، (2003) "تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية المجلة العلمية المحكمة، الجامعة الإسلامية العدد الثاني عشر، فلسطين، غزة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- شاكر صرصور، وآخرون(2011): "الأثار الاقتصادية والاجتماعية للمساعدات الخارجية في فلسطين"[1]

هدفت الدراسة إلي تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية. كذلك التعرف علي تأثير المساعدات الخارجية علي القطاعات الاقتصادية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي. كما هدفت إلي معرفة هل تم استغلال المساعدات الخارجية بشكل أمثل. وبيان العلاقة بين استمرار تقديم المساعدات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية واستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في مناطقها.

تشير نتائج الدراسة أن المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية لم يتم استغلالها بشكل أمثل. ولم يتم استثمارها في مشاريع إنتاجية، حيث كانت إغاثية وتشير النتائج إلى ارتباط العديد من المساعدات الخارجية بمقدار تقدم المفاوضات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وحالة الاستقرار السياسي في المنطقة. كذلك تبين اعتماد موازنة السلطة علي المساعدات الخارجية لتغطية نفقاتها الجارية.

أوصلت الدراسة إلي أهمية استغلال المساعدات في مشاريع تنموية، كذلك عدم الاعتماد عليها بشكل كبير في التنمية الاقتصادية لعدم انتظامها وارتباطها باستقرار الواقع السياسي ومدي التقدم بالمفاوضات. وبأهمية وضع آليات وسياسات لاستغلال المساعدات في البنية التحتية ومشاريع إنتاجية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني.

2- سكوت لاسنسكي وروبرت غريس (2009): " المساعدات الخارجية والعينية الفلسطينية بعد عملية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل"[2]

هدفت الدراسة إلى بيان دور المساعدات في المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في الأراضي الفلسطينية، وتعزيز وجود السلطة من خلال إنشاء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والمدنية التابعة لها وإعادة إعمار قطاع غزة. كما هدفت إلي التعرف علي طبيعة المساعدات العينية المقدمة للشعب

(1) Shaker Sarsour, Reem Naser, Mohammad Atallah, (2011), THE Economic And Social Effect Of Foreign Aid In Palestine, Palestine Monetary Authority, Research And Monetary Policy Department.

(2) Lasensky, S., & Grace, R. (2009). Dollars and Diplomacy: Foreign Aid and the Palestinian Question.

الفلسطيني ودورها ومساهمتها في تطوير مؤسسات السلطة، وتثبيت دورها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كذلك توصلت إلي أهمية دور المنح والمساعدات في بعض مشاريع البنية التحتية وإعادة إعمار قطاع غزة. وفي تحقيق حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، كما توصلت إلي طبيعة الدور الذي تقوم به المساعدات في تعزيز وجود السلطة من خلال إنشاء مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والأمنية من خلال دعم موازنتها العامة.

وأوصت الدراسة أن المساعدات المالية والعينية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية يجب استمرارها من أجل تحقيق أهداف عملية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. كما أوصت بضرورة خلق مناخ سياسي مستقر يساهم في استقرار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في السلطة الوطنية الفلسطينية. وتطوير مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة البنية التحتية وإعمار المنشآت المدنية والصناعية والزراعية والخدماتية.

3- دراسة موفق الخالدي (2008): " أثر المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية فى الأردن للفترة 1990-.2005"[1].

هدفت الدراسة إلي بيان أثر المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة 1990-2005. كما وهدفت إلي التعرف علي أشكال مصادر التمويل الخارجي. وكذلك معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية؛ والمنح والمساعدات في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن، من خلال استخدام الأساليب القياسية والإحصائية المختلفة لبيان أثر السياسات المالية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن.

توصلت الدراسة من خلال النموذج القياسي والطرق الإحصائية في تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة إلي أن السياسات المالية أثرت بشكل مباشر وإيجابي على التنمية الاقتصادية في الأردن. كما توصلت إلي أن استخدام بعض السياسات المالية والنقدية والتجارية لها أثر كبير في تفعيل دور التدفقات الخارجية على إحداث التطورات والتغيرات الإيجابية الاقتصادية. ودورها الفعال لمصادر التمويل الخارجية كالاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية والمساعدات في التنمية الاقتصادية.

(1) AL-Khaldi,M.(2008)"Impact of Foreign Aid on Economic Development in Jordan (1990-2005), Joumal of Social Sciences 4 (1):16-20-,2008, Science Publica0tion.

أوصت الدراسة إلي أهمية استغلال المساعدات الخارجية في المساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية في الأردن. وبأهمية التنوع في مصادر التمويل المختلفة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والقروض الخارجية؛ والمنح والمساعدات وذلك من أجل المساهمة في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية. وأوصت بأهمية السياسات المالية والنقدية والتجارية لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية في الأردن.

4- ستيفان كيليبان (2008): "العلاقات الدولية من منظور المساعدات التنموية ودورها في تشكيل النظام الدولي" [1]

من أهداف الدراسة بيان طبيعة العلاقات الدولية بين العديد من الدول التي استخدمت المساعدات لتعزيز علاقاتهما. والتعرف علي آثار العلاقات الدولية علي عملية التنمية الاقتصادية من خلال تقديم المساعدات لتطوير النظام الاقتصادي لبعض الدول المتلقية للمساعدات. كذلك من أهدافها التعرف إلى دور العلاقات الدولية والمساعدات التنموية في زيادة التعاون لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

خلصت الدراسة إلي عدم تطور ونمو العلاقات الدولية بين الدول المانحة والدول المتلقية للمساعدات، حيث لم توفر سياسة المنح والمساعدات بين الدول تعاونا يسمح في تعزيز التنمية الاقتصادية، كما أن العديد من الدول والتي اعتمدت على المساعدات فيما بينها لم تحقق نمواً اقتصادياً من خلال المساعدات الخارجية.

أوصت الدراسة إلى ضرورة فهم أفضل للمساعدات وكيفية استخدامها بشكل أمثل في تحقيق النمو الاقتصادي وكذلك تعزيز دور المساعدات في تنمية المجتمع والنظام. كذلك أوصت على أهمية تعزيز العلاقات الدولية بين الدول علي أساس التعاون والتنسيق المشترك والذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تطوير النظم والتي تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية كما أوصت الدول المتلقية للمساعدات عدم الاعتماد على المساعدات الخارجية بشكل كبير.

5- دراسة وليام ايسترلي، وتوباس(2008): "أين يذهب المال وأفضل وأسوأ ممارسات في استخدام المساعدات الخارجية"[2]

(1) Cibian, S. (2008). An International Relations Theory Perspective on Development Aid and Its Role in Shaping the Post-1945 World Order. Europolis, Journal of Political Science and Theory, (3), 149-183

(2) William Easterly and Tobias PfutzeSource: The Journal of Economic Perspectives, Vol. 22, No. 2 (Spring, 2008), pp. 29-52

هدفت الدراسة للتعرف علي الأساليب التي تستخدمها الدول النامية في استغلال المساعدات الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي. كذلك التعرف علي آلية صرف المساعدات الخارجية الخاصة للدولة المتلقية لها، وهل يتم استغلالها بشكل أمثل. كما هدفت إلي بيان حجم المساعدات الخارجية الصادرة من الدول والمؤسسات الدولية الرسمية إلى البلدان النامية. ومدى فاعلية المساعدات في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في حال استخدامها بشكل تنموي.

توصلت الدراسة إلى أهمية استخدام المساعدات الخارجية في المستقبل من أجل أن تحقق هدفها في الحد من الفقراء وسوء التغذية وتحسين مستوى المعيشة. وأهمية دورها في المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي في حال تم استخدامها بشكل أمثل في مشاريع تنموية.

كذلك توصلت إلى أن حجم المساعدات الخارجية من الدول والمؤسسات الدولية الرسمية للدول النامية يجب استمراها وزيادتها، وضورة تطوير الوسائل والأساليب المستخدمة لاستغلالها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أوصت الدراسة باستخدام المساعدات الخارجية بشكل أمثل وفاعلية لتحقيق معدلات تنموية. من خلال مشاريع إنتاجية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ، كما أوصت بزيادة حجم المساعدات الخارجية للدول النامية.

9- تعقيب علي الدراسات السابقة:

شملت الدراسة العديد من الدراسات السابقة والتي تناولت دور المنح والمساعدات والتمويل الخارجي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للدول المستقبلة لها، بينت بعض الدراسات أهمية المنح والمساعدات في دعم اقتصاد هذه الدول، وذلك من خلال استخدامها في برامج ومشاريع تنموية، كذلك أهمية ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل عام ووضع استراتيجية تنموية شاملة مع استخدام السياسات المالية والنقدية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وعدم رابط المساعدات بأهداف سياسية.

هناك دراسات أخري بينت أهمية التنوع في مصادر التمويل من أجل المساهمة في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية. وبعضها تناول أهمية العلاقات الدولية بين الدول علي أساس التعاون والتنسيق المشترك والذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تطوير النظم الادارية والمالية والتي تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مع زيادة حجم المساعدات الخارجية للدول النامية وتوجيهها

في مشاريع إنتاجية وليست إغاثية. واهمية استمرار تدفقها بانتظام، مع ضورة تطوير الوسائل والأساليب المستخدمة لاستغلالها بشكل أمثل في مشاريع إنتاجية تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أما دراستنا فقد تناولت أولاً: حالة الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الاسرائيلي بسبب استمرار الاحتلال فعلياً. ثانيا: وصف وتحليل البيانات الخاصة بالمنح والمساعدات والناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية لعشرون عاماً. ثالثا: تصميم نموذج قياسي واستخدام اختبارات قياسية للمتغيرات الخاصة بالدراسة. رابعا: وضع تصور يمكن من خلاله تطوير الوسائل والأساليب المستخدمة لاستغلال المنح والمساعدات بشكل أمثل من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وذلك باستثمارها في مشاريع إنتاجية تساهم في زيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي مما يساهم في تحقيق النمو لاقتصادي الفلسطيني. خامساً: حداثة السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها تتطلب وضع سياسات واجراءات مُثلى لاستغلال المنح والمساعدات في مشاريع إنتاجية تساهم في الاستقلال تدريجيا عن التبعية الاقتصادية وتعمل علي رفع معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني.

الفصل الأول

المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف المنح والمساعدات

المبحث الثاني: أنواع المنح والمساعدات الدولية.

المبحث الثالث: مصادر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

مقدمــة:

يرجع الاهتمام العالمي بمفهوم المنح والمساعدات منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي، كمحاولة للمساهمة في تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي للدول المتلقية لها، وشكلت اهتمام العديد من الأوساط الفكرية الاقتصادية والسياسية باعتبارها شكلاً من أشكال التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنموي بين الدول ولتعزيز العلاقات الدولية بين الدول الغنية والفقيرة، وجاءت فكرة دعم الدول الفقيرة من مجموعة من الدول الغنية وعقدت العديد من المؤتمرات العالمية لإقرار سياسة منح ومساعدة الدول التي تحتاج إلي تنمية مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأخذت الفكرة بالتبلور وتم اعتمادها كسياسة دولية يعتمد نجاحها على مدى التزام الدول بالتعهدات المالية الواجب تقديمها من إجمالي ناتجها القومي، بهدف تعزيز السياسة الإنمائية العالمية لتنمية البنية الاقتصادية للدول المحتاجة [1].

وعليه تعهدت العديد من الدول العربية والأجنبية بعد اتفاق أوسلو عام 1993،إلى بدعم السلطة الوطنية الفلسطينية لإقامة مؤسساتها والقيام بمسئولياتها وتنمية قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعرضت كافة قطاعاتها وخاصة بنيتها التحتية لسياسات وممارسات وإجراءات إسرائيلية منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948، كما تعرضت لتحديات وصعوبات تتطلب معالجتها، وكان للمنح والمساعدات باختلاف أشكالها وأنواعها دور في دعم السلطة لتطوير بنيتها التحتية ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية.

يتناول الفصل الأول المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية ويحتوي الفصل علي ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف المنح والمساعدات.

المبحث الثاني: أنواع وأشكال ومصادر المنح والمساعدات حسب المفهوم الدولي.

المبحث الثالث: مصادر وحجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية وأهميتها خلال الفترة 1994-2013.

(1) جوليا بنن وكمبوليسمث، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المساعدات التنموية الرسمية، ، قسم التعاون التنموي، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2010، ص 31.

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف المنح والمساعدات

شكلت قضية المنح والمساعدات الإنمائية أحد الاهتمامات الفكرية الاقتصادية الرئيسة بالنسبة للأوساط الأكاديمية والمفكرين في العديد من دول العالم منذ أكثر من خمسة عقود، وحثت العديد من المؤتمرات العالمية الدول على ضرورة الالتزام بتقديم المنح والمساعدات الإنمائية بوصفها شكلاً من أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول لتساهم في تعزيز العلاقات بين الدول المتقدمة الغنية المانحة للمساعدات والدول الفقيرة المتلقية لتلك المنح والمساعدات من أجل تنمية مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً- تعريف المنح والمساعدات:

1. تطرقت العديد من الدراسات في مجال العلاقات الدولية إلى تعريف المنح والمساعدات حيث عُرفت بشكل عام بالمساعدات الدولية التي تنتقل من بلد إلى آخر أو أنها المساعدات الخارجية التي تأتي لبعض الدول من الخارج بأنها تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية[1].

كما عرفت الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) **United States Agency for International Development** [*] المساعدات الدولية بأنها "تمويل طوعي للموارد العامة من دولة إلى دولة أخرى مستقلة أو لمنظمات وهيئات غير حكومية.

وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن المعيار الأساسي في تعريف المنح والمساعدات الدولية يجب أن تتوجه المساعدات للإطار التنموي، بهدف التنمية في البلد المستقبلة للمنح والمساعدات، حيث تهدف حسب التعريف إلى المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والتي تحقق الرفاهية كغاية أساسية لهذه المساعدات.

تَعريف آخر للمساعدات الإنمائية يقصد بها، مجموعة القيم للمنح والمساعدات والهبات العينية والمالية والفنية وتتضمنها القروض الميسرة بكافة أنواعها المقدمة من قبل المصادر الرسمية كالدول والمنظمات والمؤسسات الدولية للدول النامية[2].

---

(1)عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1996، ص 61-63.

(*) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: هي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية وهي مسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين. أسس الرئيس جون كينيدي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID عام 1961 بأمر إداري لتنفيذ برامج المساعدات التنموية في المناطق بموجب قانون المساعدات.

(2) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 آب/أغسطس-4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

كما عرفت لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) Organization for Economic Co-operation and Development[*] المنح والمساعدات بأنها عبارة تدفق المنح والمساعدات من الدول المتقدمة باتجاه الدول النامية وتقوم العديد من المؤسسات والمنظمات والهيئات الرسمية والأهلية بتقديم المنح والمساعدات إلي مؤسسات رسمية أو أهليه.

وفي "تعريف آخر للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عرفت المنح والمساعدات: بأنها التدفقات المالية والمساعدات الفنية التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية من أجل دعم بنيتها الاقتصادية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية للدول النامية[1].

تعريف آخر للمساعدات بأنها الموارد المقدمة من الحكومات الصديقة أو المنظمات غير الحكومية أو الأفراد أو مؤسسات المجتمع المدني وهي عبارة عن الموارد التي يمكن تقديمها بشكل مؤقت كمنح ومساعدات لا يمكن الاعتماد عليها لارتباطها بظروف معينة[2].

يُنظر للمنح والمساعدات الدولية على أنها "أحد مصادر العملات الصعبة، وهي عبارة عن مصادر وإيرادات حقيقية يتم تحويلها عبر الدول المانحة إلى الدول المتلقية للمنحة، وتشتمل على المنح والقروض الميسرة"[3].

إضافة للتعريفات السابقة عُرفت بأنها "الهبات والمعونات الخارجية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، أو الدول التي تحتاج إلى مساعدة دولية مؤقتة، مراعاة لأوضاعها الإنسانية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية"[4].

يستخلص من التعريفات السابقة أن المنح والمساعدات عبارة عن مساعدات تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة من أجل دعم بنيتها التحتية وقطاعاتها الاقتصادية، حيث من الممكن أن تساهم في تحقيق نمو اقتصادي، وتأخذ المنح والمساعدات أشكالا وأنواعا مختلفة تختلف باختلاف مصدرها وهدفها وطبيعتها، وأصبحت المنح والمساعدات من السياسات الدولية لدورها في المساهمة في التنمية الاقتصادية

(*) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : منظمة اقتصادية دولية كبرى يبلغ عدد أعضائها 34 دولة، تجعل من أهدافها الالتزام بدعم مشاريع النمو المستدام وإيجاد فرص للعمل، إلى جانب الحفاظ على الاستقرار المالي للبلدان الأعضاء بشكل خاص. تأسست عام 1961.

(1)تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 آب/أغسطس-4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية 2004-2005 ص233

(3) سامي محمد مقداد، "الحصار الاسرائيلي والمساعدات الدولية"، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 14 تشرين ثاني 2001. ص13.

(4) ليلي مصطفي البرادعي، قضايا ادارية-إدارة المعونات الخارجية الموجهة إلي مجال البيئة في مصر، العدد الرابع، مركز دراسات واستشارت الادارة العامة، جامعة القاهرة، ،2000، ص4

والاجتماعية، ويمكن استخلاص أبرز الأنشطة والمهام والوظائف المرتبطة بالتعريفات السابقة للمنح والمساعدات الإنمائية وهي:

1- تُقدم المنح والمساعدات من دول أو منظمات أو مؤسسات لدول نامية.
2- تساهم في حل العديد من المشاكل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.
3- تطور دور المنح والمساعدات من إغاثي إلي تنموي.
4- ساهمت في الحد من الفقر والبطالة.
5- تساعد علي تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي.
6- يمكن أن تكون المنح والمساعدات علي شكل عيني أو فني أو تقني.

أهم المؤسسات والمنظمات الدولية التي يمكن من خلالها تقديم المساعدات هي: لجنة المساعدات الإنمائية بعض الدول والمؤسسات العربية والأجنبية الرسمية منها والأهلية، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين United Nations Relief and Works Agency (UNRWA)[*] ، البنك الدولي (WB) Word Bank[**]، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) United Nations Development Programme[***] صندوق النقد العربي، جامعة الدول العربية وغيرها العديد من المنظمات التي تقوم بتقديم المنح والمساعدات من خلال برامج خاصة تقدم المساعدات كمنحة، والهدف من هذه المساعدات هو تحسين ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد المتلقي المساعدات[1].

ثانياً- مفاهيم مرتبطة بالمنح والمساعدات:

توجد ثلاثة مفاهيم رئيسة مرتبطة بآلية المنح والمساعدات، وهي:[2]

1- التعهد (Pledge): هو إعلان الدولة المانحة عن إجمالي المبلغ أو قيمة المساعدات التي تنوي تقديمها، ودون أي التزام رسمي بذلك، أو الدخول في تفاصيل حول كيفية تقديمها، أو الغرض

(*) البنك الدولي: هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في "بريتون وودز" بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظرا إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر.

(**) وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: أسست الأمم المتحدة منظمة تسمى "هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين" في نوفمبر/ تشرين الثاني 1948 لتقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين وتنسيق الخدمات التي تقدم لهم من طرف المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

(***) برنامج الأمم المتحدة الانمائي: هو الشبكة الإنمائية العالمية للأمم المتحدة التي تدعو إلى التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل للجميع. ونحن نساعد البلدان في عموم المنطقة العربية على بناء وتبادل حلولها الخاصة للتحديات الإنمائية ضمن مجالات التركيز الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي: التنمية المستدامة، الحكم الديمقراطي وبناء السلام ،بناء القدرة على مواجهة المناخ والكوارث.

(1) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، USAID تم الولوج بتاريخ: 2015/9/15 على الرابط: https://usaid.gov

(2) عماد لبد، المعونات الأمريكية (إسرائيل – مصر – السلطة الفلسطينية)، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية – الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 28، آذار 2004، ص 572- 473.

النهائي منها. فيما بعد يتم التفاوض حول الأمور المتعلقة بالمنحة أو المساعدة، وأهم الأمور التي تركز المفاوضات عليها هي:

أ- الغرض النهائي من تقديم المنحة.
ب- القطاع الذي يستفيد منها.
ت- المشروع أو البرنامج الذي سيتم تمويله.
ث- الجهة أو المؤسسة التي ستتولى إدارة المنحة من الدول المانحة والدول المتلقية.

2- الالتزام (Commitment):الخطوة أو المرحلة المتقدمة من مراحل تقديم المعونات والتي تأتي مباشرة بعد توقيع الاتفاق الذي يلي مرحلة التعهد، والذي نتج عن المفاوضات التي تمت الإشارة إليها وهي تشير إلى الوفاء بالالتزام بدفع المنح والمساعدات المتفق عليها.

3- الصرف الفعلي (Disbursement): هي عملية الدفع الفعلي للمنح والمساعدات المتفق عليها عبر صناديق مالية تخصص لذلك، ويشرف البنك الدولي على العديد منها، وفي بعض الأحيان تلجأ بعض الدول إلى فتح حسابات خاصة في بنوكها أو بنوك الدول المتلقية للمنح والمساعدات للسحب منها لمشاريع أو برامج معينة، تساهم في تسهيل تنفيذ البرنامج وتساعد في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثاً- فكرة المنح والمساعدات الإنمائية

بدأت فكرة المنح والمساعدات في الأيام الأولى للحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق منذ بداية المد الشيوعي من العام 1920حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الإسكندنافية بضخ منح ومساعدات لبعض الدول منها اليونان والهند بهدف وقف التمدد الشيوعي، كذلك قام الاتحاد السوفييتي بنفس الطريقة في منح ومساعدة بعض الدول لتحقيق أهدافه السياسية، وقد قام بتخصيص ثلاثة أرباع مساعداته للدول النامية مثل فيتنام وكوريا الشمالية وكوبا[1].

كانت فكرة المنح والمساعدات مرتبطة بمصالح واستراتيجيات وسياسات الدول المانحة حيث تقدم الدول المانحة مساعداتها للدول النامية في البداية على أنها دعم لها وللقطاعات الاقتصادية، في حين أن جوهرها سياسي بالدرجة الأولي وثانيا اقتصادي، حيث قدمت الصين المنح والمساعدات التنموية في مناطق شرق ووسط أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لتعزيز نفوذها في هذه الدول وفتح أسواق جديدة لها[2].

تبنت الدول المتقدمة والغنية الفكرة واتفقت علي تقديم ما يقارب 0.7% من إجمالي ناتجها القومي لدعم عملية التنمية العالمية، وقدم رئيس الوزراء الكندي الأسبق لستر بيرسون مقترحاً لتحديد حجم

(1) Daniel M. Rothschild .Foreign Aid: Diplomacy- Development-Domestic politics, University of Chicago press,usa,2007,p2
(2) Sara Lengauer, Chinas Foreign Aid policy: Motive and method, The Bulletin of the centre for East-west cultural and Economic studies, Volume9, issue 2,1/2011,p2.

المساعدات الدولية الممكنة، وشَكَل فريق عمل قام بإعداد آلية لتقدير حجم المساعدات التي يمكن تقديمها للدول المحتاجة، وقدمت المقترح الأول بهذا الخصوص عام 1969 في تقرير شركاء في التنمية Partners in Development ووافقت الدول المجتمعة بالأغلبية علي اعتماد المقترح المقدم لدعم التنمية العالمية، وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1970، وأصبح جزءا من استراتيجية التنمية الدولية في ذاك العقد[1].

كما تم التأكيد مجددا على هذا الهدف في العديد من القمم والمؤتمرات العالمية وأهمها: [2]

1- مؤتمر الأمم المتحدة عام 1992:

عقد عام 1992 مؤتمر الأمم المتحدة والمعني بالبيئة والتنمية في (ريو دي جانيرو، البرازيل) وأهم توصياته ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحماية البيئة واعتمد جدول أعمال القرن 21 بمبادئ قمة ريو دي جانيرو. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1992، أنشأت الجمعية العامة لجنة التنمية المستدامة لضمان المتابعة الفعّالة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

2- المؤتمر العالمي المعني بالتنمية عام 1994:

عقد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة لدعم الدول النامية واعتمد قرارات قمة (بريدجتاون، بربادوس) والذي نصّ على إجراءات وتدابير محدّدة لأغراض التنمية المستدامة للدول النامية[3]

3- مؤتمر قمة الأرض عام 1997:

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية مؤتمر قمة الأرض في نيويورك عام 1997 واعتمدت برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، بما يشمل برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة من 1998-2002 [4]

4- قمة الأمم المتحدة للألفية 2000:

اتفق زعماء العالم في قمة الأمم المتحدة للألفية التي عقدت في سبتمبر من عام 2000 على ضرورة أن تكون الدول الغنية أكثر تقديماً للمساعدات الإنمائية للدول النامية وخصوصا الأكثر فقرا، بهدف تحقيق هدف الشراكة العالمية في التنمية وهو الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية.

(1) http://www.un.org/ar/globalissues/environment-10-6-2016

(2) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992 (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.93.I.8 and corrigenda)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار 1.

(3) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة نيويورك، تم الولوج للموقع بتاريخ: 12-11-2015، http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/dsd .html.

(4)إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة المرجع السابق نفسه.

5- المؤتمر الدولي لتمويل التنمية 2002:

وافق المجتمع العالمي خلال المؤتمر الدولي حول التمويل للتنمية الذي أنعقد في موانتيري بالمكسيك إلي دعوة الدول الغنية إلى بذل الجهود الملموسة نحو غاية 0.7% من إجمالي الناتج القومي كمساعدات إنماء رسمية للدول النامية، وما بين 0.15%إلى 0.20%إلى الدول الأقل نمواً.

تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المؤتمر بمضاعفة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها لعملية التنمية العالمية إلى 15 مليار دولار في السنة بحلول عام 2006، وسيزيد الاتحاد الأوربي المساعدات إلى 0.39% من إجمالي الناتج القومي بحلول عام 2006 أي نحو 11 مليار دولار إضافي في السنة، وعلى مستوى الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية DAC Development Assistance Committee(*) وهناك العديد من التعهدات لتقديم المساعدات بنسب متفاوتة.

ووافقت كندا على رفع معدلات مساهمتها من المساعدات إلي 0.08% سنوياً من إجمالي دخلها القومي ويقدر حوالي 1.7 مليار دولار، وبحلول العام 2010 سيصل إلى 0.28% من إجمالي دخلها القومي . ووافقت النرويج على زيادة مساعدتها من 0.92% إلى 1.0% من إجمالي دخلها القومي بحلول عام 2005، أي ما يعادل زيادة سنوية تصل إلى 250 مليونا . كما وافقت سويسرا على زيادة مساعداتها إلى 0.37% من إجمالي دخلها القومي بحلول العام 2010، ووافقت استراليا على زيادة مساعداتها فعلياً بنسبة 0.3% في العام 2002-2003(1).

6- القمة العالمية للتنمية المستدامة 2002:

حثت القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في مدينة جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في نهاية شهر أغسطس وبداية شهر سبتمبر في عام 2002 دول لجنة المساعدات الإنمائية DAC التي لم تفِ بتعهداتها نحو دفع 0.7% من إجمالي الناتج القومي كمساعدات إنمائية رسمية للدول النامية، وأوصي المؤتمر على ضرورة الالتزام بمثل هذه المساعدات للدول الأقل نمواً(2).

اعتمد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في 4 أيلول/ سبتمبر 2002 إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وأكد قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي، في الفقرتين 35 و36 من عزمهم الثابت على تحقيق رفاه الأرض وشعوبها وأممها، من خلال التزامهم بتحويل السياسات المتفق عليها إلى أعمال ملموسة، من خلال النهوض بالتنمية البشرية، وإنجاز الرخاء والسلم العالميين.

(*) لجنة المساعدات الانمائية: تتكون من 28 دولة عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي تجتمع لمناقشة القضايا المحيطة بالمعونات والتنمية والحد من الفقر في البلدان النامية.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية للعام 2003 ،نيويورك، 2003 ،ص147.

(2) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 آب/أغسطس-4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

إننا نلتزم بخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وبالإسراع بإنجاز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحددة الزمن والواردة في هذا الإعلان[1].

أعادت خطة التنفيذ في فقرتها الأولى تأكيد التزام المجتمع الدولي بمبادئ (ريو دي جانيرو) والتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن 21، وأكدت الخطة أيضا التزام المجتمع الدولي بإنجاز أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك ما ورد منها في إعلان الأمم المتحدة للألفية، ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسة والاتفاقات الدولية المبرمة منذ عام 1992[2]

رابعاً- أسباب المنح والمساعدات

تعود أسباب اعتماد المنح والمساعدات بين الدول المختلفة باعتبارها أحد السياسات الهامة لتعزيز العلاقات بينها، كذلك خلق استقرار سياسي واقتصادي في العالم يساهم في زيادة التبادلات التجارية، إن وجود فجوات بين الدول في التنمية الاقتصادية دفع العديد من الدول المتقدمة لتخفيف هذه الفجوات، إضافة للسبب الرئيس أن هناك مصالح للدول المتقدمة سياسية واقتصادية واجتماعية جعلتها تتبني سياسة المنح والمساعدات لتحقيق مصالحها المختلفة من خلال دعم الدول الفقيرة، واعتماد سياسة المنح والمساعدات يساهم في تقليص ما يعرف بفجوة الموارد حيث يوجد نوعين من الفجوات لها علاقة بموضوع المنح والمساعدات والأسباب التي أدت إلى اعتمادها كسياسة بين الدول والمؤسسات المختلفة وهما[3] .

1. الفجوة الادخارية: تمثل الفرق بين حجم الاستثمارات والادخارات، فكلما كان معدل الادخار أقل من معدل الاستثمار تنشأ فجوة يجب تقليلها إما بالمنح والمساعدات أو بالتمويل بالاقتراض أو التمويل من مصادر أخري كالاستثمار الأجنبي مباشر وغير المباشر.

حيث زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي تعتمد علي زيادة النمو الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية، ويعتبر التراكم الرأسمالي من زيادة معدلات الادخار واستغلال الموارد البشرية والتقدم التكنولوجي من العناصر الأساسية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتي تساهم في معدلات الناتج المحلي الإجمالي[4].

(1) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، 3 – 7 شباط/فبراير 2003، البند 6 من جدول الأعمال المؤقت، نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، موقع الكتروني، تم الولوج بتاريخ: 21-11-2015، على الرابط:
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:AhpKq2na3bsJ:www.unep.org/gc/gc22/Document/K0263702.a.doc+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=ps

(2) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، تم الولوج بتاريخ 25-11-2015: على الرابط:
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:AhpKq2na3bsJ:www.unep.org/gc/gc22/Document/K0263702.a.doc+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=ps

(3)عدنان حسين يونس ، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي- تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، الأردن،2011، ص 35-41.

(4) ميشيل توداور، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009، ص 171-173.

2. فجوة التجارة الخارجية: تؤدي الفجوة الادخارية إلى فجوة في التجارة الخارجية، وهي الفرق بين الصادرات والواردات خلال فترة معينة حيث يكون الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سالبا ويتطلب تدخل خارجي للتمويل إما بالمنح والمساعدات لسد الفجوة التجارية بالتمويل بالاقتراض أو التمويل من مصادر أخري.

حيث توجد العديد من الوسائل والإجراءات التي تساهم في تقليص فجوة التجارة الخارجية والتبادلات التجارية من خلال زيادة الصادرات مما يؤدي إلي زيادة في معدلات الناتج المحلي الاجمالي[1].

كما أن زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة معدلات تصدير السلع والخدمات يعتمد علي تشجيع الصناعات المحلية وتعزيز دور الإنتاج المحلي من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الإنتاج المحلية[2].

لهذا لابد من إزالة كافة العقبات والقيود المفروضة علي تدفق السلع والخدمات لتقليص الفجوة بين حجم الواردات والصادرات مما يقلص من الفجوة التجارية وبالتالي زيادة معدلات التصدير للسلع والخدمات من الإنتاج المحلي يزيد من معدلات الناتج المحلي الإجمالي[3].

وزيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي يعتمد علي معدلات زيادة التجارة الخارجية من خلال تطوير المنتجات المحلية والاستغلال لكافة عناصر الإنتاج لزيادة معدلات السلع والخدمات المصدرة للخارج للحد من الفجوة التجارية والتي تكون سبباً في الاقتراض والاعتماد علي المساعدات لسد العجز في الميزان التجاري[4].

ساهمت الفجوات الادخارية والتجارية إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية لبعض الدول مما ساهم في دفع الدول المتقدمة إلى تقديم المنح والمساعدات لها، من أجل الحد والقضاء على العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا الفقر والبطالة والتي تعاني منها العديد من الدول الأقل نمواً، كذلك يمكن اعتبارها إحدى مصادر تمويل التنمية للعديد من الدول النامية، وهذه المساعدات لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية على الدول المتلقية والمستفيدة منها، تبين أن هناك دوافع للمنح والمساعدات أهمها[5].

أ- الدافع السياسي: تعتبر الدوافع الأساسية لتقديم المنح والمساعدات غالبا سياسية، وساهمت المساعدات التي قدمت خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي في بقاء العديد من

(1) موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي، تعريب محمد منصور، علي عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص93.
(2) بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية، لبنان، 2003، ص22-23.
(3) أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مصر، 1999، ص ص 285-286.
(4) أحمد عبدالرحمن، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ، 2001، ص ص 29-33.
(5) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007،ص 253.

الأنظمة الحليفة لكلا المعسكرين، وفي بناء أنظمة شمولية، حيث كانت هذه المساعدات تحميها من أي تهديدات خارجية، وكانت من آثار هذه المساعدات توفير فرص إقامة القواعد العسكرية للدول المانحة وتقديم التسهيلات العسكرية والدعم اللوجستي في الحروب التي تقوم بها، كما تعد بعض الدول المانحة للمساعدات وعلى رأسها الولايات المتحدة الاشتراط أمرا ضروريا لضمان فعالية استخدام المساعدات، وفي بعض الحالات لتحقيق أهداف سياسية مثل تعزيز إدارة كارتر لحقوق الإنسان، وتعزيز إدارة ريغان للتجارة الحرة، وتعزيز إدارة بوش الابن في نشر الديمقراطية، وتعزيز إدارة كلينتون وأوباما بتشكيل شرق أوسط جديد.

تساهم الدوافع السياسية للمنح والمساعدات على خلق علاقات تبعية بين الدول المانحة والدول المتلقية، تصبح بموجبها الدولة المتلقية للمساعدات أسيرة نفوذ الدولة المانحة.

كما ساهمت بعض المساعدات في خلق أنظمة وقيادات سياسية تابعة للدول والأنظمة المانحة لتحقيق أهدافها المختلفة.

ب- الدافع الاقتصادي: كانت المساعدات الإنمائية المقدمة للعديد من الدول والمناطق المحتاجة فعالة، وفي مناطق ودول أخرى غير فعالة، وحسب التقرير السنوي الصادر عن البنك الدولي عام 1998 إلى أن المساعدات قد ساهمت في إنجاز العديد من النجاحات في العديد من الدول النامية فعلى سبيل المثال، لعبت هذه المساعدات دوراً حيوياً في أندونيسيا وجمهورية كوريا في السبعينات، وبوليفيا وغانا في الثمانينات، وأوغندا وفيتنام في التسعينات من القرن الماضي حيث ساهمت في تطوير بنيتها التحتية.

ساهمت أيضا في الإسراع برفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية عن طريق المساعدة في تطوير البنية التحتية والخدمات العامة وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية، ونقل التكنولوجيا وإقامة الهياكل الاقتصادية[1].

ويمكن أن يساهم توفير الموارد المالية في تهيئة بيئة استثمارية ملائمة وجاذبة، حيث كان لخطة مشروع مارشال لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية منذ يناير 1947، وتم تخصيص ما يعادل 12.9925 مليار دولار أميركي لإعادة اعمار وتشغيل الاقتصاد والمصانع الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية[2].

(1)محمد عبد العزيز عجمية، ومحمد محروس إسماعيل، دراسات في التطور الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1992، ص ص 171-177

(2)https://ar.wikipedia.org/wiki/. مشروع مرشال 5 يونيو 1947 خطة

وقد قام هذا المشروع بدوراً مهماً في تحقيق معدلات متسارعة للنمو الاقتصادي وارتفاع في مستويات المعيشة في أوروبا، وارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك زادت معدلات الادخار والاستثمار في رأس المال البشري والمادي إضافة للتقدم والتطور التكنولوجي[1].

لقد حققت بعض الدول من خلال المساعدات الإنمائية المقدمة لها تطوراً في بنيتها التحتية وبعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، غير أن هذه المساعدات لم يكن لها دور إيجابي في تطوير الاقتصاد في العديد من الدول النامية الأخرى مثل الكونغو وتنزانيا، وذلك بسبب انتشار الفساد الإداري وانعدام الشفافية في الإدارة الحكومية، وغياب السياسات الاقتصادية الكلية الفعالة [2]. ويعود عدم تحقيق المنح والمساعدات لنمو اقتصادي عند بعض الدول المتلقية لها، إلي عدم فاعلية سياسات بعض الحكومات المستفيدة من المساعدات والتي لا تعمل على تهيئة بيئة مناسبة للنشاط الاقتصادي، أو لانخفاض حجم المساعدات أو طبيعة الشروط المرتبطة بها أو نتيجة ظروف سياسية واقتصادية غير مستقرة. وخلص التقرير السنوي الصادرة عن البنك الدولي عام 1997 والذي شمل دراسة 56 دولة خلال الفترة 1970–1993 إلى أن الأثر الإيجابي للمساعدات على النمو الاقتصادي يتحقق فقط في حالة الدول التي تتبنى سياسات مالية ونقدية سليمة تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر في الموازنة والتضخم والنمو الاقتصادي.[3]

تقدم العديد من الدول المنح والمساعدات للدول النامية بما يخدم مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، ومارست الولايات المتحدة الأمريكية ذلك مع العديد من الدول النامية حيث اشترطت أن تقوم شركاتها بتنفيذ مشاريع بقيمة المساعدات وتستفيد الشركات الأمريكية وخبراؤها بنسبة كبيرة من المنحة المقدمة[4].

وتشترط أن تنفق 75% من مساعداتها على منتجات أو خدمات تم تصنيعها من خلال شركات تابعة لها. هناك بعض الدول تضع نسبة تقل عن ذلك تصل إلى 40%[5].

هذا يبين أن هناك دوافع اقتصادية للمنح والمساعدات، وتستخدم المساعدات في الضغط على الدول المتلقية لها من خلال رفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة وتخلق نوعاً من التبعية الاقتصادية[6].

(1) هوشيا، معروف ،تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص ص 396-397.

(2)World Bank, Assessing Aid ,World Bank Policy Report,Washington,1998.

(3)Burnside C. Dollar ,Aid- Policies and Growth ,Policy Research Department ,World Bank,April,1997.

(4) عماد لبد، المعونات الأمريكية (إسرائيل – مصر – السلطة الفلسطينية)، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية – الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 28، آذار 2004، ص ص 180 - 195

(5) Claudia R, Williamson, Exploring the failure of foreign aid: The role of incentives and information, Economics Department- Springer Science, Appalachian University, Boone, NC, USA,11 July 2009 p33.

(6) هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك، الأردن، 2011، ص ص 20-21.

ت- الدوافع الاجتماعية والإنسانية: يقصد بالمنح والمساعدات الإنسانية تلك التي تأخذ بعين الاعتبار إنقاذ حياة الناس نتيجة التعرض لكوارث طبيعية أو بيئية أو تكنولوجية مما تعرض حياة وأرواح الناس للخطر والحد من الفقر والأمراض نتيجة للكوارث الطبيعية[1].

ساهمت المساعدات الإنمائية المقدمة من قبل الجهات المانحة في رفع مستويات الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية في العديد من الدول النامية، لاسيما في مجالات الصحة والتعليم وتعزيز وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي والتي انعكست في التقليل من معدلات الأمية والقضاء على بعض الأمراض المعدية والتقليل من وفيات الأطفال، والحد من حالات الفقر المدقع.

مثلا ساهمت المنح والمساعدات في تقدم التنمية البشرية في الدول النامية من واقع تقرير التنمية البشرية لعام 2005، فقد اكتشف في زامبيا أنه من دون المساعدات سيهبط الإنفاق في القطاع الصحي من 8 دولارات للفرد إلى 3 دولارات[2].

بالرغم من بعض الآثار الإيجابية للمساعدات علي الواقع الاجتماعي، إلا أن هناك انعكاسات سلبية لبرامج المعونات والمساعدات خصوصا المقدمة من بعض المنظمات ووكالات التنمية والتي تشترط لتقديم المساعدات للدول النامية بعض الشروط في مقدمتها رفع الدعم عن السلع الأساسية، الأمر الذي سبب خسائر بالفئات الاجتماعية الفقيرة، بالمقابل تزيد من دخل بعض الفئات التي تتاجر بهذه السلع.

خامساً- أهمية المنح والمساعدات

تقوم المنح والمساعدات بدورٍ هامٍ في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة البنية التحتية للدولة النامية لها، ويمكن التعرف على دور وأهمية المنح والمساعدات من خلال التالي[3].

1- مساهمة في دعم الموازنة العامة للدولة.
2- تساهم في البنية التحتية ذات التمويل الكبير.
3- تساهم في المشاريع التطويرية (الصغيرة والمتوسطة).
4- تساهم في مواجهة مشاكل الفقر والبطالة وتساعد في تحقيق الأمن الغذائي.
5- تساهم المنح والمساعدات في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمياه والصرف الصحي.
6- تعمل على خلق فرص عمل ووظائف مؤقتة.

(1) مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، خدمه تتبع المساعدات الخارجية، الإصدار رقم 1،2010. ص ص 12-15

(2) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2005، التعاون الدولي علي مفترق طرق، المعونة والتجارة والامن في عالم غير متساوي. ص ص 7-10.

(3) أيلين كتاب وآخرون، وهم التنمية - نقد خطاب التنمية الفلسطيني، مركز بيات للبحوث والانماء، فلسطين، رام الله، 2010، ص ص86-87.

7- تساهم في تنمية وتعزيز القدرات البشرية والفنية والإدارية.
8- العمل على نقل التكنولوجيا الحديثة.

تقوم المنح والمساعدات بدورٍ هامٍ في مجالات دعم مختلفة وخاصة المرتبطة بالبنية التحتية، للمساهمة في تحقيق نمو اقتصادي في حال تم استغلالها بشكل مخطط له، كما وتعتبر المنح والمساعدات أحد المصادر الهامة العينية أو النقدية لدعم الدول المتلقية لها بشكل مباشر أو غير مباشر من جهات مانحة رسمية أو أهلية للمساهمة في تحقيق استقرار اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، يساهم في تطوير البنية التحتية للدولة المتلقية للمساعدات تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة.

سادساً- أهداف المنح والمساعدات

برزت أهمية المنح والمساعدات من خلال الأهداف التي يمكن تحقيقها عبر مصادر الدعم والتمويل الخارجي ومنها المنح والمساعدات حيث يمكن تحقيق الأهداف التالية[1]:

1- هدف إنساني من خلال دعم الدول التي تعرضت لكوارث طبيعية.
2- هدف اجتماعي من خلال دعم الأسر الفقيرة والحد من الفقر.
3- هدف اقتصادي من خلال دعم المشاريع الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
4- هدف سياسي من خلال خلق علاقات ذات مصالح سياسية للدولة المانحة وخلق حالة من التبعية لها من الدول المتلقية لهذه المنح والمساعدات.
5- المساهمة في دعم الموازنة العامة للدول النامية من أجل دعم النفقات التشغيلية والبنية التحتية.
6- تهدف إلى رفع مستوى الصحة والتعليم والثقافة وتعزيز مفاهيم تنمية الموارد البشرية لتحقيق أهدفها.
7- نقل التطور العلمي والتكنولوجي وتنمية الموارد في الدول المتلقية للمنح والمساعدات ومحاولة استغلالها بشكل أمثل.

يتبين من الأهداف السابقة أن للمنح والمساعدات دوراً مهماً في دعم البنية التحتية والموازنة العامة والمساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واستقرارها في الدول المتلقية للمنح والمساعدات من الدول المتقدمة.

سابعاً- سلبيات وإيجابيات المنح والمساعدات:

يوجد للمنح والمساعدات المقدمة للدول المتلقية إيجابيات وسلبيات، حيث استطاعت العديد من الدول النامية المتلقية للمنح والمساعدات الاستفادة منها بشكل إيجابي ترك أثراً واضحاً علي المجالات المختلفة إن كانت اجتماعية أو اقتصادية، وكانت المؤشرات الاقتصادية أكثر وضوحاً وخاصة ارتفاع

(1) باسل عورتي وعدنان العمد، المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية- الحالة الفلسطينية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بكدار، محمد شتية، 1999، ص 63.

معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات في المشاريع الإنتاجية والاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج مع توفير أحد العناصر الهامة للتمويل والذي كان مصدره المنح والمساعدات من الدول المتقدمة.

وبالمقابل العديد من الدول المتلقية للمنح والمساعدات لم تستغلها بشكل أمثل في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية مما أثر بالسلب علي مؤشراتها الاقتصادية وزيادة الأعباء والمديونية وفقدت السيطرة علي آليات التطور والنمو الاقتصادي، والسبب الرئيس عدم توفر إستراتيجية تنموية واضحة مع عدم الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج[1][2][3].

1- سلبيات للمنح والمساعدات:

أ- عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وعدم استخدام المنح والمساعدات في مشاريع قومية إنتاجية تنموية.

ب- تساهم في زيادة معدلات الاستهلاك وانخفاض معدلات الاستثمار والادخار.

ج- ساهمت في زيادة العجز في الموازنة العامة نتيجة الاعتماد عليها.

د- رفع معدلات التضخم بسبب جذب النقد الأجنبي.

هـ- خلق حالة من التبعية للدولة المتلقية للدول المانحة.

و- زادت من المديونية العامة مما فاقم من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية

ز- ترتبط المنح والمساعدات بشروط تتعارض مع خصوصية الدولة المتلقية لها.

ح- عدم انتظام المنح والمساعدات وانخفاض حجمها مما تعيق في عملية النمو الاقتصادي.

ط- العديد من المنح والمساعدات إغاثية وليست تنموية.

ي- الفساد الإداري والمالي في الدولة المتلقية للمنح والمساعدات تساعد علي زيادة الأعباء والمديونية وبالتالي تزيد من المشاكل الاقتصادية.

ك- عدم وجود سياسة مالية ونقدية واضحة تزيد من الأعباء علي الدولة المتلقية.

ل- خلق علاقات التبعية بين الدول المانحة والمتلقية ويمكن أن يكون لها أثر سلبي.

---

(1) مارتن غريفتش، وتيري أوكلاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة ،2008، ص ص 381-383.

(2)بسام المسلماني، المجاعة في الصومال وصراع الداخل والخارج، مجلة قراءات إفريقية صادرة عن المنتدي الاسلامي، بريطانيا، العدد 10، اكتوبر- ديسمبر 2011، ص ص 14-16.

(3)أيلين كتاب وآخرون، وهم التنمية - نقد خطاب التنمية الفلسطيني، مركز بيات للبحوث والانماء، فلسطين، رام الله، 2010، ص87.

2- إيجابيات المنح والمساعدات:

ساهمت المنح والمساعدات بشكل إيجابي لدي بعض الدول المتلقية لها، وذلك من خلال دعمها للبنية التحتية وأنشطتها الاقتصادية المختلفة، وساعدت في تحسين بعض الظروف الاجتماعية والإنسانية لهذه الدول وأهم الإيجابيات للمنح والمساعدات هي:[1]

أ- للمنح والمساعدات أثر إيجابي من خلال المساهمة في توفير أحد عناصر الإنتاج.

ب- الاستغلال الأمثل لها يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ج- تساهم في دعم الموازنة العامة للدولة مما تساعد في حل بعض مشاكل الدولة.

د- تساعد في تطوير العديد من المشاريع التطويرية والقومية وخاصة البنية التحتية.

هـ- تساهم في نقل الخبرات الفنية والتكنولوجية.

و- رفع مستوي التنمية البشرية من خلال التدريب المتواصل والحديث.

ز- يعمل علي تقديم الخبرات في القوانين الاستثمارية والمساهمة في خلق بيئة استثمارية.

ح- تقديم التجارب الناجحة للدول التي استغلت المنح والمساعدات بشكل أمثل.

ط- ساهمت في القضاء علي العديد من مشاكل المجتمع كالحد من الفقر والبطالة.

ي- ساعدت في معالجة بعض المشاكل الطارئة مثل الكوارث بأشكالها.

ك- ساعدت في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية.

يبين استعراض سلبيات وإيجابيات المنح والمساعدات على المستوى الدولي بأن هناك العديد من السلبيات التي تترافق مع سياسة المنح والمساعدات ومن أبرزها، خلق حالة من الاعتماد على الغير للدولة المتلقية للمنح والمساعدات، وخلق حالة من رفع معدلات الاستهلاك عن معدلات الادخار والاستثمار، كذلك عدم اعتماد خطة للاستغلال الأمثل للمنح والمساعدات يزيد من المديونية الخارجية وبالتالي يزيد من المشاكل والتبعية الاقتصادية.

رغم بعض الجوانب السلبية إلا أن هناك إيجابيات للمنح والمساعدات حيث تعتبر عنصراً مهمًا من عناصر الإنتاج (رأس المال) واستغلال هذا العنصر بشكل أمثل يساهم في رفع مستوى الاستثمار والادخار وبالتالي زيادة معدلات الإنتاج مما يعكس دورها الإيجابي والمساهمة بتوفير عنصر من عناصر الإنتاج المهمة للدولة المتلقية للمنح والمساعدات.

(1) أحمد الكواز، مساعدات التنمية الرسمية والاداء الاقتصادي والفقر- البلدان العربية، المؤتمر الدولي العاشر حول توجيهات الحديثة في تمويل التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بيروت، 2011، ص ص 4-6.

المبحث الثاني

أنواع المنح والمساعدات الدولية

أخذت المنح والمساعدات أشكالا مختلفة، وتعددت أنواعها وحجمها حسب هدفها ومصدرها وطبيعتها وأساليبها، واعتمدت الدول المتقدمة المنح والمساعدات كإحدي الوسائل التمويلية للدول النامية من أجل إمكانية المساهمة في التنمية الاقتصادية وخاصة مشاريع البنية التحتية إضافة إلي أهدافها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واختلف حجمها ومصادرها وأساليبها باختلاف الهدف والمصالح المرتبطة بالجهة المانحة والمتلقية للمنح والمساعدات إن كانت من دول أو مؤسسات دولية أو عربية رسمية أو أهلية. وارتبطت المنح والمساعدات الدولية المقدمة للدول النامية بالعديد من الأهداف المراد تحقيقها يتبين ذلك من خلال تناولنا لأنواعها وأشكالها ومصادرها وأساليبها وحجمها علي المستوي الدولي.

أولاً–أنواع المنح والمساعدات الدولية من حيث الهدف:

تنقسم المساعدات الدولية من حيث الهدف إلى عدة أنواع، وبحسب التصنيفات الدولية تم تقسيم المنح والمساعدات من حيث الأهداف إلي[1]:

1- المساعدات الإنسانية:

المساعدات الإنسانية أو ما يطلق عليها المساعدات الطارئة، وهي عبارة عن مساعدات تقدم بشكل عاجل إلى البلدان والأفراد أو المنظمات أو الحكومات والتي تُعاني من كوارث طبيعية أو بسبب الحروب، والتي بدورها تولد حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية الطارئة والدعم اللوجستي لمواجهة آثار الكوارث، وتقديم الخدمات الصحية والغذائية بشكل طارئ وسريع، وغالباً ما تكون إغاثية لتقديم الحاجات والمستلزمات الضرورية للحياة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الطارئة.

2- المساعدات التنموية:

عبارة عن مساعدات تقدم من دولة إلى دولة أخرى بهدف تقديم تمويل مشاريع تخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، وهي تختلف بذلك عن المساعدات الإنسانية؛ فهي تهدف بشكل خاص لتخفيف معدلات الفقر في المدى الطويل، وتحقيق الأهداف التنموية الأخرى مثل: خفض مستوي معدلات البطالة، وزيادة متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن الاستدلال علي معدل

(1) جوليا بنن وكمبوليسمث، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المساعدات التنموية الرسمية، ، قسم التعاون التنموي، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2010، ص 31.

النمو الاقتصادي من خلال مؤشرين رئيسيين هما: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و متوسط دخل الفرد[1].

حيث زيادة متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعتمد علي مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وعلي نصيب الفرد من السلع والخدمات التي يحصل عليها من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية تقدر بعام[2].

تعتبر المساعدات التنموية ذات أهمية لاقتصاد الدول المتلقية، حيث أخذت الدول المانحة هذا النوع كأدوات قياس لمدي زيادة دعم عملية التنمية في البلدان المتلقية للمنح والمساعدات، كما وعملت على تعزيز مساهمة المساعدات في المشاريع التنموية الخاصة بالدول المتلقية في إطار تحسين الواقع التنموي لهذه الدول، وذلك من خلال تحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

3- المساعدات الغذائية:

عبارة عن مساعدات تقدم من دولة إلى أخرى بشكل عاجل من الغذاء والإمدادات المختلفة الضرورية الطارئة، خاصة في حال تعرض تلك الدول إلي كوارث طبيعية مفاجئة أو كوارث ناتجة عن الحروب والمجاعات، ويمكن تزويد الدولة المستقبلة للمساعدات مباشرة أو تزويدها بنقود سائلة لشراء الغذاء بشكل عاجل.

4- المساعدات العسكرية:

عبارة عن المساعدات التي تستخدم لتأسيس وتدعيم تحالف عسكري أو أمني بين بلدين في مجال الدفاع، أو إقامة قاعدة عسكرية في الدولة المتلقية للمساعدات العسكرية، وتتنوع أشكالها ما بين نقود سائلة لشراء الأسلحة أو تدريبات ومعدات تقدم للدولة المستفيدة[3].

هناك تقسيم آخر للمنح والمساعدات من حيث الأهداف حسب تقرير مركز الأبحاث في الكونجرس الأمريكي وهذا التقسيم يشمل التالي:[4]

أ- مساعدات تنموية ثنائية: هي عبارة عن معونات تعتمد على العلاقات الثنائية المباشرة بين دولتين مانحة ومتلقية لمنحة بشكل ثنائي.

ب- مساعدات أمنية وسياسية: مساعدات بهدف سياسي أو تحقيق استقرار أمني للدولة المتلقية، يتمثل دعم الدولة لخلق استقرار اقتصادي يساعد على استقرار سياسي وأمني وتتمثل المساعدة بتطوير المؤسسات الحكومية الأمنية والاقتصادية.

(1) حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الاولي، دار وائل، عمان، الاردن، 1998، ص ص 66-67.

(2) ماجد صبيح، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2008، ص ص 16-17.

(3) جيرمي شارب، المساعدات الخارجية الامريكية لإسرائيل 2006، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولي، بيروت، 2007، ص ص 20-23.

(4) Curt Taron off & Marian Leonard O. Lawson, Foreigu Aid-An Introduction to U.S Program and Policy, Congressianal Research Service, April 9/209, P.34.

ج- مساعدات إنسانية: تساهم في الحد من آثار الكوارث الطبيعية أو الحد من البطالة والفقر.

د- مساعدات عسكرية: عبارة عن المعدات والآلات العسكرية بالإضافة للتدريب العسكري والتعاون الأمني.

هـ- مساعدات متعددة الأطراف: مساعدات تقدمها المنظمات والمؤسسات الدولية وبعض الهيئات الإقليمية المتخصصة في دعم التنمية الاقتصادية كالبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرها من المؤسسات الدولية التي تهتم بهذا الموضوع.

ثانياً-أنواع المنح والمساعدات من حيث الأطراف والشكل:

تقوم العديد من الدول والمؤسسات الدولية إلي تقديم المنح والمساعدات بأشكال مختلفة ومن أطراف مختلفة وتم تقسيمها حسب شكلها وأطرافها إلي أربعه أقسام هي[1]:

1- المساعدات الثنائية Bilateral Assistance:

تتمثل بالمساعدات التي تقدمها دولة لدولة أخرى، حيث تقوم بعض الدول بتقديم مساعدات إنمائية في شكل قروض ميسرة، ومنح ومساعدات مالية وفنية مباشرة إلى العديد من الدول النامية بمستويات ونسب متفاوتة بموجب اتفاقيات ثنائية، خاصة وأن الدول النامية قد لا يتاح لها الاقتراض وفقا للشروط التجارية السائدة في أسواق المال العالمية. كما لا تشجع الظروف السياسية والاجتماعية السائدة في بعض الدول النامية المؤسسات المالية الدولية على تقديم قروض تجارية لها. وما يعاب على هذا النوع من المساعدات ارتباطها بالاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2]

القروض التجارية كمساعدات ساهمت في زيادة التبعية الاقتصادية وزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة المتلقية للمساعدات كذلك أدي إلي وجود فجوة في التجارة الخارجية والتوسع في الاقتراض. وقد تم منح الدول النامية قروضاً ومساعدات خارجية من أجل التنمية على اعتبار أن التمويل يعزز النمو الاقتصادي مما دفع الدول النامية من التوسع في الاقتراض والمساعدات[3]:

(1) جورج قصيفي ، قراءة في تقارير التنمية البشرية الدولية ، مجلة التخطيط والتنمية ، العدد ، 2،الدوحة، أبريل، 2004، ص ص 26-27 .

(2)عمر المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، 2006، ص 126-127.

(3) منير الحمش، الاقتصاد السياسي –الفساد والإصلاح والتنمية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص ص 114-115.

2- المساعدات متعددة الأطراف Multilateral Assistance:

تتمثل في قيام مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية وعالمية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة للدول النامية، ومن هذه المؤسسات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنوك الإقليمية للتنمية كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتي بدورها تقرض للدول النامية المستلمة لهذه المنح والمساعدات والقروض.

تعكس المساعدات متعددة الأطراف ارتباطها بالأنشطة التمويلية للمؤسسات المختلفة بالاعتبارات الإنسانية، وقد أدى إنشاء المؤسسات المتعددة الأطراف إلى تنسيق الأنشطة المالية والفنية والاقتصادية من المصادر المتعددة، وبالتالي الاستفادة من وفورات الحجم الكبير بالإضافة إلى إمكانية قيام تلك المؤسسات بدور المساعدات والإقراض.

تُعد المؤسسات متعددة الأطراف أكثر قدرة من الحكومات على تحليل البيئة الاستثمارية في الدول النامية المتلقية للمساعدات الإنمائية، أيضاً ما تتميز به مشروعات المؤسسات المتعددة الأطراف من سرعة نسبية في التنفيذ، وبتكلفة أقل نسبيا مقارنة بالمشروعات المنفذة في ظل الترتيبات الحكومية مع الأخذ بالاعتبار أهداف المؤسسات المانحة للمساعدات والدول النامية المستفيدة منها.

3- المساعدات الفنية والتقنية:

تتمثل في قيام مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية وعالمية بتقديم مساعدات على شكل دعم في مجالات فنية وعلمية وإدارية وتكنولوجية وتجارية للدول النامية، وتقدم الخبرات في المجالات الصناعية والزراعية والخدماتية وكذلك تطوير الموارد البشرية ذات المهارات المتميزة لزيادة الخبرات في الدول النامية.

تعتبر المساعدات الفنية ذات أهمية للدول التي تسعي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لأنها تشكل الأساس العلمي والمنهجي للتخطيط لعملية التنمية الاقتصادية بمجالاتها المختلفة.

4- المساعدات الرأسمالية Capital Assistance:

تمثل المساعدات الرأسمالية حجر الأساس للعديد من المشاريع الحيوية للدولة، وتقوم على تزويد الدول النامية بالتمويل المباشر في استثمارات تنموية كبيرة أو تزويدها بالآلات والمعدات والبني التحتية للتنمية.

كما تساهم المساعدات الرأسمالية الموجهة لرفع مستوى النمو الاقتصادي من خلال المشاريع الإنتاجية المختلفة لجميع القطاعات الاقتصادية، وتساهم في علاج العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتعمل علي زيادة النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تحقق نمواً اقتصادياً حقيقياً.

ثالثاً: أنواع المنح والمساعدات من حيث طبيعتها:

تم تقسيم المنح والمساعدات من حيث طبيعتها إلي[1]

1- المنح: عبارة عن التحويلات النقدية والعينية التي تمنحها دولة لدولة أخرى لاعتبارات مختلفة تكون المنحة غير مستردة.

2- القروض الميسرة: يمكن أن تكون المساعدات المقدمة عبارة عن قروض ميسرة تكون أسعار الفائدة فيها منخفضة وفترة سماح وسداد ميسرة، لدعم مشاريع مرتبطة بالبنية التحتية للدولة المتلقية لها.

3- المساعدات النقدية: مبالغ مالية يتم تحويلها من دولة لأخرى تضعها تحت نفقة الدولة المتلقية للمساعدات، وتكون بعملة الدولة المانحة أو عملة أخرى في حالات استثنائية يمكن أن تقوم بدعم الموازنة العامة أو مشاريع تطويرية تقوم بتمويلها مباشرة.

4- المساعدات العينية: تشمل السلع الغذائية أو مستلزمات زراعية أو أدوية للقطاع الصحي أو بضائع جاهزة أو خطوط إنتاج جاهزة وما شابه ذلك.

5- مساعدات القطاعات: مساعدة محدودة الاتجاه لقطاع معين في التنمية وغالبا يكون قطاع الخدمات وخاصة البنية التحتية.

6- مساعدات المشاريع: هناك مساعدات لمشاريع معينة تحددها الدول المانحة ولا تتدخل الدول المتلقية بها.

رابعاً: أنواع المنح والمساعدات حسب طريقة الصرف:

تم تقسيم المنح والمساعدات حسب طريقة الصرف من الدول المانحة للدولة المتلقية إلي قسمين رئيسيين[2]

1- المساعدات المباشرة: تُقدم المنح والمساعدات بشكل تلقائي من الدول والمؤسسات المانحة للدولة المتلقية وتكون على شكل منح ومساعدات نقدية أو عينية أو علي شكل قروض ميسرة مباشرة.

2- المساعدات غير المباشرة: تكون المساعدات على شكل تعريفات جمركية تفضيلية أو إعفاءات ضريبية مرتبطة بالسلع والخدمات والتجارة الخارجية بين دولتين المانحة والمتلقية للمنحة.

(1) أحمد، البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003- 2004، ص ص 8- 17.

(2)DebrahBrautigam, China, Africa and The International Aid Arehitecture, African development lanl group, Working paper series, No 107, April 2010, p.p. 31-34.

خامساً-أنواع المنح والمساعدات من حيث أساليبها:

قسمت بعض الدول والمؤسسات الدولية المنح والمساعدات من حيث الأساليب والطرق التي يمكن استخدامها إلي ثلاثة أساليب هي[1].

1- الطريقة الآلية لتقديم المنح والمساعدات Automatique Attribution :

يتم هذا الأسلوب بناءً على احتياجات الدولة المتلقية، وعند حدوث كوارث طبيعية أو نتيجة لظروف خارجة عن إرادة الدولة، وقد شاع هذا الأسلوب في عقد السبعينات من القرن العشرين، وهو لا يحقق بصورة دائمة الاستخدام الأمثل للمساعدات الإنمائية المقدمة.

2- تقديم المنح والمساعدات بطريقة مشروطة Conditional Attribution :

يستخدم هذا الأسلوب في ظل وجود برنامج تنموي في الدولة المستفيدة، وقد تم استخدام هذا الأسلوب في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وذلك لعدم توفر دوافع جادة في الكثير من الأحيان لدى بعض الحكومات المتلقية للمنح والمساعدات.

وكان هذا النمط من المساعدات يوفر البيئة للدول المانحة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستفيدة، والجدير بالذكر فإن المساعدة المشروطة مكلفة على الدول المتلقية، وذلك لأنها تحدد الخيارات في الاستفادة الاقتصادية القصوى من الموارد، كما وتقدر دراسة صادرة عن البنك الدولي بأن المعونة المشروطة أقل فعالية بنسبة 25% من مثيلاتها غير المشروطة.

3- تقديم المنح والمساعدات بطريقة انتقائية Selective Attribution:

يستخدم هذا الأسلوب في الوقت الحاضر بعد القيام بدراسات متكاملة لكيفية رفع كفاءة استخدام المساعدات، وإن كان هذا الأسلوب يتسم بصعوبة وضع أولويات وتقويم لمختلف سياسات التنمية للدول المستفيدة من المساعدات، علاوة عن التخلي جزئيا عن مبدأ الاحتياج والتركيز على مبدأ الجدارة عند تقديم الدعم وهو ما يخالف المبدأ العام من الدعم الإنمائي.

سادساً- المساعدات الإنمائية على المستوى الدولي والعربي:

استمرت الدول المتقدمة بتقديم المنح والمساعدات الإنمائية للدول النامية، وشكلت دول لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) الجزء الأكبر منه، حيث تزايدت المساعدات خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، حتى وصلت إلى أقصى ارتفاع لها في مطلع التسعينات، ثم انخفضت قيمة تدفقاتها خلال العقد الأخير من القرن العشرين. وتذبذب مساهمة الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية بين الارتفاع والانخفاض في فترات مختلفة مرتبطة بطبيعة الظروف الاقتصادية

(1)Khemani, stuti, Decentralization and Accountability: Are Voters Vigilant in Local than in National Elections? Policy Research Working Paper 2557,(World Bank, Washington, DC, 2001), P.33

للدول الداعمة، حيث يمكن التعرف علي حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من دول لجنة المساعدات الإنمائية وأطراف متعددة مختلفة دولية وعربية وإقليمية، وكذلك مجموعة الدول غير العضو في لجنة المساعدات الإنمائية الغربية والعربية.

1- دول لجنة المساعدات الإنمائية:

لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وقد تم استخدم مصطلح لجنة المساعدات الإنمائية عام 1969، وتتشكل من مجموعة من الدول الأعضاء المؤسسين والمنتسبين وبعض المؤسسات الدولية المراقبة، حيث تتكون من 28 عضوا في لجنة المساعدات الإنمائية[1] حتي عام 2015. إضافة للاتحاد الأوروبي، والذي يعمل كعضو كامل العضوية في اللجنة. والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك بصفة مراقب دائم[2]. وأهم دول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية هي: أستراليا، النمسا، بلجيكيا، كندا، تشيكيا، الدنيمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينا، أسبانيا، السويد، سويسرا، بريطانيا، أمريكيا[3].

2- دول غير عضو في لجنة المساعدات الإنمائية:

تقدم العديد من الدول العربية والأجنبية مساعدات إنمائية ولكن غير عضو في لجنة المساعدات الإنمائية ومنها من قدم مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية وهي دول غير عضو في لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) وهي : بلغاريا، كرواتيا، قبرص، استونيا، هنغاريا، إسرائيل، الكويت، لاتفيا، ليشتنستاين، لتوانيا، مالطا، رومانيا، روسيا، السعودية، الصين، تايلاند، تركيا، الإمارات، دول مانحة أخري[4].

3- أطراف وجهات عربية ودولية متعددة:

توجد العديد من المؤسسات والجمعيات والهيئات التي تقدم منح ومساعدات بطريقة مباشرة للدول النامية، وليست عضواً في لجنة المساعدات الإنمائية ولها صفة مالية مستقلة تقدم مساعداتها حسب طبيعة عملها وأهدافها، وتقوم بدور هام في توفير المساعدات اللازمة للعديد من الأحداث الطارئة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية في العالم، ومن هذه المؤسسات والأطراف من قدمت مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية وأهمها[5]:

(1) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.
(2) لجنة المساعدات الإنمائية، موقع إلكتروني، تم الولوج بتاريخ: 9-10-2015، على الرابط:
http://www.oecd.org/fr/cad/lecomitedaideaudeveloppement.htm
(3) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.
(4) نفس المرجع السابق.
(5) نفس المرجع السابق.

البنك الإفريقي للتنمية، صندوق التنمية الإفريقي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بنك التنمية الآسيوي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، مصرف التنمية الكاريبي، البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، مؤسسات الاتحاد الأوروبي، منظمة البيئة العالمية، المعهد العالمي للنمو الأخضر، الصندوق العالمي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، جمعية التنمية الدولية، البنك الإسلامي للتنمية، بنك التنمية الأمريكي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مؤسسة التمويل الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق التنمية لبلدان الشمال، صندوق الأوبك للتنمية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، شبكة الجامعة للزراعة المدارية، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية[1].

4- المساعدات الإنمائية الدولية:

شهدت المساعدات الإنمائية الدولية انخفاضا خلال النصف الأول من عقد التسعينات حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها في العام 1996، حيث بلغ إجمالي هذه المساعدات قرابة 42 مليار دولار، ويعود انخفاض حجم المساعدات الإنمائية المقدمة خلال الفترة 1992- 1996إلى أسباب عديدة من أهمها:[2]

أ- تزايد العجز في موازنات دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) حيث سعت هذه الدول إلى خفض إنفاقها العام، وبالتالي تخفيض حجم مساعداتها الإنمائية، بالرغم من كونها لا تشكل سوى نسبة بسيطة جدا من موازناتها.

ب-انتهاء الحرب الباردة أدي إلي انخفاض في الأهمية الإستراتيجية للمساعدات وضعف الدافع السياسي وراء المنح والمعونات لأهداف إستراتيجية. حيث شكل هذا التراجع في المساعدات الإنمائية الدولية خطرا على الأوضاع الاقتصادية للدول المتلقية لها وفي ظل تصاعد أعباء المديونية الخارجية للدول النامية خاصة الأقل نموا ،وشهدت الفترة 1997-2002 تصاعداً بسيطاً في إجمالي المساعدات الإنمائية حتى وصلت إلى 58.3 مليار دولار في عام 2002.

ارتفعت المساعدات الإنمائية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية، حيث ارتفعت قيمة المساعدات الإنمائية عام 2010 بنحو 4.5 مليار يورو مقارنة بسنة 2009

(1) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.

(2)-Chang. C& others, Measuring Aid: A New Approach,(World Bank, Washington DC, 1998) , P.15

لتبلغ حوالي 53,8 مليار يورو، وكانت مساهمة الاتحاد الأوروبي المانح الأكبر في المساعدة الإنمائية الرسمية، بحوالي أكثر من نصف المعونة الرسمية العالمية[1]

علي الرغم من الوعود التي أطلقتها الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا في مساعدات الدول النامية، غير أن المساعدات الإنمائية الرسمية انخفضت، ففي أوائل تسعينات القرن العشرين كانت نسبة المساعدات الإنمائية من الناتج القومي الإجمالي لدول لجنة المساعدات الإنمائية حوالي 0.33%. و تعهدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2005 لتبلغ نسبة 0.7% من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام 2015. أيضا تعهدت الدول الأعضاء بزيادة مساهمتها من الدخل القومي الإجمالي للوصول إلى 0.56% من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2010، ولم تلتزم أية جهة مانحة أخرى بمثل هذه الزيادة من حجم المساعدات الإنمائية. واعتبر الاتحاد الأوروبي في عام 2010 من أكثر الجهات المانحة والمساهمة على المستوى العالمي في لجنة المساعدات الإنمائية، ويسعي للوصول لتحقيق هدف 0.7% من الدخل القومي الإجمالي في عام 2015[2].

يتطلب تحقيق الهدف زيادة نسبة مساهمة الدول الأعضاء باعتبار المساعدات الإنمائية شكلا من أشكال الاستثمار للعديد من الدول النامية لتعزيز النمو الاقتصادي ودفع عملية التنمية المستدامة في هذه البلدان مما يتوافق مع مصلحة الدول المانحة، وحققت ثلاثة من بين خمسة جهات مانحة على المستوى العالمي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي(فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا)، وأربعة دول أخرى هي(السويد، وهولندا، ولوكسمبورغ، والدنمرك) بالفعل هدف 0.7% من الدخل القومي الإجمالي، كما ساهمت مساعدات الاتحاد الأوروبي بنسبة 0.43% من الدخل القومي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، بالرغم من ذلك لا تزال هناك حاجة لبذل جهد أكبر من أجل تحقيق هدف 0.7% من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام 2015[3].

حيث بلغت نسبة مساهمة الاتحاد الأوروبي من إجمالي الدخل القومي حوالي 0.42% في عام 2009، وزادت في عام 2010 وقد بلغت حوالي 0.43% من إجمالي الدخل القومي الإجمالي ، ولم يستطيع الاتحاد الأوروبي تحقق ما تعهد به لزيادة نسبة مساهمته لتصل إلي 0.56% في عام 2010[4].

(1) Source: OECD, Development Assistance Committee, International Development Statistics , DAC Statistics,Paris,2005

(2) Opcit ,2005

(3) Opcit ,2005.

(4) الاتحاد الاوروبي، مركز معلومات الجوار الأوروبي، موقع الكتروني، تم الولوج بتاريخ: 2015/11/10، على الرابط: http://www.enpi-info.eu/main.php?id=24801&id_type=1&lang_id=470

5- المساعدات الإنمائية العربية:

قدمت العديد من الدول العربية ومن خلال لجنه المساعدات الإنمائية العربية مع مجموعة الدول والتي تشكل لجنه المساعدات الإنمائية DAC العديد من المنح والمساعدات الإنمائية على مدى العقود الأربعة الماضية، وساهمت المساعدات الإنمائية العربية، بدور هام في دعم مشاريع البنية التحتية والمساهمة في عملية التنمية، وأقامت الدول العربية المانحة عددا من المؤسسات المتخصصة لتقديم المساعدات الإنمائية للعديد من البلدان النامية في مختلف أنحاء العالم. وسعت البلدان العربية لزيادة مساهمتها في المساعدات الإنمائية.

تتصدر المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة الدول العربية المانحة، حيث شكلت المساعدات الإنمائية الرسمية في المتوسط 1.5% من إجمالي الدخل القومي لها خلال فترة السنوات 1973 – 2008، وهو أكثر من ضعف المستوى الذي تستهدفه الأمم المتحدة والبالغ 0.7%، وخمسة أضعاف متوسط المساعدات التي تقدمها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة المساعدات الإنمائية (DAC)[1].

حيث بلغ متوسط المساعدات الإنمائية الرسمية العربية حوالي 13% من إجمالي المساعدات التي تقدمها لجنة المساعدات الإنمائية، وقرابة ثلاثة أرباع المساعدات الرسمية المقدمة من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية، وجاء نحو ثلث إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية خلال سبعينيات القرن الماضي من البلدان العربية المانحة. وكان ارتفاع مستويات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان العربية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي انعكاسا لارتفاع أسعار النفط في العالم[2].

إضافة إلى المساعدات الرسمية المقدمة من الدول العربية أقامت الدول العربية المانحة عددا من المؤسسات الأهلية المتخصصة لتقديم المساعدات الإنمائية للدول النامية في مختلف أنحاء العالم، وزادت المساعدات المقدمة عبر هذه المؤسسات لتبلغ مساهمتها حوالي 4% من حجم المساعدات الإنمائية خلال الفترة 1973-2008.

تغطي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول العربية في الوقت الحالي مجموعة من الدول في منطقة أفريقيا وجنوب الصحراء مثل مالي وموريتانيا والسنغال والصومال والسودان، وفي آسيا مثل كمبوديا وبنغلادش ونيبال وباكستان وسريلانكا وطاجيكستان.

(1) Hand book of International Trade and Development Statistics, 2004 , New York, 2005
(2) Source: Hand book of International Trade and Development Statistics, 2004 , New York, 2005.

يمثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أوبك للتنمية الدولية، وغيرها من المؤسسات المانحة دورا رئيسيا في إجمالي تدفقات المساعدات الإنمائية إلى العديد من الدول النامية. واتسع نطاق تركيز المساعدات الإنمائية الرسمية العربية مع مرور الوقت ليشمل البنية التحتية وقطاعات الزراعة والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وقد زادت البلدان العربية المانحة مؤخرا من حجم معوناتها حيث تتمتع المؤسسات المالية العربية بقاعدة رأسمالية قوية تزيد من حجم المساعدات الإنمائية[1].

شكلت المساعدات الإنمائية مصدراً هاماً وأساسياً لدعم العديد من الدول النامية وخصوصا أصحاب الدخل المنخفض، حيث مثلت أكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول منها، أثيوبيا، وبوركينا فاسو، وبورندي وملاوي ومنغوليا، وغينيا[2].

تعتبر المنح والمساعدات المقدمة من الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والعربية للدول النامية ذات أهداف مختلفة وذلك حسب حاجة الدول المتلقية لها، وتأخذ المساعدات أشكالاً مختلفة، ومصادرها متعددة وأساليبها متنوعة وأهدافها حسب هدف الجهة المانحة، وقد تطورت المساعدات الإنمائية على المستوى الدولي والعربي لتتناسب وأهدافها التنموية.

واعتمدت الدول المتقدمة المنح والمساعدات بأشكالها وأنواعها وحجمها كإحدي الوسائل التمويلية للدول النامية من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية، وخاصة مشاريع البنية التحتية إضافة إلي أهدافها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتبين اختلاف حجمها ومصادرها وأساليبها باختلاف هدفها وطبيعة المصالح المراد تحقيقها والمرتبطة بالجهة المانحة والمتلقية للمنح والمساعدات إن كانت دولة أو مؤسسات دولية أو عربية.

(1) البنك الدولي، أربعون عاما من المساعدات الإنمائية المقدمة من البلدان العربية، موقع الكتروني: تم الولوج بتاريخ: 2015/11/12، على الرابط:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/0,,contentMDK:22693226~pagePK:146736~piPK:226340~theSitePK:475954,00.html

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2003 ، مصدر سابق ،ص228 .

المبحث الثالث

مصادر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية

شكلت المنح والمساعدات مصدرا هاما للفلسطينيين منذ احتلال إسرائيل لفلسطين عام 1948، وكانت المساعدات التي تقدمها الدول والحكومات المختلفة إضافة للقروض والمساعدات العربية والمنح والتبرعات والهبات أحد الموارد الهامة والداعمة للصندوق القومي الفلسطيني. كما تعهدت العديد من الدول العربية والأجنبية بعد اتفاق أوسلو عام 1993، إلى دعم السلطة الوطنية الفلسطينية لإقامة مؤسساتها والقيام بمسئولياتها المدنية والأمنية وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وبنيتها التحتية والتي تعرضت لسياسات وممارسات وإجراءات إسرائيلية منذ الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان للمنح والمساعدات باختلاف أشكالها وأنواعها دور في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وبنيتها التحتية ومؤسساتها الاقتصادية لإمكانية المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية [1].

ساهمت المنح والمساعدات المقدمة للسلطة إلي حد ما توفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مناطقها، كما وساهمت بتهدئة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي بعد توقيع اتفاق أوسلو في الثاني من سبتمبر عام 1993، وتعهدت الدول المانحة بتقديم المساعدات المالية والفنية للسلطة، وقد تعددت مصادر المنح والمساعدات واختلف حجمها ارتفاعا وانخفاضا باختلاف المراحل التي مرت بها السلطة الوطنية الفلسطينية، وطبيعة الاستقرار السياسي والأمني وظروف وطبيعة المفاوضات بين السلطة وإسرائيل، واعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية على المنح والمساعدات كأحد المصادر لدعم الموازنة العامة والمشاريع التطويرية وخاصة مشاريع البنية التحتية من أجل تمكين السلطة من ممارسة مهامها وإنشاء مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً- أهم مصادر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

تنوعت مصادر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، وتعهدت العديد من الدول الأجنبية والعربية والمؤسسات الرسمية والأهلية بدعم السلطة الوطنية الفلسطينية لتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني، وقام البنك الدولي باتفاق مع

(1) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 26، رام الله، فلسطين، 2011. ص 21.

الجهات المانحة لتنظيم الدعم لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وقامت الدول المانحة بتأسيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) تحت إشراف البنك الدولي، وتأسست وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني لتنظيم العلاقة بين المانحين والسلطة لتنفيذ المشاريع الممولة من البنك الدولي[1].

توجد عده مصادر للمنح والمساعدات تمحورت في مجموعات رئيسة حسب حجم وأهمية المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية وتعتبر الدول الأوروبية والعربية من أهم مصادر المنح والمساعدات للسلطة، إضافة إلى المؤسسات الرسمية الدولية والأهلية ويمكن تحديد أهم مصادر المنح والمساعدات بالنسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية إلي [2].

1- دول أعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية
2- بعض الدول العربية.
3- الاتحاد الأوروبي.
4- الولايات المتحدة الأمريكية.
5- وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
6- مؤسسات عربية.
7- مؤسسات دولية.
8- جهات أخري متعددة.

هذه المجموعة من المصادر الهامة لتوفير المنح والمساعدات لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، وتعهدت العديد من الدول الأجنبية والعربية والمؤسسات الرسمية والأهلية بدعمها لتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي وخاصة بنيتها التحتية وأنشطتها الاقتصادية. لهذا عقدت العديد من المؤتمرات العربية والدولية لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية.

ثانياً- أهم المؤتمرات التي عقدت لدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية:

عقدت العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية والعربية من أجل دعم السلطة الوطنية الفلسطينية لتعزيز عملية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي بعد توقيع أتفاق أسلو، وتعهدت العديد من دول العالم بدعم السلطة لإقامة مؤسساتها المدنية والأمنية وبنيتها التحتية

(1) السلطة الفلسطينية، التقرير الاقتصادي الفلسطيني، 1996، المركز الفلسطيني للدراسات الاقتصادية، ص 97.
(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2004،ص114.

والتزمت العديد منها بصرف تعهداتها ومنها من لم يلتزم بكامل تعهداته ومن أهم هذه المؤتمرات الداعمة للسلطة هي:

- عقدت الدول المانحة أول اجتماع لها في ديسمبر عام 1993، وتعهدت العديد من الدول الأجنبية والعربية والمؤسسات والهيئات الدولية الرسمية والأهلية بدعم السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وكان الهدف الرئيس للاجتماع تعزيز مكانة السلطة في مناطقها التي تم الاتفاق عليها حتى تستطيع السلطة إنشاء مؤسساتها.
- عقد الاجتماع الثاني في باريس عام 1995، حيث طلب البنك الدولي ضرورة دمج البرنامج الاستثماري للسلطة مع السياسة المالية والاقتصادية الكلية لتقديمها للمؤتمر الذي عقد في باريس عام 1996، وتم تنفيذ ذلك وأعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمانحين مسودة السياسيات المقدمة للتنمية في الفترة 1996-1998.
- عقد مؤتمر للدول المانحة لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية في أبريل عام 2002 كما عقد مؤتمر في عام 2003 في روما لدعم السلطة وموازنتها العامة[1].
- عقد في النرويج مؤتمر للمانحين عام 2004 وفي نفس العام عقد اجتماع بلندن حول دعم السلطة الوطنية الفلسطينية بمشاركة 25 دولة عربية وأجنبية والعديد من المؤسسات الدولية[2].
- عقد في اسكتلندا مؤتمر للدول الصناعية الثمانية عام 2005 وقررت الدول المانحة في المؤتمر تمديد دعم السلطة الفلسطينية لمدة ثلاث سنوات متتالية[3].
- بعد الانتخابات التشريعية عام 2006 وفوز حماس بالانتخابات اتخذت الدول الأجنبية آلية لتقديم المنح والمساعدات عرفت بالصندوق الأوروبي – الفلسطيني لإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية، وفي شباط 2008 تم تشكيل حكومة الطوارئ لتقوم بدورها في إدارة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ووضع خطة للإصلاح والتنمية[4].
- عقد مؤتمر انابوليس في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007 بهدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ودعمت دول العالم هذا الهدف من خلال عقد اجتماع في باريس في نفس العام لتقديم

(1) الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، ص98.
(2) قيس عبد الكريم وآخرون، الحكومات الفلسطينية 1994-2006، المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطيني، الطبعة الأولى، مارس 2008.
(3) عمر شعبان، في سنواتها العشرين بين الدافع والعامل –التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 29 شباط 2009، ص 102.
(4) جوزيف ديفويرو علاء توتير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999-2008، مارس، مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ترجمة شرين عبد الرازق، 2009، ص15-17

المنح والمساعدات لتعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية المنوي إقامتها وتعهدت 87 دولة وهيئة دولية وعربية بتقديم ما يعادل 7.4 مليار دولار لثلاث سنوات متتالية[1].

- عقد في شرم الشيخ عام 2009 مؤتمر لإعمار ما دمره الاحتلال بعد حرب نهاية 2008 بداية 2009، كما عقد في القاهرة عام 2014 مؤتمر لإعمار ما دمره الاحتلال بعد حرب منتصف عام 2014[2].

يتبين مما سبق أن هناك العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والعربية لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها وكان هدفها الرئيسي توفير الاستقرار السياسي والأمني ودعم العجز في موازنة السلطة، إضافة إلى دعم بعض المشاريع التطويرية وخاصة البنية التحتية والصحة والتعليم وتحسين الأوضاع الاجتماعية لسكان مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً–إدارة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

شُكْلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية لمتابعة ملف المنح والمساعدات وقامت الوزارة بإنشاء خمس دوائر رئيسة مقسمة حسب المنطقة الجغرافية للدول المانحة وهي:

1– دائرة أوروبا.
2– دائرة أمريكا الشمالية والجنوبية والشرق الأقصى.
3– دائرة المنظمات الدولية والأمم المتحدة.
4– دائرة الدول العربية.
5– دائرة البيانات والتقارير.

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتشكيل هيكل عام يتألف من طواقم استشارية ولجان اتصال ولجان تنسيق للمساعدات المالية ولجنة للارتباط المشتركة بين الدول المانحة والسلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل بهدف تنسيق وتنظيم المنح والمساعدات واستغلالها بشكل أمثل لتحقيق نمو اقتصادي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية[3].

(1) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الايتدن للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007، ص 371.
(2) خطة وزارة التخطيط الفلسطينية لإعادة الإعمار، مجلة التجارة الفلسطينية بال تريد، العدد السابع، اذار 2009، ص ص 7- 10.
(3) عماد لبد، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، غزة، 2004، ص 470-477.

رابعاً- أهداف المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

تعددت أهداف المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية حسب الجهة المانحة، وكان الهدف البارز لهذه المنح والمساعدات تنفق باتجاهين رئيسيين هما الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية وللمشاريع التطويرية. حيث كانت المنح والمساعدات تقدم لتمويل الإنفاق الجاري للموازنة العامة وسد العجز فيها وفي ميزان المدفوعات، كذلك الإنفاق على مشاريع البنية التحتية ودعم أنشطة اقتصادية واجتماعية وإنسانية وخدماتيه مختلفة[1]، ومع اختلاف مصادر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية اختلفت الأهداف حسب الدول المانحة إلي:

1- أهداف المنح والمساعدات الأوروبية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:[2]

قدمت الدول الأوربية المختلفة المنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية بأشكال واتجاهات مختلفة لتعزيز مكانة السلطة في مناطقها. ومن خلال اتجاهات الدعم المختلفة تبرز أهداف الدول الأوربية المانحة وهي:

أ- تمويل البنية التحتية وبناء الموارد البشرية.
ب- دعم مؤسسات السلطة وأجهزتها الأمنية.
ج- دعم الموازنة العامة والإصلاح الإداري والمالي.
د- مساعدات إنسانية وإغاثية.
هـ- تغطية رواتب الموظفين العموميين والمتقاعدين.
و- مساعدات اجتماعية وصحية وتعليمية.

3- أهداف المنح والمساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية المنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية بهدف دعم اتفاق أسلو لتعزيز عملية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي.

اتجاهات المنح والمساعدات المقدمة من أمريكيا للسلطة الوطنية الفلسطينية تبين الأهداف الحقيقية للمساعدات، حيث كانت توجه المساعدات إلي الاتجاهات التالية[3].

أ- دعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

(1) نسيم ابو جامع، وتوفيق الأغا، استراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، غزة، 2010، ص 467-510.

(2)عبد الكريم نصر، العلاقات الأوروبية الفلسطينية –الدور الاقتصادي الاوروبي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2010، ص 8-13.

(3) Jeremy M. Sharp and Cristopher M, Blandchard, U.S Foreign Aid to the Palestinians, CRS Erport for Congress, June 27, 2006.

ب- دعم العملية الانتخابية.
ج- دعم الأجهزة الأمنية وإنشاء المقرات اللازمة لها.
د- دعم مشاريع البنية التحتية.
هـ- دعم بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الاقتصادية (USAD).
و- دعم موازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين للمساهمة في برامج الأنروا المختلفة.

3- أهداف المنح والمساعدات العربية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

تنوعت أشكال واتجاهات المنح والمساعدات المقدمة من الدول العربية للسلطة الوطنية، حيث كان هدفها تعزيز مكانة السلطة في مناطقها ودعم الشعب الفلسطيني وتوفير الاحتياجات الضرورية لتعزيز صموده. وتبرز أهداف المنح والمساعدات العربية من خلال الاتجاهات الموجهة لها المساعدات وهي[1]:

أ- دعم الموازنة العامة من دول ومؤسسات عربية.
ب- دعم صندوق الأقصى والقدس.
ج- دعم بعض مشاريع البنية التحتية كالتعليم والصحة والصرف الصحي.
د- تقديم مساعدات من مؤسسات أهلية وشعبية غير رسمية.
هـ- مساعدات إغاثية وإنسانية واجتماعية.
و- ساهمت في تعويض الأضرار الناجمة عن الحروب الإسرائيلية.
ز- دعم محطة توليد الكهرباء

تعتبر المصادر السابقة الأكثر أهمية لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية، وكانت هدفها الرئيس دعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية ولبعض المشاريع التطورية والمرتبطة بالبنية التحتية، كما وساهمت في تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للسلطة.

خامساً- أهمية المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

تعتبر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية ذات أهمية كغيرها من الدول النامية التي تلقت مساعدات لتنمية قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وتكمن أهميتها للسلطة من الدوافع التي أدت إلى إنشائها، وتوفير حالة الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة نتيجة اتفاق أوسلو عام 1993، ويمكن القول أن هناك أهمية للمنح والمساعدات في جوانب رئيسة للسلطة الوطنية الفلسطينية وهي[2] :

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع فلسطينيين والاراضي العربية المحتلة، ورقة معلومات موجزة حول المساعدات العربية لدعم الشعب الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة 2000-2009، القاهرة 2010/5/15.

(2) السلطة الفلسطينية، إقامة دولة فلسطين، تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية لجنة تنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين، نيويورك، 18 أيلول 2011، ص 22-25.

1- دعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
2- دعم بعض المشاريع التطويرية وخاصة مشاريع البنية التحتية.
3- إعمار ما دمره الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى والحروب المتكررة على قطاع غزة.
4- مساعدات إنسانية وإنمائية طارئة.
5- تطوير مؤسسات السلطة المدنية والأمنية.
6- تطوير الموارد البشرية في المؤسسات الرسمية والأهلية.
7- تغطية العجز في موازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
8- المساهمة في دعم بعض المشاريع الاقتصادية الصغيرة لإيجاد فرص عمل للحد من البطالة والحد من الفقر.
9- المساهمة في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وأنشطتها المختلفة.

يتبين من النقاط السابقة مدي الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والإنسانية للمنح والمساعدات التي تتلقاها السلطة الوطنية الفلسطينية.

سادساً: حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013

تتلقي السلطة الوطنية الفلسطينية المنح والمساعدات من العديد من الدول العربية والأجنبية والمنظمات والمؤسسات الرسمية والأهلية، بعد توقيع اتفاق أسلو عام 1993 بدأت المنح والمساعدات تقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية لتعزيز وتثبيت مكانتها ودورها في المناطق التي تم الاتفاق عليها لإقامة السلطة مؤسساتها المدنية والأمنية، وساهمت المنح والمساعدات في دعم الموازنة العامة للسلطة ومشاريعها التطويرية المختلفة وخاصة بنيتها التحية وأنشطتها الاقتصادية، وحسب تقارير وزارة المالية والتخطيط الدولي وسلطة النقد الفلسطينية وتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تبين حجم التعهدات بالمنح والمساعدات المراد تقديمها للسلطة الوطنية الفلسطينية وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة من الدول والمؤسسات والجهات المانحة العربية والدولية خلال الفترة من العام 1994 وحتى العام 2013.

1- حجم المنح والمساعدات من دول عربية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

قدمت العديد من الدول العربية المنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية لبناء مؤسساتها المدنية والأمنية وتعزيز دورها في مناطقها بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، ودعمت العديد من مشاريع البنية التحتية للسلطة للمساهمة في تطوير بعض الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في زيادة

النمو الاقتصادي الفلسطيني[1] :يوضح جدول رقم (1) حجم تعهدات الدول المانحة وحجم ونسبة المنح والمساعدات المقدمة فعليا من دول عربية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994–2013.

جدول رقم (1)

تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من دول عربية خلال الفترة 1994–2013

مليون دولار

السنة	إجمالي تعهدات المنح والمساعدات **	المساعدات من دول عربية **	المساعدات الفعلية للسلطة *	نسبتها من تعهدات المنح والمساعدات %	نسبتها من المساعدات الفعلية %
1994	472	39.1	132	8.3	29.6
1995	514.1	68.2	325	13.3	21.0
1996	552.4	31.9	366	5.8	8.7
1997	614.1	36.5	520	5.9	7.0
1998	616.4	27	530	4.4	5.1
1999	599.9	81	497	13.5	16.3
2000	731.4	150	510	20.5	29.4
2001	999.6	374.8	849	37.5	44.1
2002	971.9	148.4	697	15.3	21.3
2003	1042.5	117.9	620	11.3	19.0
2004	1161.4	81.2	353	7.0	23.0
2005	1018	37.9	636	3.7	6.0
2006	1362.3	111.6	1019	8.2	11.0
2007	1717.9	105.6	1322	6.1	8.0
2008	2472	150.2	1978	6.1	7.6
2009	2843.4	229.8	1402	8.1	16.4
2010	2544.1	93.8	1278	3.7	7.3
2011	2459.8	30.1	978	1.2	3.1
2012	2048.8	118.4	932	5.8	12.7
2013	2613.1	62.3	1358	2.4	4.6
المجموع	**27355.1**	**2095.7**	**16302**	**7.7**	**12.8**

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصادر التالية:

* سلطة النقد الفلسطينية،2014،2011،2006،1997،التقرير السنوي 2013،2010،2005،1996.

** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات 2011، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.

يتبين من جدول رقم (1) تذبذب حجم ونسبة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من بعض الدول العربية، ويبين أن هناك فروق كبير بين حجم التعهدات بتقديم المنح والمساعدات لدعم السلطة وبين الالتزام الفعلي المقدم للسلطة من بعض الدول العربية.

(1) الأمم المتحدة ،الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،الدورة رقم 65-2010، تقديم المساعدة الي الشعب الفلسطيني، ص 18.

كذلك يتبين أن أكبر مساهمة للمنح والمساعدات المقدمة من دول عربية للسلطة كان بعد اندلاع انتفاضة الأقصى مباشرة في عام 2001 وبلغت حوالي 37.5% من حجم التعهدات الكلي وحوالي 44.1% من حجم المساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، يليها عام 1994 بداية قدوم السلطة وإقامة مؤسساتها المدنية ومشاريع البنية التحتية حيث بلغ حجم الالتزام الفعلي من بعض الدول العربية حوالي 29.6% من المنح والمساعدات المقدمة للسلطة، وكان حجم ونسبة المنح والمساعدات خلال الأعوام الأولى للانتفاضة مرتفعة أيضاً.

كما يتبين من الجدول أن نسبة مساهمة بعض الدول العربية من إجمالي التعهدات خلال الفترة 1994-2013، بلغت حوالي 7.7% ، بينما بلغ معدل نسبة مساهمتها من المنح والمساعدات المقدمة فعليا للسلطة الوطنية الفلسطينية حوالي 12.8% خلال نفس الفترة، نستخلص مما سبق أن نسبة المنح والمساعدات المقدمة من بعض الدول العربية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة لم يتجاوز 13% من المساعدات الفعلية، ولم تتجاوز 8% من تعهدات الدول المانحة بالمساعدات.

2- حجم المنح والمساعدات من دول لجنة المساعدات الإنمائية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

قدمت دول لجنة المساعدات الإنمائية للسلطة الوطنية الفلسطينية المنح والمساعدات منذ بداية قيامها من أجل بناء مؤسساتها المدنية والأمنية ودعم موازنتها العامة وبعض مشاريع البنية التحتية في مناطق السلطة، وقد تم استثناء الولايات المتحدة الأمريكية منها لغرض بيان دورها ومقدار مساهمتها في دعم السلطة الوطنية الفلسطينية وبيان هدفها الرئيس وهو تثبيت اتفاق السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي.

يوضح جدول رقم (2) حجم تعهدات الدول المانحة وحجم ونسبة المنح والمساعدات المقدمة فعليا من بعض دول لجنة المساعدات الإنمائية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (2)

تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من دول لجنة المساعدات الإنمائية خلال الفترة 1994-2013

مليون دولار

السنة	إجمالي تعهدات المنح والمساعدات**	مساعدات دول لجنة المساعدات الإنمائية	المساعدات الفعلية للسلطة*	نسبتها من تعهدات المنح والمساعدات %	نسبتها من المساعدات الفعلية%
1994	472	87.8	132	18.6	66.5
1995	514.1	183.4	325	35.7	56.4
1996	552.4	237.2	366	43.0	64.8
1997	614.1	256.6	520	41.8	49.3
1998	616.4	266.6	530	43.3	50.3
1999	599.9	243	497	40.5	48.9
2000	731.4	247.7	510	33.9	48.5
2001	999.6	195.5	849	19.6	23.0
2002	971.9	273.2	697	28.1	39.2
2003	1042.5	298.1	620	28.6	48.1
2004	1161.4	335.8	353	29.0	95.1
2005	1018	390.6	636	38.4	61.4
2006	1362.3	551.1	1019	40.5	54.1
2007	1717.9	623.9	1322	36.3	47.2
2008	2472	868.5	1978	35.1	43.9
2009	2843.4	897.8	1402	31.6	64.0
2010	2544.1	914.6	1278	36.0	71.6
2011	2459.8	938.1	978	38.1	95.9
2012	2048.8	814.5	932	39.6	87.3
2013	2613.1	788.5	1358	30.2	58.1
المجموع	**27355.1**	**9412.5**	**16302**	**34.4**	**57.7**

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصادر التالية:

* سلطة النقد الفلسطينية،2014،2011،2006،1997،التقرير السنوي 2013،2010،2005،1996.

** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات 2011، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.

يتبين من الجدول رقم (2) ارتفاع حجم ونسبة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من بعض دول لجنة المساعدات الإنمائية، كما ويبين الجدول الفرق بين حجم تعهدات الدول المانحة وحجم المنح والمساعدات المقدمة فعليا للسلطة، إضافة للفرق بين الالتزام الفعلي المقدم للسلطة من بعض دول لجنة المساعدات الإنمائية ومن بعض الدول العربية.

كما يتبين أن أكبر مساهمة للمنح والمساعدات المقدمة من بعض دول لجنة المساعدات الإنمائية في عام 2011 وبلغت نسبتها حوالي 95.9% من حجم المساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، يليها عام 2004 حيث بلغت نسبة الالتزام الفعلي من بعض دول لجنة المساعدات الإنمائية حوالي 95.1% من المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ويتبين من الجدول رقم (2) أن معدل نسبة مساهمة بعض دول لجنة المساعدات الإنمائية من إجمالي التعهدات خلال الفترة 1994-2013، بلغت حوالي 34.4% ، بينما بلغ معدل نسبة مساهمتها من المنح والمساعدات المقدمة فعليا للسلطة الوطنية الفلسطينية حوالي 57.7% خلال نفس الفترة.

يمكن أن نستخلص مما سبق أن نسبة المنح والمساعدات المقدمة من بعض دول لجنة المساعدات الإنمائية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة تجاوزت نصف المساعدات الفعلية، وبلغت نسبتها تقريباً ثلث التعهدات.

3- حجم المنح والمساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية المنح والمساعدات منذ بداية قيامها، من أجل تثبيت السلطة في المناطق التي تم الاتفاق علي إدارتها حسب اتفاق أوسلو وبناء مؤسساتها المدنية والأمنية ودعم موازنتها العامة حسب شروطها.

يوضح جدول رقم (3) حجم تعهدات الدول المانحة وحجم ونسبة المنح والمساعدات المقدمة فعليا من الولايات المتحدة الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (3)

تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1994-2013

مليون دولار

السنة	إجمالي تعهدات المنح والمساعدات **	مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية**	المساعدات* الفعلية للسلطة	نسبتها من تعهدات المنح والمساعدات %	نسبتها من المساعدات الفعلية %
1994	472	64	132	13.6	48.55
1995	514.1	0	325	0	0
1996	552.4	27	366	4.9	7.4
1997	614.1	70	520	11.4	13.5
1998	616.4	75.4	530	12.2	14.2
1999	599.9	84.9	497	14.2	17.1
2000	731.4	60.1	510	8.2	11.8
2001	999.6	84.9	849	8.5	10.0
2002	971.9	138.1	697	14.2	19.8
2003	1042.5	194.1	620	18.6	31.3
2004	1161.4	273.9	353	23.6	77.6
2005	1018	180.6	636	17.7	28.4
2006	1362.3	205.5	1019	15.1	20.2
2007	1717.9	212.3	1322	12.4	16.1
2008	2472	490.6	1978	19.5	24.9
2009	2843.4	844.3	1402	29.7	60.2
2010	2544.1	720.8	1278	28.3	56.4
2011	2459.8	636	978	25.9	65.0
2012	2048.8	288.3	932	14.0	30.9
2013	2613.1	966.3	1358	37.0	71.2
المجموع	**27355.1**	**5617.1**	**16302**	**20.5**	**34.4**

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصادر التالية:

* سلطة النقد الفلسطينية،2014،2011،2006،1997،التقرير السنوي 2013،2010،2005،1996.

** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات 2011، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.

يتبين من الجدول رقم (3) تذبذب حجم ونسبة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من الولايات المتحدة الأمريكية، ويبين الفرق بين حجم تعهدات الدول المانحة وحجم المنح والمساعدات المقدمة فعليا للسلطة من الولايات المتحدة الأمريكية.

كما يتبين من الجدول أن أكبر مساهمة للمنح والمساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004 حيث بلغت حوالي 77.6% من حجم المساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية

الفلسطينية، في عامي 2011، 2013 حيث بلغ حجم الالتزام الفعلي من الولايات المتحدة الأمريكية 71.2%، 65.0% على التوالي من المنح والمساعدات المقدمة للسلطة.

كذلك يبين الجدول أن معدل نسبة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي التعهدات خلال الفترة 1994-2013، بلغت حوالي 20.5% ، بينما بلغ معدل نسبة مساهمتها من المنح والمساعدات المقدمة فعليا للسلطة الوطنية الفلسطينية حوالي 34.4% خلال نفس الفترة.

نستخلص مما سبق أن نسبة المنح والمساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة لم تجاوز 35% من المساعدات الفعلية وكذلك لم تتجاوز 21% من التعهدات. كما يتبين أن حجم ونسبة المنح والمساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية أقل من بعض دول لجنة المساعدات الإنمائية.

4- حجم المنح والمساعدات من الاتحاد الأوروبي والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

قدم الاتحاد الأوروبي المنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل مستمر ومتزايد والتزم بالتعهدات الخاصة بدعم موازنة السلطة وخاصة برواتب الموظفين العموميين والمتقاعدين، وكان الدعم للسلطة لتعزيز مؤسساتها المدنية بالإضافة إلي العديد من البرامج الخاصة لدعم بعض المشاريع الاقتصادية وخاصة مشاريع البنية التحتية والتي تعمل علي تعزيز دور العملية الاقتصادية نحو النمو والتطور، كما وساهمت مساعدات الاتحاد الأوروبي في خلق ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية لتثبيت دور السلطة في مناطقها حسب اتفاق أوسلو.

يوضح جدول رقم (4) حجم تعهدات الدول المانحة وحجم نسبة المنح والمساعدات المقدمة فعليا من الاتحاد الاوروبي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (4)

تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1994-2013

مليون دولار

السنة	إجمالي تعهدات المنح والمساعدات **	الاتحاد الأوروبي **	المساعدات * الفعلية للسلطة	نسبتها من تعهدات المنح والمساعدات %	نسبتها المساعدات الفعلية %
1994	472	89.1	132	18.9	67.5
1995	514.1	75.4	325	14.7	23.2
1996	552.4	132	366	23.9	36.0
1997	614.1	117.2	520	19.1	22.5
1998	616.4	81.5	530	13.2	15.4
1999	599.9	14.6	497	2.4	3.0
2000	731.4	62.5	510	8.5	12.2
2001	999.6	118.5	849	11.9	14.0
2002	971.9	170.9	697	17.6	24.5
2003	1042.5	181.1	620	17.4	29.2
2004	1161.4	186.7	353	16.1	52.9
2005	1018	206.7	636	20.3	32.5
2006	1362.3	257.9	1019	18.9	25.3
2007	1717.9	540.9	1322	31.5	40.9
2008	2472	663.1	1978	26.8	33.5
2009	2843.4	538.3	1402	18.9	38.4
2010	2544.1	441.1	1278	17.3	34.5
2011	2459.8	399.8	978	16.3	40.9
2012	2048.8	317.6	932	15.5	34.1
2013	2613.1	358.9	1358	13.7	26.4
المجموع	**27355.1**	**4953.8**	**16302**	**18.1**	**30.3**

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصادر التالية:

* سلطة النقد الفلسطينية،2014،2011،2006،1997،التقرير السنوي 2013،2010،2005،1996.

** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات 2011، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.

يبين الجدول رقم (4) حجم ونسبة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي، وكذلك يبين الفرق بين حجم تعهدات الدول المانحة وحجم ونسبة المنح والمساعدات المقدم فعليا للسلطة من الاتحاد الأوروبي. حيث يتبين أن أكبر مساهمة للمنح والمساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي للسلطة في عام 1994، وهي بداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وإنشاء مؤسساتها

حيث بلغت نسبة مساهمتها حوالي 67.5% من حجم المنح والمساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، يليها الأعوام 2004، 2007،2011 حيث بلغت نسبة الالتزام الفعلي حوالي 52.9%، 41.0%، 40.9% علي التوالي من المنح والمساعدات المقدمة فعلياً للسلطة .

كما يبين الجدول رقم (4) أن نسبة مساهمة الاتحاد الأوروبي من إجمالي التعهدات خلال الفترة 1994-2013 بلغت حوالي 18.1%، بينما بلغ معدل نسبة مساهمتها من المنح والمساعدات المقدمة فعليا للسلطة الوطنية الفلسطينية حوالي 30% خلال نفس الفترة.

يمكن استخلاص أن نسبة المنح والمساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة لم تتجاوز ثلث المساعدات الفعلية، كذلك لم تتجاوز 20% من تعهدات الدول المانحة للمساعدات الكلية.

كما يستخلص أن حجم ونسبة المنح والمساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي تمثل تقريبا ثلث المساعدات الفعلية المقدمة السلطة خلال الفترة محل الدراسة.

5- حجم المنح والمساعدات من وكالة الغوث الدولية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

تقوم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بدور هام وبارز في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والإنسانية والإغاثية والتشغيلية للفلسطينيين منذ احتلال إسرائيل لفلسطين عام 1948، نتناول حجم المنح والمساعدات المقدمة من وكالة غوث وتشغيل الفلسطينيين منذ قيام السلطة الوطنية عام 1994.

يبين جدول رقم (5) حجم تعهدات الدول المانحة وحجم نسبة المنح والمساعدات المقدمة فعليا من وكالة غوث وتشغيل الفلسطينيين للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (5)

تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من وكالة غوث وتشغيل الفلسطينيين خلال الفترة 1994-2013.

مليون دولار

السنة	إجمالي تعهدات المنح والمساعدات **	مساعدات وكالة الغوث **	المساعدات الفعلية للسلطة*	نسبتها من تعهدات المنح والمساعدات %	نسبتها من المساعدات الفعلية %
1994	472	179.5	132	38.0	136.0
1995	514.1	180.2	325	35.0	55.4
1996	552.4	118.2	366	21.4	32.3
1997	614.1	125	520	20.4	24.0
1998	616.4	154	530	25.0	29.4
1999	599.9	141	497	23.5	28.4
2000	731.4	151.6	510	20.7	29.7
2001	999.6	211	849	21.1	24.9
2002	971.9	237.6	697	24.4	34.1
2003	1042.5	263.5	620	25.3	42.5
2004	1161.4	273.5	353	23.5	77.4
2005	1018	178.7	636	17.6	28.1
2006	1362.3	200.5	1019	14.7	19.7
2007	1717.9	206.5	1322	12.0	15.6
2008	2472	255.2	1978	10.3	12.9
2009	2843.4	245.7	1402	8.6	17.5
2010	2544.1	296	1278	11.6	23.2
2011	2459.8	346.2	978	14.1	35.4
2012	2048.8	368.2	932	18.0	39.5
2013	2613.1	309.4	1358	11.8	22.8
المجموع	**27355.1**	**4441.5**	**16302**	**16.2**	**27.2**

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصادر التالية:

*سلطة النقد الفلسطينية،2014،2011،2006،1997،التقرير السنوي 2013،2010،2005،1996.

** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات 2011، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.

يوضح الجدول رقم (5) أن حجم المنح والمساعدات المقدمة من وكالة الغوث للسلطة الوطنية الفلسطينية مستقرة في جميع الأعوام بنسب متفاوتة مع ملاحظة الزيادة المتصاعدة في حجم المنح والمساعدات المقدمة من وكالة الغوث وذلك لأهمية دورها في مناطق السلطة وخاصة في قطاع غزة.

ويوضح الفرق بين حجم تعهدات الدول المانحة وحجم ونسبة المنح والمساعدات المقدم فعليا للسلطة من وكالة غوث وتشغيل الفلسطينيين. ويتبين أن أكبر مساهمة للمنح والمساعدات المقدمة من وكالة الغوث في عام 1994 بداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وبلغت حوالي 136% من حجم المنح والمساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبلغت نسبة الزيادة حوالي 36% من الالتزام الفعلي، كما يبين الجدول أن أعلي نسبة مساهمه في عامي 1995، 2004 حيث بلغت نسبه مساهمتها من المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية فعلياً حوالي 77.5%، 55.4% علي التوالي.

كما يبين الجدول رقم (5) أن نسبة مساهمة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من إجمالي التعهدات خلال الفترة 1994-2013 بلغت حوالي 16.2%، بينما بلغ نسبة مساهمتها من المنح والمساعدات المقدمة فعلياً للسلطة الوطنية الفلسطينية حوالي 27.2% خلال نفس الفترة.

مما سبق يمكن استخلاص أن نسبة المنح والمساعدات المقدمة من وكالة غوث وتشغيل الفلسطينيين للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة لم تتجاوز ربع المساعدات الفعلية، كذلك لم تتجاوز 17% من تعهدات الدول المانحة للمساعدات الكلية.

6- حجم المنح والمساعدات من مؤسسات عربية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

توجد العديد من المؤسسات العربية الأهلية تعرف بصندوق الأوبيك للتنمية (OFID) Opec Fund For International Development والتي قامت بتقديم المنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية، رغم انخفاض حجمها إلا أنها تقوم بدور هام في تطوير العديد من المؤسسات الأهلية الفلسطينية من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية .

يوضح جدول رقم (6) حجم تعهدات الدول المانحة وحجم ونسبة المنح والمساعدات المقدمة فعليا من مؤسسات عربية (OFID) للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (6)

تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من مؤسسات عربية (OFID) خلال الفترة 1994-2013.

مليون دولار

السنة	إجمالي تعهدات المنح والمساعدات**	مساعدات مؤسسات عربية (OFID) **	المساعدات الفعلية للسلطة*	نسبتها من تعهدات المنح والمساعدات	نسبتها من المساعدات الفعلية
1994	472	0.4	132	0.08	0.30
1995	514.1	0.2	325	0.04	0.06
1996	552.4	0.5	366	0.09	0.14
1997	614.1	0.6	520	0.10	0.12
1998	616.4	2.4	530	0.39	0.45
1999	599.9	6.8	497	1.13	1.37
2000	731.4	3.9	510	0.53	0.76
2001	999.6	2.1	849	0.21	0.24
2002	971.9	2.3	697	0.23	0.33
2003	1042.5	1.2	620	0.12	0.19
2004	1161.4	0	353	0	0
2005	1018	0	636	0	0
2006	1362.3	0	1019	0	0
2007	1717.9	0	1322	0	0
2008	2472	0	1978	0	0
2009	2843.4	0	1402	0	0
2010	2544.1	5.6	1278	0.22	0.43
2011	2459.8	9.9	978	0.40	1.01
2012	2048.8	8.4	932	0.41	0.90
2013	2613.1	9.8	1358	0.38	0.72
المجموع	**27355.1**	**54.1**	**16302**	**0.19**	**0.33**

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصادر التالية:

* سلطة النقد الفلسطينية،2014،2011،2006،1997،التقرير السنوي 2013،2010،2005،1996.

** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات 2011، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.

يوضح الجدول رقم (6) أن حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية منخفض جدا خلال الفترة محل الدراسة من مؤسسات عربية (OFID) تُعرف بصندوق الاوبيك للتنمية، ويتبين أن أكبر نسبة مساهمة للمنح والمساعدات المقدمة من مؤسسات عربية (OFID) عام 1999 ولم تتجاوز حوالي 1.5% من حجم المنح والمساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

كذلك بلغت نسبة مساهمة المؤسسات العربية (OFID) من إجمالي التعهدات خلال الفترة 1994-2013 حوالي 0.19%، بينما بلغت نسبة مساهمتها من المنح والمساعدات المقدمة فعليا للسلطة الوطنية الفلسطينية حوالي 0.33% خلال نفس الفترة.

كما يبين الجدول رقم (6) أن أعلي نسبة مساهمة للمؤسسات العربية بلغت حوالي 1.37% من المساعدات المقدمة فعلياً للسلطة وكذلك كانت نسبتها في نفس العام حوالي 1.13% من جمالي حجم التعهدات، كذلك يبين الجدول أن هذه المؤسسات لم تُقدم مساعدات نهائيا خلال الفترة من عام 2004 وحتى عام 2009 للسلطة الوطنية الفلسطينية.

يمكن أن نستخلص مما سبق أن نسبة المنح والمساعدات المقدمة من مؤسسات عربية (OFID) للسلطة منخفض جدا لم يتجاوز 0.5%.

7- حجم المنح والمساعدات من مؤسسات دولية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

قدمت العديد من المؤسسات الدولية منحا ومساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية، رغم انخفاض حجمها إلا أنها تقوم بدور تمويلي للعديد من المؤسسات الأهلية الفلسطينية عبر مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

يوضح جدول رقم (7) حجم تعهدات الدول المانحة وحجم ونسبة المنح والمساعدات المقدمة فعليا من مؤسسات دولية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (7)

تعهدات المنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من مؤسسات دولية خلال الفترة 1994-2013.

مليون دولار

السنة	إجمالي تعهدات المنح والمساعدات**	مؤسسات دولية **	المساعدات الفعلية للسلطة*	نسبتها من تعهدات المنح والمساعدات %	نسبتها من المساعدات الفعلية %
1994	472	2.9	132	0.6	2.2
1995	514.1	7	325	1.4	2.6
1996	552.4	5.6	366	1.1	1.5
1997	614.1	5.2	520	0.9	1.0
1998	616.4	7.4	530	1.2	1.4
1999	599.9	6.4	497	1.1	1.3
2000	731.4	8	510	1.1	1.6
2001	999.6	10.3	849	1.1	1.2
2002	971.9	15.2	697	1.6	2.2
2003	1042.5	9.4	620	1.0	1.5
2004	1161.4	10.3	353	0.9	2.9
2005	1018	5.2	636	0.5	0.8
2006	1362.3	7.4	1019	0.5	0.7
2007	1717.9	10.1	1322	0.6	0.8
2008	2472	13.1	1978	0.5	0.7
2009	2843.4	13.7	1402	0.5	1.0
2010	2544.1	14	1278	0.5	1.1
2011	2459.8	19	978	0.8	1.9
2012	2048.8	19.3	932	0.9	2.0
2013	2613.1	14.2	1358	0.5	1.0
المجموع	**27355.1**	**203.7**	**16302**	**0.7**	**1.3**

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصادر التالية:

*سلطة النقد الفلسطينية،2014،2011،2006،1997،التقرير السنوي 2013،2010،2005،1996.

** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات 2011، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.

يوضح الجدول رقم (7) أن حجم المنح والمساعدات المقدمة من مؤسسات دولية للسلطة الوطنية الفلسطينية منخفض مقارنة مع المانحين الآخرين في جميع الأعوام، كما يتبين أن أكبر مساهمة للمنح والمساعدات المقدمة من المؤسسات الدولية المانحة في عام 1994 بلغت نسبتها حوالي 2.2% من حجم المنح والمساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية في بداية قيام السلطة.

كذلك كانت أعلي نسبة مساهمة في عامي 2004، 2012 حيث بلغت نسبة مساهمتها حوالي 2.9%، 2.0% من حجم الالتزام الفعلي لكل عام علي التوالي من المنح والمساعدات المقدمة للسلطة .

كذلك يبين الجدول رقم (7) أن مساهمة المؤسسات الدولية المانحة من إجمالي التعهدات خلال الفترة 1994-2013 بلغت نسبتها حوالي 0.7%، بينما بلغ نسبة مساهمتها من المنح والمساعدات المقدمة فعليا للسلطة الوطنية الفلسطينية حوالي 1.3% خلال نفس الفترة.

يمكن استخلاص أن نسبة المنح والمساعدات المقدمة من مؤسسات دولية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة لم تتجاوز 1.5% من المساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة.

8- تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من بعض دول ومؤسسات أخري خلال الفترة 1994-2013.

قدمت العديد من الدول والمؤسسات الأهلية الدولية والعربية منح ومساعدات للسلطة بأحجام مختلفة، وقد ساهمت في دعم بعض المؤسسات الأهلية الاجتماعية الفلسطينية، من أهم هذه المؤسسات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق العالمي، ومؤسسة التمويل الدولية، ودول منها قبرص وتركيا وهنغاريا وإسرائيل ورومانيا.

يوضح جدول رقم (8) حجم المنح والمساعدات المقدمة من دول ومؤسسات أخري للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم(8)

تعهدات بالمنح والمساعدات وحجم الالتزام الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية من بعض دول ومؤسسات أخري خلال الفترة 1994-2013

مليون دولار

السنة	إجمالي تعهدات** المنح والمساعدات	دول ومؤسسات اخري **	المساعدات الفعلية للسلطة*	نسبتها من تعهدات المنح والمساعدات %	نسبتها من المساعدات الفعلية %
1994	472	9.2	132	1.9	1.0
1995	514.1	00	325	00	00
1996	552.4	00	366	00	00
1997	614.1	3.0	520	0.5	0.6
1998	616.4	2.1	530	0.3	0.4
1999	599.9	10.5	497	1.8	2.1
2000	731.4	7.1	510	1.0	1.4
2001	999.6	2.5	849	0.3	0.3
2002	971.9	3.3	697	0.3	0.8
2003	1042.5	0.9	620	0.1	0.1
2004	1161.4	10.5	353	0.9	3.0
2005	1018	9.6	636	0.9	1.5
2006	1362.3	5.8	1019	0.4	0.6
2007	1717.9	3.4	1322	0.2	0.3
2008	2472	10.2	1978	0.4	0.5
2009	2843.4	23.2	1402	0.8	1.7
2010	2544.1	28.1	1278	1.1	2.2
2011	2459.8	28.8	978	1.8	2.9
2012	2048.8	37.1	932	1.8	4.0
2013	2613.1	2.2	1358	0.1	0.2
المجموع	**27355.1**	**197.5**	**16302**	**0.7**	**1.2**

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصادر التالية:

*سلطة النقد الفلسطينية،2014،2011،2006،1997،التقرير السنوي 2013،2010،2005،1996.

** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات 2011، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.

يوضح الجدول رقم (8) أن حجم المنح والمساعدات المقدمة من الدول والمؤسسات الأهلية الدولية والعربية للسلطة الوطنية الفلسطينية منخفض مقارنة مع المانحين الآخرين في جميع الأعوام، كما يتبين أن أكبر مساهمة للمنح والمساعدات المقدمة منها في عام 2012، بلغت نستها حوالي 4.0% من حجم المنح والمساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، يليه عام 2010 وعام 2011 حيث بلغت

نسبة مساهمتها من حجم الالتزام الفعلي حوالي 2.9% و2.2% لكل عام على التوالي من المنح والمساعدات المقدمة فعلياً للسلطة. كذلك يبين الجدول أن نسبة مساهمة الدول والمؤسسات الأهلية الدولية والعربية من إجمالي التعهدات خلال الفترة 1994-2013 بلغت حوالي 0.7%، بينما بلغت نسبة مساهمتها من المنح والمساعدات المقدمة فعليا للسلطة الوطنية الفلسطينية حوالي 1.2% خلال نفس الفترة.

يمكن استخلاص أن نسبة المنح والمساعدات المقدمة من الدول والمؤسسات الأهلية الدولية والعربية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة منخفضة.

سابعاً: حجم المنح والمساعدات من الدول العربية والمؤسسات الدولية وآخرين والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

قدمت العديد من الدول العربية والأجنبية والمنظمات والمؤسسات الدولية الرسمية والأهلية بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 المنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية لتعزيز مكانتها ودورها في المناطق التي تم السيطرة عليها حسب اتفاق السلام، وساهمت المنح والمساعدات في دعم الموازنة العامة للسلطة ومشاريعها التطويرية المختلفة وخاصة بنيتها التحتية وأنشطتها الاقتصادية، وحسب تقارير وزارة المالية وسلطة النقد الفلسطينية وتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي تبين حجم التعهدات بالمنح والمساعدات المراد تقديمها للسلطة الوطنية الفلسطينية وحجم الالتزام الفعلي للدول والمؤسسات والجهات المانحة العربية والدولية.

نتناول أهم الدول العربية والمؤسسات الدولية التي ساهمت بشكل كبير بتوفير المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

1. حجم المنح والمساعدات من بعض الدول العربية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

التزمت العديد من الدول العربية بتقديم المنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية لإقامة مؤسساتها المدنية والأمنية، إضافة لدعم الموازنة العامة للسلطة ومشاريعها التطويرية المختلفة وخاصة بنيتها التحية وأنشطتها الاقتصادية المختلفة، وتباين حجم المنح والمساعدات بين الدول العربية، منها ما يقدم المساعدات بشكل مباشر لبعض المؤسسات الرسمية والأهلية دون توثيقه في وزارة المالية ومنها الجزائر وقطر وتركيا ومصر والمغرب.

حسب تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تبين بعض الدول العربية التي قدمت مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهي المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية، دولة الكويت وهذه الدول تميزت من حيث ارتفاع حجم ونسبة الالتزام الفعلي للمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية،

يبين جدول رقم (9) حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من بعض الدول العربية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (9)

حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من بعض الدول العربية

خلال الفترة 1994-2013.

مليون دولار

السنة	الكويت	السعودية	الإمارات	المجموع
1994	8.1	18.9	12.1	39.1
1995	13.0	39.4	15.8	68.2
1996	3.6	24.3	4.0	31.9
1997	00	26.6	9.9	36.5
1998	00	21.9	5.1	27
1999	00	16.3	64.7	81
2000	25.5	76.7	47.8	150
2001	00	245.2	129.6	374.8
2002	5.0	17.3	126.1	148.4
2003	00	23.8	94.1	117.9
2004	4.6	15.5	61.1	81.2
2005	4.5	2.9	30.5	37.9
2006	00	00	111.6	111.6
2007	3.9	00	101.7	105.6
2008	00	00	150.2	150.2
2009	00	00	229.8	229.8
2010	6.5	00	87.3	93.8
2011	8.8	00	21.3	30.1
2012	5.9	00	112.5	118.4
2013	00	00	62.3	62.3
المجموع	89.4	528.8	1477.5	2095.7
النسبة %	4.3	25.2	70.5	%100

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات 2011، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.

يتبين من الجدول رقم (9) تذبذب حجم ونسبة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من أهم المانحين من الدول العربية، ويوضح الجدول أن دولة الإمارات بلغ حجم المساعدات حوالي 1447.5 مليون دولار أمريكي خلال الفترة محل الدراسة بنسبة حوالي 70.5% من إجمالي

المساعدات المقدمة من هذه الدول، يليها المملكة العربية السعودية حيث بلغ حجم المساعدات حوالي 528.8 مليون دولار أمريكي بنسبة حوالي 25.2% من إجمالي المساعدات المقدمة من هذه الدول، أما دولة الكويت بلغ حجم المساعدات منها حوالي 89.4 مليون دولار أمريكي بلغت نسبتها 4.3% وهي أقل المساعدات.

2. حجم المنح والمساعدات المقدمة من أهم المؤسسات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

التزمت العديد من المؤسسات الدولية بتقديم المنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وذلك من أجل بناء مؤسساتها المدنية والأمنية ودعم بعض مشاريعها التطويرية خاصة في بنيتها التحية وأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية المختلفة.

من أبرز المؤسسات الدولية التي ساهمت في دعم السلطة الوطنية الفلسطينية هي:

- صندوق الأمم المتحدة للإسكان United Nations Population Fund (UNFPA).
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة United Nations Children's Emergency (UNICEF) Fund.
- برنامج الأمم المتحدة للمساعدات الفنية (UNTA)
- برنامج الغذاء العالمي World Food Programme (WFP) .
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية International Fund For Agricultural (IFAD) Development.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme (UNDP).

وقد قدمت هذه المؤسسات العديد من المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية في مجالات مختلفة وحسب طبيعة وظائفها ومهامها والبرامج التي تقدمها إن كانت في مجال التعليم أو الصحة أو الثقافة كذلك في قطاع الزراعة والصناعة وغيرها.

ورغم انخفاض حجم ونسبة الالتزام الفعلي للمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من بعض المؤسسات الدولية إلا أنها تقوم بدورٍ هامٍ في تطوير مؤسسات وأنشطة السلطة المختلفة.

يبين جدول رقم (10) حجم المنح والمساعدات لأهم المؤسسات الدولية والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (10)

حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من أهم المؤسسات الدولية خلال الفترة 1994-2013

مليون دولار

السنة	UNFPA صندوق الأمم المتحدة للإسكان	UNICEF منظمة الأمم المتحدة للطفولة	UNTA برنامج الأمم المتحدة للمساعدات الفنية	WFP برنامج الغذاء العالمي	IFAD الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	المجموع
1994	00	2.6	0.3	00	00	00	2.9
1995	0.1	4.2	0.9	1.8	00	00	7.0
1996	0.7	3.0	0.4	1.5	00	00	5.6
1997	1.8	1.8	0.5	1.1	00	00	5.2
1998	0.8	1.9	0.6	4.1	00	00	7.4
1999	1.2	1.5	1.0	2.7	00	00	6.4
2000	1.1	1.6	0.8	1.1	0.5	2.9	8.0
2001	1.2	1.5	0.8	4.5	00	2.4	10.3
2002	1.3	1.6	0.4	5.4	3.0	3.5	15.2
2003	1.6	2.8	1.0	1.7	00	2.3	9.4
2004	1.3	1.6	0.5	2.4	0.5	4.0	10.3
2005	1.1	1.9	0.7	00	1.5	00	5.2
2006	1.4	5.0	0.1	0.9	00	00	7.4
2007	2.4	6.5	00	00	1.2	00	10.1
2008	1.7	3.7	0.1	3.5	00	4.1	13.1
2009	2.2	4.9	00	2.0	00	4.6	13.7
2010	2.0	4.3	00	3.0	0.5	4.2	14.0
2011	2.1	4.3	00	8.7	0.9	3.0	19.0
2012	2.4	2.3	00	11.5	00	3.1	19.3
2013	2.1	2.5	00	6.1	0.8	2.7	14.2
المجموع	**28.5**	**59.5**	**8.1**	**62**	**8.9**	**36.8**	**203.7**
النسبة %	**14.0**	**29.2**	**4.0**	**30.4**	**4.4**	**18.0**	**%100**

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات 2011، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.

يتبين من الجدول رقم (10) تذبذب حجم ونسبة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من أهم المانحين في بعض المؤسسات الدولية ، ويوضح الجدول أن برنامج الغذاء العالمي قدم مساعدات حوالي 62 مليون دولار أمريكي بنسبة تقدر حوالي 30.4% من إجمالي مساعدات هذه

المؤسسات، يليه منظمة الأمم المتحدة للطفولة حيث بلغ حجم المساعدات حوالي 59.5 مليون دولار أمريكي بنسبة تقدر حوالي 29.2% من إجمالي المساعدات لهذه المؤسسات، ثم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث بلغ حجم المساعدات حوالي 36.8 مليون دولار أمريكي بنسبة تقدر حوالي 18.02% من إجمالي المساعدات لهذه المؤسسات، يليه صندوق الأمم المتحدة للإسكان حيث بلغ حجم المساعدات حوالي 28.5 مليون دولار أمريكي بنسبة تقدر حوالي 14.0% من إجمالي المساعدات لهذه المؤسسات، وجاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المرتبة قبل الأخيرة حيث بلغ حجم المساعدات حوالي 8.9 مليون دولار أمريكي بنسبة تقدر حوالي 4.4% من إجمالي المساعدات لهذه المؤسسات، وآخرها برنامج الأمم المتحدة للمساعدات الفنية حيث بلغ حجم المساعدات حوالي 8.1 مليون دولار أمريكي بنسبة تقدر حوالي 4.0% من إجمالي المساعدات لهذه المؤسسات.

3- حجم المنح والمساعدات من دول أخري والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

قدمت بعض الدول منحا ومساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية ومن أبرزها تركيا وهنغاريا ورومانيا وإسرائيل وقبرص وكان حجمها مقارنة مع العديد من المانحين منخفضة، وقد بينا حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من هذه الدول حتي نستطيع بيان الحجم الكلي للمنح والمساعدات المقدمة للسلطة حسب تقارير وبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يبين جدول رقم (11) حجم المنح والمساعدات من دول أخري والمقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (11)
حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من دول آخري
خلال الفترة 1994-2013.

مليون دولار

السنة	تركيا	إسرائيل	رومانيا	هنجاريا	قبرص	المجموع
1994	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0
1995	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0
1996	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0
1997	0.0	2.0	0.0	0.0	0.0	2
1998	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0
1999	0.0	3.0	0.0	0.0	0.0	3
2000	0.0	0.6	0.0	0.0	0.0	0.6
2001	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
2002	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
2003	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1
2004	4.5	0.1	0.0	0.4	0.0	5
2005	11.2	0.0	0.0	0.0	0.2	11.4
2006	20.3	0.2	0.0	0.0	0.4	20.9
2007	14.2	0.7	0.0	0.2	0.0	15.1
2008	20.2	0.5	0.0	0.1	0.3	21.1
2009	48.2	0.5	0.1	0.6	1.1	50.5
2010	27.8	0.6	0.5	0.1	0.6	29.6
2011	25.9	25.4	0.2	0.2	0.0	51.7
2012	51.2	25.5	0.2	0.1	0.0	77
2013	69.5	31.6	0.3	0.0	0.0	101.4
المجموع	293.4	90.7	1.3	1.8	2.6	389.8
النسبة %	**75.3**	**23.3**	**0.3**	**0.4**	**0.7**	**100**

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات 2011، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.

يوضح الجدول رقم (11) أن حجم المنح والمساعدات المقدمة من دول أخري للسلطة الوطنية الفلسطينية منخفض مقارنة مع المانحين الآخرين في جميع الأعوام، حيث بلغ مجموع ما قدم للسلطة من هذه الدول فقط حوالي 389.8 مليون دولار أمريكي.

حيث بلغت نسبة مساهمة هذه الدول من إجمالي التعهدات خلال الفترة 1994-2013 حوالي 0.14%، بينما بلغت نسبة مساهمتها من المنح والمساعدات المقدمة فعليا للسلطة الوطنية الفلسطينية حوالي 2.3% خلال نفس الفترة، وكانت نسبة تركيا من هذه الدول هي الأعلى حيث بلغت

حوالي 75.3% من إجمالي المنح والمساعدات من هذه الدول، يليها إسرائيل حيث بلغت نسبتها حوالي 23.3% من إجمالي المنح والمساعدات من هذه الدول بينما بلغت نسبة كلا من رومانيا وهنغاريا وقبرص حوالي 1.4% من مجموع ما قدمته هذه الدول.

يمكن استخلاص أن نسبة المنح والمساعدات المقدمة من هذه الدول للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة منخفضة جدا. كذلك نلاحظ أن تركيا زادت من دعمها خلال الفترة 2011-2013.

كما يتبين من الجدول رقم (11) وجود فروق بين حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من مصادرها المختلفة خلال الفترة 1994-2013، وما تعهدات به الدول الأجنبية والعربية والمؤسسات الرسمية والأهلية بالمنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبين الالتزام الفعلي للمنح والمساعدات والتي تم صرفها فعلا للسلطة، ويمكن ترتيب الدول والمؤسسات المانحة حسب حجم المساعدات المقدمة فعليا للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث جاءت الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الأولي يليها دول لجنة المساعدات الإنمائية بدون أمريكا، ثم الاتحاد الأوروبي، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ثم بعض الدول العربية يليها مؤسسات دولية ثم عربية ثم دول أخري.

كما نود الإشارة أن ما تم تناوله من حجم ونسب المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013، تم الحصول عليها من مصادرها الرسمية كالتقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية، وتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووزارة المالية الفلسطينية والموازنات العامة للسلطة .

خلاصة الفصل

تعرض الفصل الأول إلى عناوين ومواضيع ترتبط بتعريف المنح والمساعدات ومفهومها على المستوى الدولي، كذلك أهميتها وأهدافها في تحقيق النمو الاقتصادي للدول المتلقية لها ومساهمتها في حل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، حيث تبين أن هناك دوافعا سياسية واقتصادية وإنسانية واجتماعية دفعت الدول المتقدمة إلي اعتماد سياسة منح ومساعدة للدول النامية للحد من المشاكل الاقتصادية والسياسية وتوفير ظروف إنسانية مناسبة.

وبين أيضاً المؤتمرات العالمية التي عقدت من أجل إقرار سياسة تمويلية للدول النامية وخصصت بعض الدول نسبة من ناتجها القومي للمساهمة في توفير المساعدات اللازمة لدعم الدول النامية، بهدف ترسيخ سياسة المنح والمساعدات للحد من التحديات والمشاكل التي تواجه الدول المتلقية لها، كما للمنح والمساعدات إيجابيات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، هناك جوانب سلبية ترتبط بهذه السياسة، وقد تأثرت بعض الدول بالسلبيات وأخرى بالإيجابيات.

وتناول العديد من أنواع وأشكال المنح والمساعدات الدولية، وبين التقسيمات المرتبطة بالمنح والمساعدات إن كانت من حيث هدفها وطبيعتها وأساليبها، كما تناول مصادرها وحجمها ومساهمة الدول المتقدمة من أجل توفير التمويل اللازم للمنح والمساعدات المقدمة للدول النامية، وبين حجم ومصادر وأشكال المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من دول أجنبية وعربية ومؤسسات وهيئات رسمية وأهلية خلال الفترة 1994-2013.

نستخلص أن نسبة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من بعض الدول العربية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة محل الدراسة لم يتجاوز 13% من المساعدات الفعلية، ولم تتجاوز 8% من تعهدات الدول المانحة بالمساعدات. أما نسبتها من بعض دول لجنة المساعدات الإنمائية تجاوزت نصف المساعدات الفعلية، وبلغت نسبتها تقريباً ثلث التعهدات. أما الولايات المتحدة الأمريكية لم تجاوز35% من المساعدات الفعلية وكذلك لم تتجاوز 21% من التعهدات. وهي أقل من بعض دول لجنة المساعدات الإنمائية. أما نسبة بعض المؤسسات الدولية لم تتجاوز 1.5% من المساعدات الفعلية، وكانت نسبة الاتحاد الأوروبي تمثل تقريبا ثلث المساعدات الفعلية، وكانت نسبة بعض الدول والمؤسسات الأهلية الدولية والعربية منخفضة خلال الفترة 2011-2013.

الفصل الثاني

مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني

المبحث الأول: أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية.

المبحث الثاني: تحليل ميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.

المبحث الثالث: تحليل الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

مقدمـة:

احتلال إسرائيل لفلسطين عام 1948 أدى إلى الاستيلاء على جميع الموارد الطبيعية والتحكم والسيطرة على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، واحتلت إسرائيل باقي الأراضي الفلسطينية عام 1967 وعملت على دمج الاقتصاد الفلسطيني في اقتصادها وفق مصالحها. استمرت إسرائيل بسياسة التدمير للبنية الاقتصادية خلال فترة احتلالها للأراضي الفلسطينية، وفرضت القيود خلال المرحلة الانتقالية التي بدأت بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 ليحدد العلاقة السياسية، وتم توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994 ليحدد العلاقة الاقتصادية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل. وبعد اتفاق أوسلو تعهدت العديد من الدول العربية والأجنبية إلى دعم السلطة الوطنية الفلسطينية، وشهدت هذه الفترة تغيراً جوهرياً في حجم وأشكال وآليات صرف المنح والمساعدات وتزايد اهتمام المانحين في دعم العملية السياسية وجهود السلام في المنطقة، بهدف تمكين السلطة الوطنية الفلسطينية بإنشاء مؤسساتها المدنية والأمنية وبنيتها الاقتصادية ومحاولة خلق وتطوير مقومات التنمية الاقتصادية[1].

وقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني لتحديات كبيرة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي، مما دفع دول العالم لزيادة المنح والمساعدات لحل المشاكل والعقبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها السلطة خلال الفترة محل الدراسة وجاءت المنح والمساعدات كمصدر هام لدعم موازنة السلطة ومشاريعها التطويرية، من الممكن مساهمتها في تحقيق نمو اقتصادي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

يتناول الفصل الثاني مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994-2013، ويحتوي الفصل علي ثلاث مباحث رئيسة يبين:

المبحث الأول: أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية

المبحث الثاني: تحليل ميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.

المبحث الثالث: تحليل الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

(1) سلطة النقد الفلسطينية، 2016. التقرير السنوي لعام2015: تموز.رام الله- فلسطين. ص 22.

المبحث الأول

أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية

شهد الاقتصاد الفلسطيني منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 تغيرات ارتبطت بشكل مباشر وغير المباشر بالواقع السياسي والأمني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تعرضت القطاعات الاقتصادية لتحديات مختلفة زادت بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر عام 2000، وتضاعفت بعد الانتخابات التشريعية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2006، أعقبها حدوث الانقسام السياسي والحصار وإغلاق المعابر والحروب علي قطاع غزة ومصادرة الأراضي والاستيطان في الضفة الغربية، مما زاد من حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والأمنية التي تتعرض لها مؤسسات السلطة، هذا يتطلب من السلطة الوطنية الفلسطينية تحمل مسئوليتها ومواجهه هذه التحديات، حيث يمكن التعرف علي مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته المختلفة عبر المراحل الثلاثة التي مر بها خلال الفترة 1994-2013[1].

أولاً: واقع الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994-2000:

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 يسعي الاقتصاد الفلسطيني لتحقيق معدلات نمو من خلال حاجة المناطق الفلسطينية للعديد من مجالات التطوير في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد صاحب هذا الواقع حداثة السلطة ودعمها إلي توفير حالة من الاستقرار السياسي في مناطقها والتي ساهمت في جذب بعض الاستثمارات في مجالات مختلفة صناعية وزراعية وإنشائية وخدماتية، وقدمت العديد من الدول العربية والأجنبية المنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية لبناء مؤسساتها المدنية والأمنية والاقتصادية منذ قيام السلطة.

شهدت السنوات الأولى للسلطة الوطنية الفلسطينية تذبذب في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وكانت الفترة ما بين قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 وبين اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، تحمل العديد من المؤشرات الاقتصادية، يمكن التعرف على واقع الاقتصاد الفلسطيني من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، ومساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة كالصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك معدلات البطالة في فلسطين حيث تُعبر العديد من التقارير والبيانات الصادرة من الجهاز

(1) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 24، رام الله، فلسطين، 2011، ص 22 .

المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية عن واقع الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الأولى للسلطة الوطنية الفلسطينية الممتدة من 1994 – 2000 عبر بعض المؤشرات الاقتصادية أهمها[1][2]:

1- ارتفاع متزايد في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 2843.3 مليون دولار أمريكي عام 1994، وارتفعت خلال الفترة وبلغ في عام 2000 إلى 4313.6 مليون دولار أمريكي، بلغت قيمة الزيادة حوالي 1470.3 مليون دولار امريكي. ويبين جدول رقم (12) الناتج المحلي خلال الفترة 1994-2000. بسبب إنشاء العديد من المؤسسات المدنية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للسلطة.
2- ارتباطاً بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ارتفع دخل الفرد حيث بلغ نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1327 دولارا عام 1994 وارتفع خلال نفس الفترة وبلغ حوالي 1519 دولارا عام 2000، كانت قيمة الزيادة حوالي 192 دولارا أمريكيا خلال الفترة، ويبين جدول رقم (12) دخل الفرد خلال الفترة 1994-2000.
3- انخفاض معدلات البطالة في فلسطين حيث كانت معدلات البطالة عام 1994 حوالي 25%، بينما انخفضت عام 2000 وبلغت حوالي 14.2%، وكانت أدنى مستوى لمعدلات البطالة عام 1999 حيث بلغت حوالي 11.8%. ويبين جدول رقم (13) معدلات البطالة خلال الفترة 1996-2000.
4- انخفاض مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت نسبة مساهمتها حوالي 22% في عام 1994 من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت نسبة مساهمتها وبلغت حوالي 14.2% في عام 2000 من الناتج المحلي الإجمالي. ويبين جدول رقم (15) نسبة مساهمة الصناعة خلال الفترة 1994-2000.
5- انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت مساهمة الزراعة عام 1994 حوالي 13.2% من الناتج المحلي الإجمالي وتراجعت نسبة مساهمتها في عام 2000 وبلغت حوالي 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي. ويبين جدول رقم (15) نسبة مساهمة الزراعة خلال الفترة 1994-2000.
6- تراجع نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت نسبة مساهمتة في العام 1994 حوالي 11.1%، وبلغت نسبة مساهمته في العام 2000 حوالي 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويبين جدول رقم (15) نسبة مساهمة الإنشاءات خلال الفترة 1994-2000.
7- حافظ قطاع الخدمات على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت مساهمة هذا القطاع في عام 1994 حوالي 25.1%، وتراجعت في عام 2000 وبلغت حوالي 24.6% من

(1) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 24، رام الله، فلسطين، 2011، ص 23-24 .
(2) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2002، رام الله، فلسطين، كانون أول 2003، ص 86-87.

الناتج المحلي الإجمالي. ويبين جدول رقم (15) نسبة مساهمة الخدمات خلال الفترة 1994-2000.

أهم ما يميز هذه المرحلة[1][2][3]:

أ- حداثة السلطة الوطنية الفلسطينية وبداية إنشاء مؤسساتها المدنية والأمنية.

ب- عدم وجود خبرة في إدارة المؤسسات في ظل أوضاع سياسية وممارسات إسرائيلية معقدة.

ت- تقسيم مناطق الضفة إلى (أ، ب، ج) مما جعل إمكانية سيطرة وسيادة السلطة غير مستقر.

ث- عدم توفر خطة استراتيجية لإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية.

ج- تحكم إسرائيل بالمعابر التجارية وللأفراد واستمرار مصادرة الأراضي وإنشاء المستوطنات فقد السلطة الثقة بالاتفاقيات الموقعة

ح- تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي أدى إلى تشوه في الهياكل الاقتصادية لدى السلطة.

خ- بقاء قطاع غزة تحت السيطرة الأمنية بوجود المستوطنات فيها.

تبين من السمات السابقة عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل مستقل مما أدى إلى عدم القدرة على وضع خطة استراتيجية يمكن استغلال الموارد الطبيعية، وكذلك المنح والمساعدات بشكل أمثل في تنمية القطاعات الاقتصادية.

ثانياً: واقع الاقتصاد الفلسطيني بعد اندلاع انتفاضة الأقصى خلال الفترة 2001-2006.

بدأت الأوضاع السياسية تعكس نفسها على أداء الاقتصاد الفلسطيني في جميع القطاعات الاقتصادية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وكانت حالة عدم الاستقرار السياسي تؤثر بشكل مباشر على أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وتراجعت بعض المؤشرات الاقتصادية، ويمكن التعرف على واقع الاقتصاد الفلسطيني من خلال الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد ومساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة كالصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة خلال الفترة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى الممتدة من عام 2001 حتي عام 2006، حيث تُعبر العديد من التقارير والبيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية عن واقع الاقتصاد الفلسطيني من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية خلال هذه الفترة أهمها:

(1) منظمة التحرير الفلسطينية 1993، البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات (1994-2000)، تونس.

(2) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 24، رام الله، فلسطين، 2011، ص 23.

(3) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 9، رام الله، فلسطين، 2002، ص ص 43-44.

1. تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 وبلغت قيمتة حوالي 4003.7 مليون دولار أمريكي عن العام 2000 والذي بلغ 4313.6 مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة التراجع حوالي 309.9 مليون دولار أمريكي، وسبب التراجع في الناتج المحلي الإجمالي اندلاع انتفاضة الأقصى وما تبعها من ممارسات وسياسات من قبل الاحتلال الإسرائيلي ومصادرة واستيلاء إسرائيل علي الموارد الطبيعية المتواجدة في مناطق السلطة، فرض الحصار الاقتصادي والمالي.

وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في العام 2006 وبلغت قيمتة حوالي 4910.1 مليون دولار أمريكي، بزيادة حوالي 906.4 مليون دولار أمريكي عن العام 2001. وسبب الارتفاع هدنة بين السلطة والاحتلال الاسرائيلي واستقرار نسبي في مناطق السلطة لاجراء الإنتخابات الرئاسية والتشريعية، ويبين جدول رقم (12) قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2006.

2. ارتباطاً بتراجع معدلات الناتج المحلي الإجمالي انخفض دخل الفرد حيث بلغ 1369 دولار أمريكي في العام 2001 بتراجع مقداره 150 دولار عن الام 2000 والذي بلغ حوالي 1519 دولار، واستمر بالتراجع خلال نفس الفترة وبلغ حوالي 1448 دولارا في العام 2006. ويبين جدول رقم (12) دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2006.
3. ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين حيث كانت معدلات البطالة عام 2000 حوالي 14.2%، بينما ارتفعت عام 2001 وبلغت حوالي 25.2%، بمعدل زيادة حوالي 10% وبلغت عام 2006 حوالي 23.6%. ويبين جدول رقم (13) معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2006.
4. استمرار تراجع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة مساهمتها حوالي 15.8% في عام 2001 من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت نسبة مساهمتها وبلغت حوالي 14.4% في عام 2006 من الناتج المحلي الإجمالي. ويبين جدول رقم (15) نسبة مساهمة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2006.
5. أيضا انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت مساهمة الزراعة عام 2001 حوالي 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي وتراجعت نسبة مساهمتها في عام 2006 وبلغت حوالي 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ويبين جدول رقم (15) نسبة مساهمة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2006.
6. كذلك تراجع قطاع الإنشاءات في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي حيث كانت نسبة مساهمة هذا القطاع عام 2001 حوالي 8.1%، وتراجع نسبة مساهمته عام 2006 وبلغت 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي. ويبين جدول رقم (15) نسبة مساهمة الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2006.
7. أما قطاع الخدمات فقد حافظ على معدلات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت مساهمتة في العام 2001 حوالي 24%، وفي عام 2006 ارتفع قليلاً وبلغ حوالي 25.5% من الناتج المحلي

الإجمالي. ويبين جدول رقم (15) نسبة مساهمة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2006.

أهم ما يميز هذه المرحلة[1][2].

أ- اندلاع انتفاضة الأقصى أدى إلى إعادة احتلال بعض مناطق السلطة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
ب- مصادرة واستيلاء إسرائيل علي الموارد الطبيعية المتواجدة في مناطق السلطة.
ت- فرض الحصار الاقتصادي على مناطق السلطة خاصة في قطاع غزة. واستمرار الضغط على السلطة سياسياً واقتصادياً من خلال العديد من الممارسات والإجراءات والسياسات.
ث- استشهاد الرئيس ياسر عرفات، ساهم في عدم استقرار الواقع الاقتصادي والسياسي.
ج- إجراء انتخابات رئاسية في العام 2005. وانتخاب المجلس التشريعي في العام 2006.
ح- انسحاب إسرائيل من مستوطنات قطاع غزة عام 2005.
خ- فرض حصار مالي وتوقف إسرائيل عن تحويل أموال المقاصة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية
د- ربط المنح والمساعدات والتمويل للسلطة باستقرار الواقع السياسي الفلسطيني وتبين ذلك بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية.

تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إقامتها حيث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لم تستطع السلطة مواجهتها مما أدى إلى عدم قدرة السلطة على إدارتها بشكل مخطط يسمح بنمو اقتصادي واجتماعي في مناطقها.

ثالثاً- واقع الاقتصاد الفلسطيني ما بعد إجراء الانتخابات التشريعية وحدوث الانقسام السياسي الفلسطيني خلال الفترة 2007-2013:

تأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل واضح خلال الفترة 2007-2013، حيث تأثرت المؤشرات الاقتصادية من الأحداث السياسية والتي كانت الانتخابات التشريعية وفوز حركة حماس فيها أحد الأسباب والدوافع لعدم توفر الاستقرار السياسي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة للإجراءات والسياسات الإسرائيلية المتواصلة والتي تعتبر الأساس في عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في مناطق السلطة، هذه الأوضاع دفعت العديد من الدول العربية والغربية إلي تقديم الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية وحكومتها العاشرة للسيطرة علي الأوضاع السياسية وخاصة في الضفة الغربية.

يمكن التعرف على واقع الاقتصاد الفلسطيني من خلال الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد ومساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة

(1) أبو حماد، ناهض 2011، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية واثره على التنمية السياسية في قطاع غزة (2000-2010) -دراسة ميدانية، جامعة الأزهر، ص 179.
(2)سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2007، 2009 رام الله، فلسطين، 2008، 2010، ص 90 ص 100.

خلال الفترة 2007-2013 والتي أعقبت إجراء الانتخابات التشريعية وحدوث الانقسام السياسي الفلسطيني، وتوضح تقارير وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية عن واقع الاقتصاد الفلسطيني من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية أهمها[1][2]:

1. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي وبلغت قيمتة في العام 2007 حوالي 5505.8 مليون دولار أمريكي بزيادة مقدارها حوالي 595.7 مليون دولار أمريكي عن العام 2006 والذي بلغ حوالي 4910.1 مليون دولار أمريكي، كذلك ارتفع خلال الفترة وبلغ عام 2013 إلى 12476.0 مليون دولار أمريكي، بمعدل زيادة حوالي 6970.2 مليون دولار أمريكي عن عام 2007. وسبب الإرتفاع دعم العديد من الدول العربية والغربية لتوفير الاستقرار الأمني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة المحافظات الشمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية). ويبين جدول رقم (12) معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2013.

2. إرتباطاً بارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي ارتفع متوسط دخل الفرد حيث بلغ 1576 دولارا في العام 2007 بارتفاع مقداره 128 دولارا عن العام 2006، واستمر بالزيادة خلال نفس الفترة وبلغ حوالي 2992 دولارا في عام 2013، بمعدل زيادة مقدارها حوالي 1420 دولارا عن عام 2007. ويبين جدول رقم (12) متوسط دخل الفرد خلال الفترة 2007-2013.

1. تراوحت نسب معدلات البطالة خلال هذه الفترة ما بين 20-25% حيث بلغت عام 2007 حوالي 21.6%، بينما ارتفعت عام 2013 وبلغت حوالي 23.4%. ويبين جدول رقم (13) معدلات البطالة خلال الفترة 2007-2013.

2. ارتفعت نسبياً مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة مساهمتها حوالي 15.2% في العام 2007 من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت نسبة مساهمتها وبلغت حوالي 15.7% في العام 2013 من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود سبب الإرتفاع إلي زيادة الاستثمارات في الضفة الغربية. ويبين جدول رقم (15) نسبة مساهمة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2013.

3. بينما استمر انخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة مساهمتة في العام 2007 حوالي 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي وتراجعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في العام 2013 وبلغت حوالي 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي. ويبين جدول رقم (15) نسبة مساهمة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2013.

(1)سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2009، 2013 رام الله، فلسطين، 2010، 2014، ص 100 ص 122.
(2) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد40، رام الله، فلسطين، 2015، ص74-75.

4. كذلك تراجع قطاع الإنشاءات في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي حيث كانت نسبة مساهمتة في العام 2007 حوالي 4.8%، وتراجع نسبة مساهمته في العام 2013 وبلغ 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ويبين جدول رقم (15) نسبة مساهمة الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2013.
5. أما قطاع الخدمات فقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 حوالي 20.3%، بتراجع مقداره 5.2% عن العام 2006، وقد إرتفعت مساهمة قطاع الخدمات في العام 2013 بنسبة بسيطة حيث بلغت حوالي 20.9% من الناتج المحلي الإجمالي . ويبين جدول رقم (15) نسبة مساهمة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2013.

لقد تأثرت المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية خلال هذه المرحلة نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية، وكان تأثيرها واضحا علي الناتج المحلي الإجمالي و متوسط دخل الفرد ومساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية ومعدلات البطالة، وكان للاحتلال وممارساته من حصار وحروب متكررة علي قطاع غزة وتقسيم للضفة الغربية له أثر كبير علي الواقع الاقتصادي، كذلك كان للانقسام الفلسطيني أثر بشكل مباشر علي أداء الاقتصاد الفلسطيني.

أهم ما يميز هذه المرحلة [1].

أ- فرض حصار سياسي واقتصادي على قطاع غزة وإغلاق المعابر التجارية ومعابر الأفراد. وحدوث الانقسام السياسي الفلسطيني عام 2007.

ب- شنت إسرائيل حرب نهاية عام 2008 بداية عام 2009 على قطاع غزة، ثم شنت حرب أخرى عام 2012 وعام 2014.

ت- تعثر المفاوضات السياسية بين السلطة وإسرائيل زاد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

ث- الممارسات الإسرائيلية في مناطق السلطة في الضفة الغربية عبر تقطيع مناطقها بالحواجز

ج- طرح خطة أمريكية في يناير 2013 جوهرها اقتصادي لتنمية مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لإنهاء الصراع الإسرائيلي لم يكتب لها النجاح.

ح- استيلاء حماس على مؤسسات السلطة وفرض سيطرتها علي قطاع غزة.

خ- إقامة حكومتين واحدة في قطاع غزة والأخرى في الضفة الغربية.

شكلت هذه المرحلة تحولاً جوهرياً في سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه المجتمع الدولي من أجل تحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة لإقامة دولته على حدود الرابع من حزيران 1967، وفي ظل استمرار الانقسام السياسي واستمرار فرض الحصار السياسي والاقتصادي على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وإغلاق المعابر التجارية ومعابر الأفراد وعدم توفر استقرار سياسي

(1) سلطة النقد الفلسطينية، 2012.التقرير السنوي لعام 2011: تموز- رام الله- فلسطين ص 107.

واجتماعي، ستستمر التحديات والصعوبات والتي تنال من كافة مجالات الحياة الفلسطينية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ولا تزال الحالة الفلسطينية تعاني من تحديات تزيد من صعوبة تحقيق نمو اقتصادي في مناطقها.

رابعا: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد خلال الفترة 1994-2013.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الهامة لقياس واقع الاقتصاد وقطاعاته المختلفة، وقياس نمو وتراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني من أهم المؤشرات لمعرفة واقعه، كما ويعتبر معرفة معدلات النمو في الناتج المحلي وأثرها علي متوسط دخل الفرد من المؤشرات ذات الدلالة علي مدي نمو أو تراجع الاقتصاد الفلسطيني. يوضح جدول (12) الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه ومتوسط دخل الفرد ومعدل نموه خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (12)

الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد ومعدل النمو خلال الفترة 1994-2013

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	معدل نمو الناتج المحلي %	متوسط دخل الفرد من الناتج (دولار)	معدل نمو دخل الفرد %
1994	2843.3	11.2	1327	4.8
1995	3282.8	15.4	1427	7.5
1996	3409.6	3.9	1398	(2.0)
1997	3759.8	10.3	1460	4.4
1998	4067.8	8.2	1528	4.7
1999	4271.2	5.0	1553	1.6
2000	4313.6	1.0	1519	(2.2)
2001	4003.7	(7.2)	1369	(9.8)
2002	3555.8	(11.2)	1182	(13.7)
2003	3968	11.5	1281	8.4
2004	4329.8	9.1	1358	6.0
2005	4831.8	11.6	1470	8.2
2006	4910.1	1.6	1448	(1.5)
2007	5505.8	12.1	1576	8.8
2008	6673.5	21.2	1856	17.8
2009	7268.2	8.9	1963	5.8
2010	8913.1	22.6	2339	19.2
2011	10465.4	17.4	2665	13.9
2012	11279.4	7.8	2787	4.6
2013	12476.0	10.6	2992	7.4

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات تراكمية، الحسابات القومية للناتج المحلي، ومؤشرات نصيب الفرد خلال الفترة 1994-2013 بالأسعار الجارية.

يبين الجدول رقم (12) أن نمو للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994-2013 متغيرة بين الارتفاع والانخفاض والتراجع، حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الأولي لقيام السلطة حوالي 11.2%، وزاد بالارتفاع في العام 1995 وبلغ معدل النمو حوالي 15.4%، وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح في عامي 2001، 2002. وبلغ معدل التراجع حوالي (7.2)% و(11.2)% علي التوالي، وسجل في العام 2010 أعلي معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ حوالي 22.6%. كما يتبين أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال نصف الفترة تجاوزت 10% تقريبا، وأثرت معدلات الناتج المحلي علي متوسط دخل الفرد.

كما يبين الجدول رقم (12) معدلات نمو وتراجع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ أقصي نمو في متوسط دخل الفرد عام 2010 وسجل معدل نمو حوالي 19.2%، وهو نفس العام الذي سجل أقصي نمو لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع معدل دخل الفرد خلال الأعوام التالية 1996، 2000، 2001، 2002، 2006 وبلغ معدل التراجع علي التوالي (2.0)%، (2.2)%، (9.8)%، (13.7)%. حيث أن الزيادة أو الانخفاض في معدلات الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلي الزيادة أو الانخفاض في متوسط دخل الفرد منه.

خامساً: القوي العاملة الفلسطينية ومعدلات البطالة خلال الفترة 1994-2013.

بلغ عدد السكان في فلسطين في العام 2013 حوالي 4.4 مليون نسمة، مرتفعا بنحو 3.0% مقارنة مع العام 2012، منهم 2.7 مليون نسمة في الضفة الغربية، وحوالي 1.7 مليون نسمة في قطاع غزة، من عدد السكان يوجد حوالي 2.7 مليون نسمة تزيد أعمارهم عن 15 سنة وتشكل حوالي 60% من عدد السكان وتمثل القوي البشرية.

يعتبر المجتمع الفلسطيني فتياً مما تعكس انخفاض نسبة القوي البشرية، وكذلك نسبة المشاركة في سوق العمل، حيث ارتفاع نسبة السكان الفلسطينيين في سن الدراسة والتي تشكل حوالي ثلث السكان يسهم في ارتفاع عدد الأفراد خارج سوق العمل وبالتالي انخفاض نسبة المشاركة في القوي العاملة الفلسطينية[1].

إن القيود المفروضة علي حرية حركة العمالة الفلسطينية أدت إلي انخفاض فرص العمل من خلال المعيقات أمام تطور الأنشطة الاقتصادية المختلفة، أدي إلي زيادة معدلات البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية[2].

(1) سلطة النقد الفلسطينية، 2014، التقرير السنوي العام 2013: حزيران، رام الله. فلسطين، ص14.
(2) الأنكتاد، الاقتصاد الفلسطيني- وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، الامم المتحدة نيويورك، جنيف، 2012، ص 20-21. .

يعتبر حجم القوي العاملة من المؤشرات التي تبين واقع القطاعات الاقتصادية، وتوزيع القوي العاملة عليها، كذلك من المؤشرات التي توضح حجم ومدي مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ويبين جدول رقم (13) معدل البطالة خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (13)

القوي العاملة الفلسطينية ومعدلات نموها ومعدل البطالة خلال الفترة 1994-2013

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القوي العاملة ألف	507	527	561	602	640	667	699	675	694	758
معدل نمو %	4.1	4.0	6.5	6.9	6.3	4.2	4.8	(3.4)	2.8	9.2
معدل البطالة %	25	29	24	20.1	14.2	11.8	14.2	25.2	13.3	25.6
السنة	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
القوي العاملة ألف	790	827	814	849	875	951	976	1059	1114	1155
معدل نمو %	4.2	4.7	(1.5)	4.3	3.1	8.7	2.6	8.5	5.2	3.7
معدل البطالة %	26.8	23.5	23.6	21.6	25.9	24.6	23.7	20.9	23	23.4

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1995،2005،2007، 2013، رام الله، فلسطين، 1996، 2006، 2008، 2014، ص 95، ص 129، ص 56، ص 110.

يبين الجدول رقم (13) تزايد عدد القوي العاملة الفلسطينية ارتباطا بالزيادة السكانية ويوضح معدلات الزيادة خلال الفترة محل الدراسية، حيث تتراوح معدلات الزيادة بين (4%-6%) تقريباً، باستثناء عامي 2001، 2006 حيث تراجع معدل القوي العاملة وبلغ حوالي (3.4)%، (1.5)% علي التوالي، حيث كان عام 2001 أول أعوام انتفاضة الأقصى، وعام 2006 إجراء الانتخابات التشريعية. وتقدر نسبة القوي العاملة من عدد السكان 26.3% هذا يدل علي أن المجتمع الفلسطيني فتياً إضافة لارتفاع معدلات البطالة.

كذلك يبين الجدول رقم (13) أن معدلات البطالة في فلسطين إرتفعت بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، حيث أعلي معدل للبطالة عام 2004 بلغت نسبتها حوالي 26.8%، ويبن الجدول أن معدل البطالة ارتفع عام 2013 وبلغ نسبتها حوالي 23.4%، مقارنة عن عام 2012 والتي بلغت 23.0%، ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة في فلسطين.

سادساً: توزيع القوي العاملة الفلسطينية علي القطاعات الاقتصادية.

تعتبر نسبة مساهمة القوي العاملة علي القطاعات الاقتصادية من المؤشرات التي تبين قدرة استيعاب كل قطاع منها، حيث يستحوذ القطاع العام علي نحو 21.9% من إجمالي القوي العاملة، ويبقي القطاع الخاص الأكبر للعمالة بنسبة بلغت حوالي 66.4% واستحوذ سوق العمل في إسرائيل علي حوالي 11.7% من إجمالي العاملين الفلسطينيين من الضفة الغربية خلال عام 2015، ولا يزال عمال قطاع غزة ممنوعين رسميا من الدخول إلي سوق العمل الإسرائيلي منذ منتصف 2005[1].

وتتوزع باقي القوي العاملة علي القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث كانت نسبة مساهمة العاملين في القطاعات الاقتصادية لعام 2013 علي النحو التالي، قطاع الزراعة بلغت نسبة العاملين فيه حوالي 10.5%، أما قطاع الصناعة بلغت نسبة مساهمة العاملين حوالي 12.2%، أما الإنشاءات بلغت مساهمه العاملين فيه حوالي 15.6%، أما نسبة مساهمة العاملين في التجارة بلغت حوالي 19.5%، أما الخدمات وفروعها كانت أعلي نسبة مساهمة للعاملين فيها حيث بلغت حوالي 35.8%، بينما قطاع النقل والتخزين والتجارة كانت أقل نسبة مساهمة للعاملين حيث بلغت حوالي 6.4%[2].

سابعاً: معدلات التضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

ظهرت التقلبات في مستويات الأسعار في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال التغير في معدلات التضخم بشكل واضح منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية مؤسساتها الاقتصادية والخدمية والمدنية، وكانت نسبة التغير في أسعار المستهلكين خلال الفترة واضحة من خلال التذبذب في معدلات التضخم. مع الإشارة إلى أن معدلات التضخم لا تأخذ بعين الاعتبار نمو أسعار العقارات والأسهم في مناطق السلطة للتغيير السريع في العرض والطلب.

تتأثر أسعار السلع والخدمات في مناطق السلطة بعوامل خارجية، حيث أن النقود المتداولة في مناطقها ثلاث عملات رئيسة، الشيكل الإسرائيلي، والدولار الأمريكي، والدينار الأردني، هذا يؤثر علي ارتفاع أو انخفاض أسعار السلع والخدمات المستوردة وبالتالي تتأثر معدلات التضخم، كما أن طبيعة بنية الاقتصاد الفلسطيني استهلاكي يعتمد علي استيراد السلع وبالتالي إن تقلبات أسعار السلع المستوردة مرتبطة بالتضخم الخارجي وبالتالي فإن معدلات التضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية تتأثر بعوامل خارجية إضافة للظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني.

يوضح جدول رقم (14) معدلات التضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

(1) سلطة النقد الفلسطينية، 2016. التقرير السنوي لعام2015: تموز. رام الله- فلسطين. ص 19.
(2) سلطة النقد الفلسطينية، 2014. التقرير السنوي لعام2013: حزيران. رام الله- فلسطين. ص 23.

جدول رقم (14)

معدلات التضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم%	14	10.8	8.4	7.6	5.6	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4
السنة	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
معدل التضخم%	3.0	3.5	3.8	1.9	9.9	2.8	3.8	2.9	2.8	1.7

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1997، 2008، 2011، 2014، رام الله، فلسطين، 1998، 2009، 2012، 2015.

يبين الجدول رقم (14) التغير في معدلات التضخم خلال الفترة 1994–2013، حيث بلغ أعلي معدل للتضخم في السنة الأولي لقيام السلطة يقدر بحوالي 14%، مما يعني ارتفاع معدلات الطلب علي السلع والخدمات المستوردة، مما أدي إلي ارتفاع معدل التضخم وخاصة أن السلطة كانت في بداية إنشاء مؤسساتها المدنية والاقتصادية والأمنية، وأخذت معدلات التضخم بالانخفاض بعد العام الأول للسلطة حتى بلغت معدلات التضخم عام 2007 حوالي 1.9%. وارتفعت بشكل كبير عام 2008 حيث بلغت حوالي 9.9%، مقارنة مع 1.9% في عام 2007.

عكس هذا الارتفاع بالتضخم الخارجي بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، والارتفاع الكبير والمتسارع في أسعار الطاقة والمواد الأولية والغذائية، ودخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود بسبب الأزمة المالية، حيث تأثرت مستويات الأسعار والتضخم في مناطق السلطة بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية كمستوي الدخل الفردي، والطلب المحلي، ومعدلات البطالة، ومستويات التضخم في إسرائيل، وأسعار صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار والعملات الأخرى، إضافة للحصار[1].

كما يبين الجدول رقم (14) تراجع معدلات التضخم بعد عام 2008، ويلاحظ ذلك من خلال تراجع مستويات الأسعار في العام 2013، وقد نتج عن ذلك تراجع في معدلات التضخم حيث بلغت حوالي 1.7% عام 2013، مقارنة مع 2.8% في العام 2012، والسبب في التراجع يعود للاتجاه التنازلي الذي اتخذته مستويات التضخم خلال السنوات الأخيرة، متأثرة بانخفاض تكاليف الواردات وتراجع الأسعار العالمية لبعض السلع وخصوصا الغذاء، وضعف الطلب المحلي والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2].

(1) سلطة النقد الفلسطينية، 2008، التقرير السنوي العام 2009، رام الله. فلسطين، ص38-39.
(2) سلطة النقد الفلسطينية، 2014، التقرير السنوي العام 2013: حزيران، رام الله. فلسطين، ص12-13.

ثامناً: القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني:

يتشكل الاقتصاد الفلسطيني من نشاطات اقتصادية رئيسة تتمثل في القطاعات السلعية وتشمل الزراعة وصيد الأسماك والصناعة والتعدين واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية وإمدادات المياه والكهرباء والإنشاءات، أما قطاع الخدمات فيشمل نوعين من الخدمات الأول: الخدمات الإنتاجية وتتكون من تجارة الجملة والتجزئة والنقل والتخزين، والاتصالات والوسائط المالية والمطاعم والفنادق، الثاني: الخدمات الاجتماعية يتكون من الأنشطة العقارية والإيجار والأنشطة الاجتماعية والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي والإدارة العامة والدفاع الخدمات، إضافة إلى قطاع الخدمات المالية غير المباشرة[1].

وقد عانت جميع القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من تحديات كبيرة، كانت للممارسات وإجراءات الاحتلال الاسرائيلي دور هام في تراجع مساهمة هذه القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني[2].

وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني معدلات نمو وتراجع خلال الفترة 1994-2013، حيث كانت معدلات النمو والتراجع في الأنشطة الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي.

1- القطاعات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني الفترة 1994-2013:

يعتبر قطاع الصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات من القطاعات الهامة للاقتصاد الفلسطيني والمساهمة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وتتفاوت نسبة المساهمة حسب واقع وتحديات كل قطاع، حيث تعرضت جميع القطاعات للعديد من التحديات من قبل الاحتلال الإسرائيلي فالحصار والحروب والاجتياحات والحواجز ومنع استيراد المواد الأساسية للإعمار والعديد من الآلات والمعدات ومنع التصدير للخارج وغيرها من الإجراءات أثر علي القطاعات الرئيسة، كذلك مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني وتجريف الأراضي الزراعية والحد من الصيد ومنع تصدير المنتجات الزراعية وغيرها أثر علي القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك إغلاق المعابر التجارية ومعابر الأفراد تحد من حرية الحركة خلقت ظروفا غير مستقرة تؤثر علي قطاع الخدمات مما يؤثر علي مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي.

يوضح جدول رقم (15) نسبة مساهمة قطاع الصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994-2013.

(1) سلطة النقد الفلسطينية، 2009 التقرير السنوي لعام 2008، حزيران، رام الله- فلسطين. ص147.
(2) الأنكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الانكتاد إلي الشعب الفلسطيني، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، وجنيف، 2009،ص 12-13.

جدول رقم (15)

قطاع الصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات ونسبة مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994-2013

(مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	نسبة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي
1994	2843.3	%22	%13.2	%11.1	%25.1
1995	3282.8	%20.2	%11.8	%8.9	%23.6
1996	3409.6	%17.1	%13	%9.4	%23
1997	3759.8	%15.2	%11.4	%7.7	%24.3
1998	4067.8	%15.4	%11.7	%7.5	%24.1
1999	4271.2	%13.8	%10.6	%10.9	%24.3
2000	4313.6	%14.2	%9.6	%7.2	%24.6
2001	4003.7	%15.8	%8.4	%8.1	%24
2002	3555.8	%14.6	%8	%5.3	%25.3
2003	3968	%17.5	%6.9	%5.6	%24.8
2004	4329.8	%16.3	%6.9	%5.6	%24.3
2005	4831.8	%17.3	%5.2	%5.8	%23.4
2006	4910.1	%14.4	%5.4	%6.6	%25.5
2007	5505.8	%15.2	%6.4	%4.8	%20.3
2008	6673.5	%15.9	%6.2	%3.3	%20.9
2009	7268.2	%15.8	%5.9	%3.6	%20.3
2010	8913.1	%16.1	%5.5	%4	%18.6
2011	10465.4	%15.2	%5.9	%5	%19.2
2012	11279.4	%16.5	%4.6	%5.3	%19.8
2013	12476.0	%15.7	%4.1	%4.4	%20.9
المجموع	**102900.3**	**معدل 17.8 %**	**%7.8**	**معدل 11.4 %**	**معدل 24.2 %**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، إحصاءات تراكمية، الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994- 2013.

يتبين من الجدول رقم (15) تراجع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي عام 1994 حوالي 22%، بينما تراجعت وبلغت عام 2013 حوالي 15.7% بنسبة تراجع بلغت 6.3% خلال الفترة، حيث مرت الصناعة في ظروف سياسية

واقتصادية متغيرة، تراوحت بين الارتفاع والانخفاض في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ أن مساهمتها في عام 2012 بلغت 1864.4 مليون دولار، بينما زادت في عام 2013 وبلغت 1964.4 بزيادة مقدارها 995 مليون دولار، في حين كانت نسبة مساهمتها في عام 2012 حوالي 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت نسبة مساهمتها في عام 2013 حيث بلغت حوالي 15.7% من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8% عن العام 2012.

تجدر الإشارة أن قطاع الصناعة في قطاع غزة تراجع أكثر من الضفة الغربية، وأسباب تراجع القطاع الصناعي في قطاع غزة بسبب استمرار سياسة الإغلاق والحصار المتكررة على القطاع والممارسات والإجراءات التي تمنع استيراد العديد من المواد الخام الرئيسة، والمعدات والآلات والسلع الوسيطة والتي تساهم في عمليات الإنتاج الصناعي، أدي إلي تراجع مساهمه القطاع الصناعي في قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي[1].

بلغت نسبة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994-2013 حوالي 17.8%.

يتبين من الجدول رقم (15) تراجع مساهمة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت نسبة مساهمته عام 1994 حوالي 13.2%، بينما بلغت 4.1% عام 2013، بنسبة تراجع بلغت 9.1% خلال هذه الفترة، وهذا يشير إلى حجم التحديات والصعوبات التي واجهت قطاع الزراعة إضافة إلى ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية تراجع قيمة الناتج الزراعي من نحو 524.7 مليون دولار أمريكي عام 2012 إلي نحو 517.3 مليون دولار عام 2013 وهو ما يمثل تراجعاً بلغ 7.4 مليون دولار، وكذلك تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 5.5% إلي 4.2% للعامين 2012، 2013 على التوالي، وسبب التراجع السياسات الإسرائيلية اتجاه الأراضي الزراعية الفلسطينية من خلال التجريف أو المصادرة أو تقييد استخدام المزارعين للأراضي والمياه ونشر الحواجز وفرض القيود والإجراءات التي تعوق عمليات حصد الثمار أو تعبئتها أو نقلها من أماكن الإنتاج إلي أماكن الاستهلاك[2].

لقد كانت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته اتجاه قطاع الزراعة والصيد السبب الرئيس في تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهم استمرار الحظر المفروض على

(1) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 26، رام الله، فلسطين، 2011، ص 21.

(2) الامم المتحدة ،الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،الدورة رقم 65-2010، تقديم المساعدة الي الشعب الفلسطيني.

استخدام 17% من مساحة الأراضي الفلسطينية في المنطقة الحدودية لقطاع غزة والتي تمثل نحو 30% من مساحة الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة في القطاع على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

يتبين من الجدول رقم (15) أيضاً تراجع مساهمة قطاع الإنشاءات حيث كانت عام 1994 بنسبة مساهمة حوالي 11.1% في الناتج المحلي الإجمالي بينما تراجعت وبلغت 4.4% عام 2013 لهذا تعرض قطاع البناء والتشييد لخسائر كبيرة مباشرة وغير المباشرة أدت إلى تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجع قطاع البناء والتشييد في عام 2013 وبلغ حوالي 559.2 مليون دولار في حين كان مساهمته عام 2012 حوالي 605.7 مليون دولار بتراجع حوالي 46.5 مليون دولار.

هذا التراجع يعود بشكل أساسي إلي الحصار الاقتصادي والممارسات والإجراءات والقيود الإسرائيلية المفروضة على إدخال مواد البناء الأساسية والمعدات والآلات وخاصة قطاع غزة.

إضافة إلى التحديات والمعيقات في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال وما يواجهه القطاع الخاص من صعوبات في إعادة البناء والإعمار للعديد من المشاريع والمنشآت العامة والخاصة طبقا للتقارير الدورية الصادرة عن الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الرسمية والأهلية فقد شهد قطاع غزة صعوبة في الحصول علي مواد ومستلزمات عملية البناء والإعمار.[1]

بلغ نسبة مساهمه قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994-2013 حوالي 11.4%.

يحتاج قطاع غزة فتح المعابر ورفع الحصار وإدخال مواد البناء الأساسية والسماح بإدخال الآلات والمعدات اللازمة لإعمار ما دمره الاحتلال خلال الحروب المتتالية على قطاع غزة، إضافة إلى حاجة القطاع الطبيعية من المنشآت نتيجة للزيادة السكانية.

يتبين أيضا من الجدول رقم (15) ارتفاع قيمة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وسجلت ارتفاعا بلغ حوالي 2707.3 مليون دولار في عام 2013، وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 20.9% بزيادة عن عام 2012 والتي بلغت 2378.5 مليون دولار بزيادة مقدارها 328.8 مليون دولار أمريكي، حيث كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 19.8% في عام 2012.

جاء ذلك الارتفاع مستنداً لاستمرار نمو النشاط الحكومي والإدارة العامة والنشاط التجاري والنقل والتخزين والاتصالات والأنشطة العقارية والإيجارية إضافة لنشاط القطاع المصرفي وكذلك نتيجة اتجاه قطاع السياحة نحو استعادة أهميته ومساهمته في الاقتصاد الفلسطيني .

(1)الامم المتحدة ،الجمعية العامة، مكتب تنسيق المساعدات الانسانية ، اوشا ، 2010.

ويعد هذا الأداء لقطاع السياحة هو الأفضل منذ التدهور الذي شهده هذا القطاع بعد التصعيد الإسرائيلي لقمع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر 2000، آخذا في الاعتبار ما كان يمكن لهذا القطاع أن يحققه حال انتهاء الحصار المفروض على قطاع غزة ووقف سياسة تقييد حرية الحركة في الضفة الغربية.

بلغ نسبة مساهمه قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994-2013 حوالي 24.2%.

مما سبق يتبين أن مختلف القطاعات الاقتصادية تعرضت لخسائر وتحديات مختلفة، أدت إلي تراجع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكان للممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي اتجاه الاقتصاد الفلسطيني دور في هذا التراجع، كما أدت إلي تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة وخصوصاً قطاعات الإنتاج السلعي على حساب القطاعات الخدماتية في الناتج المحلى الإجمالي، وكذلك أدى الحصار المالي إلي انخفاض الطلب على السلع والخدمات مما ساهم في تراجع أداء معظم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

المبحث الثاني

ميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية

يعكس ميزان المدفوعات العجز أو الفائض في الاقتصاد المحلي وعلاقته الاقتصادية مع الدول الخارجية من خلال مجموعة من المعايير ويحظى التحليل الاقتصادي لميزان المدفوعات باهتمام متزايد كونه من أهم الأدوات التي تقيس أداء واقع الاقتصاد المحلي خلال عام وعلاقته بالعالم الخارجي، إضافة لقياس حجم الاحتياطات الأجنبية الرسمية، كما ويحدد ميزان المدفوعات القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى، ويتأثر ميزان المدفوعات بالعوامل الاقتصادية الخارجية ومدي قدرته علي التكيف بالمتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي كونه يظهر حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات والمنتجات الأخرى بما فيها العوامل المؤثرة عليها كحجم الاستثمار ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف.

يُعد ميزان المدفوعات من الأدوات الهامة المساعدة لصانعي السياسات الاقتصادية حيث يساعدهم في تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة من جهة، ومن جهة أخرى يساعدهم في قياس الوضع الاقتصادي الداخلي والخارجي للدولة وعلاقته مع الاقتصاد الدولي[1].

أولاً- مكونات ميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية

يتكون ميزان المدفوعات من بندين رئيسيين هما الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي ويشمل صافي الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني صافي حساب السلع وهو الفرق بين الصادرات والواردات الفلسطينية، وحساب صافي الخدمات وهو الفرق بين الصادرات والواردات الخدميه أيضا يحتوي الحساب الجاري صافي حساب الدخل وهو عبارة عن المقبوضات الداخلة للسلطة منها تعويضات العاملين في الخارج ومنها العاملين في إسرائيل، كذلك يشمل دخل الاستثمار والمدفوعات للعاملين خارج السلطة، إضافة إلي حساب صافي التحويلات الجارية وهو عبارة عن التدفقات الداخلة إلى فلسطين منها للقطاع الحكومي، وكذلك مساعدات من المانحين، وتدفقات خارجة من فلسطين.

أما الحساب الرأسمالي والمالي، يشمل صافي الحساب الرأسمالي وهو عبارة عن صافي التحويلات الرأسمالية منها التدفقات الداخلة إلى فلسطين للقطاع الحكومي من المانحين ومنها للقطاعات الأخرى، وكذلك التدفقات الخارجة من فلسطين.

أما الحساب المالي يشمل علي صافي الاستثمار المباشر في الخارج وفي فلسطين إضافة إلي صافي استثمار الحافظة والأصول والخصوم، ويشمل أيضا الحساب المالي صافي الاستثمارات الأخرى

(1) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2014، رام الله، فلسطين، 2015، ص 45.

منها صافي الأصول منها صافي عملة وودائع الخصوم والقروض من غير المقيمين، وعملة وودائع التغير في الأصول الاحتياطية (+ = انخفاض/ – = ارتفاع) التمويل الاستثنائي، ويشمل ميزان المدفوعات الفلسطيني علي بند صافي السهو والخطأ ثم الميزان الكلي وبند تمويل العجز / الفائض في ميزان المدفوعات الفلسطيني[1].

ثانياً–تحليل ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الفترة 1994– 2013

تعتبر التجارة الخارجية من الأنشطة الاقتصادية الهامة في الاقتصاد وتساهم بشكل مباشر وغير المباشر في عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لما توفره من خلق فرص عمل وإضافة للناتج المحلي الإجمالي، وتساهم في التأثير علي وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وتمثل التجارة الخارجية وأنشطتها المختلفة الحلقة التي تربط الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي ويؤثر ويتأثر الاقتصاد الفلسطيني من خلال هذه العلاقة، حيث التدفقات التجارية والمالية والتحويلات والاستثمار المباشر وغير المباشر تبين واقع القطاعات الاقتصادية ومدي مساهمتها في التجارة الخارجية مع الدول.

في حالة الاقتصاد الفلسطيني الذي يرتبط بشكل كبير بالقيود المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي من خلال الحصار ومنع التصدير والحد من استيراد الآلات والمعدات والمواد الخام، وعدم القدرة علي التحكم بالمعابر التجارية ومعابر الأفراد وتقسيم مناطق السلطة وممارسات وإجراءات الاحتلال أثرت بشكل كبير علي نسبة مساهمة التجارة الخارجية وأنشطتها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

وقد شهد ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الفترة 1994–2013، تحديات ارتبطت بالظروف السياسية والاقتصادية، وتأثر بواقع وطبيعة القطاعات الاقتصادية وأنشطتها المختلفة، وخاصة التجارة الخارجية للسلع والخدمات وحجم الصادرات والواردات منها.

كذلك تأثر ميزان المدفوعات الفلسطيني بحجم دخل العاملين والتحويلات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية. منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 وبدء العمل في بناء مؤسساتها المدنية والأمنية. وأنظمتها المالية والإدارية والاقتصادية وممارسه مهامها في مناطقها، اعتمدت السلطة ميزان المدفوعات لبيان واقع وحجم الحسابات التجارية والرأسمالية للسلطة ومعرفة العجز/ الفائض في الميزان وكيفية تعويض العجز من المنح والمساعدات الخارجية أو من الإيرادات العامة. ويبين ميزان المدفوعات الفلسطيني كلا من صافي الحساب الجاري ومكوناته وصافي الحساب الرأسمالي والمالي ومكوناته خلال الفترة 1994–2013.

(1) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2011، رام الله، فلسطين، تموز 2012، ص 114.

يوضح جدول رقم (A16) فى ملحق الجداول رقم (1) والجدول (B16) في ملحق الجداول رقم (2) ميزان المدفوعات لجميع السنوات. ويبين جدول رقم (16) واقع ميزان المدفوعات الفلسطيني لسنوات مختارة ذات أهمية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (16)

ميزان المدفوعات الفلسطيني لسنوات مختارة خلال الفترة 1994-2013

(مليون دولار)

البند	1994**	1998	2002	2008	2010	2011	2012	2013
الحساب الجاري (صافي)	-152	-1212.9	-485.6	380.6	-1306.9	-2069.6	-1821.0	-2383.4
السلع (صافي)	-798	-2411.1	-1257.3	-3129.8	-3452.7	-3779.2	-4135.7	-4682.7
الصادرات (فوب)	227	610.6	374.9	813.5	818.3	1053.0	1135.3	1133.7
الواردات (فوب)	1024	3021.7	1632.2	3943.3	4271.0	4832.2	5271.0	5816.4
الخدمات (صافي)	-545	-113.5	-498.5	-350.5	-444.3	-144.6	-293.2	-49.5
الصادرات	712	394.4	102.9	351.5	549.0	746.4	735.8	938.1
الواردات	1256	507.9	601.4	702.0	993.3	891.0	1029.0	987.6
الدخل (صافي)	386	901.5	218.9	671.4	599.1	749.5	857.5	1160.3
المقبوضات	400	931.3	227.4	674.6	714.1	843.7	941.4	1263.8
المدفوعات	14	29.9	8.5	3.2	115.0	94.2	83.9	103.5
التحويلات الجارية (صافي)	260	410.2	1051.3	3189.5	1991.0	1104.7	1750.4	1188.5
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	478	544.8	1115.5	3312.6	2247.1	1668.8	2331.5	1862.9
التدفقات الخارجة من فلسطين	218	134.7	64.2	123.1	256.1	564.1	581.1	674.4
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	168	961.0	548.6	-130.7	1029.7	2035.5	1522.5	2144.6
الحساب الرأسمالي (صافي)	152	264.4	290.9	390.8	828.2	640.0	588.2	551.3
الحساب المالي (صافي)	16	696.7	257.7	-521.5	201.5	1395.5	934.3	1593.3
صافي السهو والخطأ	16	251.8	-63.0	-249.9	277.2	34.1	298.5	238.8
الميزان الكلي	n.a	-52.9	-15.8	-152.9	36.4	-33.7	138.0	15.5
التمويل	n.a	52.9	15.8	152.9	-36.4	33.7	-138.0	-15.5

(فوب): F.O.B - Free On Board وتعنى أن البضاعة تكون مسئولية المستورد عندما تكون البضاعة جاهزة التسليم علي رصيف الشحن الخاص بالمصدر ثم يتولي المستورد التأمين عليها ومصاريف شحنها حتي الوصول إلي ميناء المستورد ويتحمل المستورد خطر الضياع إذا ما حدث أي شئ للبضاعة .

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصادر التالية:

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ميزان المدفوعات الفلسطيني، إحصاءات تراكمية سنوية، بيانات منقحة عام 2014.

** سلطة النقد الفلسطينية 1997، التقرير السنوي الثالث، ميزان المدفوعات الفلسطيني، ص 111.

يبين الجدول رقم (16) واقع ميزان المدفوعات الفلسطيني لسنوات مختارة، ويبين واقع الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي والعجز أو الفائض في الميزان، ويبين الجدول التالي:

1- الحساب الجاري

شهد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات تغيرات خلال الفترة محل الدراسة وشهد تراجعا علي خلفية العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي، وسجل الحساب الجاري عجزا واضحا حيث بلغ العجز حوالي (152) مليون دولار أمريكي عام 1994 بداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وسبب العجز في الحساب الجاري ناتج من العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ حوالي 798 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى العجز في الميزان التجاري الخدمي والبالغ حوالي 545 مليون دولار أمريكي حيث كان حجم الواردات أكبر من الصادرات في كلا الميزانين، كما وبلغ مجموع العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي 1343 مليون دولار أمريكي. كذلك سجل ميزان الحساب الجاري عجزاً متزايدا خلال الفترة محل الدراسة، وقد بلغ عام 2013 حوالي (2383.4) مليون دولار أمريكي بزيادة عجز عن العام 2012 حوالي (562.4) مليون دولار أمريكي.

كما يبين الجدول رقم (16) استمرار العجز في الحساب الجاري ويظهر أن حجم الواردات السلعية هي السبب الرئيسي في العجز في الميزان التجاري في جميع السنوات المختارة باستثناء عام 2008 وهو العام الوحيد خلال الفترة 1994-2013، سجل ميزان الحساب الجاري فائض بمقدار 380.6 مليون دولار أمريكي ولم يكن سبب الفائض هو تحسن في الميزان التجاري السلعي والخدمي وإنما ناتج من زيادة حجم التحويلات الجارية الخارجية المحولة للسلطة الوطنية الفلسطينية وهي عبارة عن المساعدات من المانحين.

يتبين من الجدول رقم (16) ومن خلال تحليل الحساب الجاري أن نسبة العجز في العام 2013 بلغت حوالي 30% بزيادة عن العجز في العام 2012 والتي بلغت 13%، بمعدل فرق في ارتفاع نسبة العجز حوالي 17%، والفرق بين العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الفلسطيني في العام 1994 بداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتي عام 2013 بلغ قيمتة حوالي (2231.4) مليون دولار أمريكي.

يحظى تحليل الحساب الجاري أهمية لمعرفة الخلل في ميزان المدفوعات ونلاحظ أن العجز الدائم في الميزان التجاري السلعي والخدمي أثر في صافي الحساب الجاري ويدل ذلك على أن زيادة حجم السلع والخدمات المستوردة تكشف حقيقة أن الاقتصاد الفلسطيني استهلاكي بالدرجة الأساسية ويعتمد على استيراد السلع والخدمات.

كذلك يدل على انخفاض مساهمة القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية في التجارة الخارجية، والسبب عدم قدرة المنتج المحلي على منافسة المنتجات المستوردة للعديد من الشركات الكبيرة وخاصة في

مجال التطور التكنولوجي والتي تستطيع المنافسة في الجودة والسعر مما زاد من تفاقم العجز في الميزان التجاري، إضافة للخلل في هيكل القطاعات الاقتصادية بحكم تبعيتها للاقتصاد الإسرائيلي وممارساته وإجراءاته اتجاه الحد من نمو الاقتصاد الفلسطيني من خلال تحكم إسرائيل بالمعابر التجارية.

كذلك فرض الحصار الاقتصادي والمالي وتقسيم مناطق الضفة ومنع التصدير ومنع استيراد الآلات والمعدات اللازمة لتطوير الصناعة الفلسطينية وخاصة في المجالات الفنية والتكنولوجية لتتلائم والتطور العلمي العالمي، ساهم في زيادة العجز في الحساب التجاري.

2- حساب الدخل

يتبين من الجدول رقم (16) أن حساب الدخل في ميزان المدفوعات الفلسطيني له أهمية في المساهمة في خفض العجز في الحساب التجاري، ويمثل الدخل المحول من الخارج تعويضات العاملين من الخارج والداخل والناتج من الاستثمار، وسجل حساب الدخل فائض في جميع السنوات المختارة ففي عام 1994 بلغ صافي حساب الدخل حوالي 386 مليون دولار أمريكي وتضاعف في العام 1998 وبلغ حوالي 901.5 مليون دولار أمريكي، وأخذ حساب الدخل بالتراجع بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 حتي عام 2010، ثم أخذ بالزيادة من العام 2011 حتي بلغ في عام 2013 حوالي 11603 مليون دولار امريكي ويعود السبب الرئيس في تراجع مساهمة الدخل في ميزان المدفوعات إلي منع العمال الفلسطينيين من العمل داخل الأرضي المحتلة والتي تعتبر مصدر دخل مهم في ميزان المدفوعات.

يتبين من الجدول رقم (16) تذبذب مساهمة حساب الدخل بين الارتفاع والانخفاض في ميزان المدفوعات خلال السنوات محل الدراسة وسجل حساب الدخل عام 2013 زيادة بمقدار 302.8 مليون دولار أمريكي بمعدل زيادة حوالي 35% عن العام 2012.

ناتجة الزيادة في حساب الدخل من الزيادة في حجم تعويضات العاملين داخل إسرائيل حيث زيادة أعداد العاملين الفلسطينيين المسموح لهم بالدخول والعمل في السوق الإسرائيلي وكذلك التذبذب في سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي له أثر في زيادة حساب الدخل، يذكر أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل بلغت خلال الفترة (2000-2013) حوالي 10% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 9% من الدخل القومي الإجمالي، بينما تجاوزت هذه النسبة الـ 20% خلال الفترات التي سبقت عام 2000[1].

ومن ناحية أخرى فإن الاعتماد المتزايد على تصدير الأيدي العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل قد يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية، وبالتالي على احتمالات تقليل الصادرات الفلسطينية في المدى الطويل، الأمر الذي سيكون له انعكاسات وتداعيات سلبية على معدلات النمو الاقتصادية[2].

(1) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2013، رام الله، فلسطين، 2014، ص 51.
(2)سلطة النقد الفلسطينية، نفس المصدر السابق، ص 52.

تبرز أهمية حساب الدخل في ميزان المدفوعات الفلسطيني والذي يعاني من عجز دائم في الميزان التجاري السلعي والخدمي، من خلال مساهمته في سد جزء من العجز في الميزان التجاري. كما يتأثر حجم حساب الدخل باستقرار الظروف السياسية والأمنية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطيني وإسرائيل.

بلغ الفرق بين حساب الدخل في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الفلسطيني عام 1994 بداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتي عام 2013 حوالي 774.3 مليون دولار أمريكي.

3- حساب التحويلات الجارية

يبين ميزان التحويلات الجارية الفرق في التحويلات الجارية المقبوضة من الخارج للقطاع الحكومي أو القطاعات الأخرى والتحويلات الجارية المدفوعة للخارج، ويعتبر صافي حساب التحويلات الجارية ذات أهمية في المساهمة لسد جزء من العجز في الميزان التجاري لميزان المدفوعات الفلسطيني.

يبين الجدول رقم (16) أن صافي التحويلات الجارية بلغت 260 مليون دولار أمريكي عام 1994 وأخذت بالزيادة خلال الفترة محل الدراسة، وتزايدت حجم التدفقات الداخلة للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها، وسجل حساب التحويلات الجارية عام 2008 أقصى ارتفاع حيث بلغ حوالي 3189.5 مليون دولار أمريكي وسجل صافي ميزان التحويلات الجارية تراجعا في عام 2013 بمقدار حوالي 561.9 مليون دولار أمريكي بنسبة حوالي 32.1% عن العام 2012. مما أثر بشكل واضح على زيادة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، حيث كانت نسبة زيادة العجز في حساب التحويلات الجارية في العام 2013 حوالي 30% عن العام 2012، هذا يدل علي أهمية مساهمة حساب التحويلات الجارية في المساهمة في سد العجز في ميزان المدفوعات، حيث تعتبر التحويلات الجارية ذات أهمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة إذا كانت من المغتربين وليست من الدول والمؤسسات المانحة باعتبارها مصدر تمويلي هام للسلطة دون تكلفة اقتصادية أو سياسية، كما وتساهم في تعزيز الاستثمارات المحلية وبعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

والفرق بين صافي حساب التحويلات الجارية في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الفلسطيني عام 1994 بداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتي عام 2013 بلغ حوالي 928.5 مليون دولار أمريكي.

تبرز أهمية التحويلات الجارية كونها تحويلات نقدية تشكل رافداً مهما في ميزان المدفوعات من العملات الأجنبية، إضافة إلي أهميتها في خلق فرص عمل من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية والتجارية والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة والفقر وبالتالي تسهم في مواجهة بعض التحديات الاجتماعية والاقتصادية مما تساهم في عملية النمو الاقتصادي ويشكل استمرارها وانتظامها مصدر تمويل دون تكلفة للاقتصاد الفلسطيني.

4- الحساب الرأسمالي والمالي

يحتوي صافي التحويلات الرأسمالية والمالي على صافي الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي استثمار الحافظة بالإضافة إلى صافي الاستثمارات الأخرى، حيث يشمل الحساب الرأسمالي والمالي جميع التحويلات الرسمية التي تتلقاها السلطة الوطنية الفلسطينية أو مؤسساتها الرسمية والأهلية.

وتعتبر المنح والمساعدات جزءاً من صافي التحويلات الرأسمالية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية وانخفاض تحويلات الدول المانحة تؤثر علي واقع ومهام السلطة اتجاه مؤسساتها المدنية والاقتصادية وخاصة مشاريعها التطويرية وبنيتها التحتية.

يبين الجدول رقم (16) الحساب الرأسمالي والمالي وقد سجل صافي الحساب الرأسمالي والمالي فائضاً في جميع السنوات محل الدراسة ما عدا عام 2008 حيث سجل عجزاً بمقدار 103.7 مليون دولار أمريكي وكان ناتج من العجز في الحساب المالي[1].

حيث سجل ميزان الحساب الرأسمالي والمالي أعلي معدلات ارتفاع له عام 2013 وبلغ حوالي 2144.6 مليون دولار أمريكي، بلغت نسبتها حوالي 40.8% زيادة عن العام 2012 والتي بلغت قيمتها حوالي 674.4 مليون دولار أمريكي، وكانت الزيادة في الحساب المالي والحساب الرأسمالي خلال الفترة محل الدراسة مؤشراً لأهمية ذلك في ميزان المدفوعات لسد جزء من العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الفلسطيني.

والفرق بين صافي الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني عام 1994 بداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتي عام 2013 بلغ حوالي 399.3 مليون دولار أمريكي، بينما بلغ الفرق بين صافي الحساب المالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني عام 1994 وحتى عام 2013 بلغ حوالي 1577.3 مليون دولار أمريكي، وبذلك نجد أن إجمالي الفرق بين صافي الحساب الرأسمالي والمالي معاً في ميزان المدفوعات الفلسطيني في عام 1994 وحتى عام 2013 بلغ حوالي 1976.6 مليون دولار أمريكي[2].

5- حساب صافي السهو والخطأ

هو حساب يظهر الفرق بين صافي الحساب الجاري وصافي الحساب الرأسمالي، وخلال الفترة محل الدراسة شكل صافي السهو والخطأ فائضاً / وعجزاً في ميزان المدفوعات الفلسطيني وهذا الحساب مرتبط بحجم الارتفاع والانخفاض في صافي الحساب الرأسمالي والمالي وفي صافي الحساب الجاري.

(1) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2013، رام الله، فلسطين، 2014، ص 53.

(2) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 36، رام الله، فلسطين، 2014، ص7.

ثالثاً- أسباب العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني:

عانى ميزان المدفوعات الفلسطيني من عجز دائم خلال الفترة 1994-2013 باستثناء عام 2008، يدل هذا على حجم التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية الفلسطينية وخاصة التجارة الخارجية، كذلك طبيعة هيكل القطاعات الاقتصادية الفلسطينية تعكس عدم قدرتها على تغطية الطلب المحلي المتزايد من السلع والخدمات وصعوبة منافستها للمنتجات المستوردة.

إضافة للظروف السياسية وحالة عدم الاستقرار في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة الحروب والاجتياحات المتكررة، كذلك فرض الحصار الاقتصادي والمالي واستمرار سياسة إغلاق المعابر، ومنع التصدير للخارج ووضع قيود علي عمليات التصدير أن تمت كما كان للممارسات والإجراءات الاسرائيلية اتجاه عدم ممارسة السلطة الوطنية الفلسطينية لسيادتها وسلطتها بشكل كامل على مناطقها أثر علي استمرار العجز في ميزان المدفوعات.

وأهم الأسباب التي أدت إلى العجز الدائم في ميزان المدفوعات الفلسطيني هي[1][2][3].

1- الخلل في هيكل القطاعات الاقتصادية، واعتماد الصناعات الفلسطينية على المواد الخام المستوردة، وتحكم إسرائيل بالمعابر التجارية.
2- حجم المنشآت الصناعية صغير ومتوسط لا يستطيع منافسة الشركات الكبيرة وخاصة في مجال التطور التكنولوجي مما أدى لانخفاض الجودة وارتفاع تكلفة النقل والإنتاج.
3- استمرار الحصار الاقتصادي والمالي وتقسيم مناطق الضفة أدي لعدم ترابط مناطق السلطة جغرافياً.
4- منع التصدير وإغلاق المعابر ومنع استيراد الآلات والمعدات اللازمة للصناعات الفلسطينية، أثر علي تطوير قدراتها الفنية والتكنولوجية لتتلاءم والتطور العلمي العالمي.
5- ضعف البنية التحتية وعدم توفر بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار، نتيجة لعدم الإستقرار السياسي الذي أدى إلى عدم إستقرار اقتصادي مما حد من الإستثمارات.
6- سياسة التوسع الإستيطاني وتجريف الأراضي واستيلاء إسرائيل على الموارد الطبيعية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.
7- عدم توفر قوانين تشريعية لتطوير الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
8- تدمير المنشآت الصناعية والزراعية والخدماتية والإنشائية والبنية التحتية نتيجة للحروب والاجتياحات المتكررة علي مناطق السلطة من الإحتلال الاسرائيلي.

---

(1) باسم مكحول انصر عطياني، هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعة الفلسطينية وأثرها على القدرة التنافسية معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (مارس)2004 ص7-15.

(2) جمال البرعي، مراجعة تقديم لمشروع التجارة الفلسطيني، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس. رام الله،2001 ص4-9

(3) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 36، رام الله، فلسطين، 2012، ص55.

9- زيادة حجم الواردات وخاصة في السلع الإستهلاكية أكثر من السلع الوسيطة والرأسمالية.
10- اتفاقية باريس الاقتصادية حدت من الانفتاح الاقتصادي مع العالم الخارجي، وانخفاض معدلات التبادل التجاري بين السلطة والدول الخارجية.
11- اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاستيراد يتأثر بالتضخم العالمي وبالتالي يتأثر ميزان المدفوعات نتيجة التضخم الخارجي المستورد.
12- اعتمد ميزان المدفوعات في سد العجز من التمويل الخارجي، مما ساهم في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار.

يمكن استخلاص أن العجز الدائم في ميزان المدفوعات الفلسطيني ناتج من حجم التحديات والصعوبات والتي ترتبط بشكل مباشر أو غير المباشر باستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والتي أثرت في تراجع مساهمة جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني.

وقد كانت ممارسات وسياسات الإحتلال الإسرائيلي لها تأثير مباشر في زيادة العجز في الميزان التجاري. ويعتبر العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي هو المسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات الفلسطيني.

كما يعتبر استمرار بنية الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته المختلفة وبقاء الأوضاع الاقتصادية والسياسية وحالة عدم الاستقرار في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية واستمرار الحصار الاقتصادي والمالي وإغلاق المعابر وغيرها من الإجراءات تبقي حالة العجز الدائم والمتزايد في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

المبحث الثالث

الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وإنشاء مؤسساتها المدنية والأمنية وقيامها بتوفير الاحتياجات لسكان مناطق السلطة أخذت بإنشاء وزارات للقيام بمهامها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واتبعت الوسائل الإدارية والمالية من أجل تحسين أدائها الوظيفي، واعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية الموازنة العامة منذ قيامها لاهتمامها في تحديد الأولويات من حيث الإيرادات العامة أو من حيث النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

أدى حداثة السلطة إلى توظيف أعداد كبيرة من سكان مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الوزارات المدنية والأجهزة الأمنية للقيام بمهامها ومسؤولياتها، هذا أدى إلى زيادة النفقات العامة للسلطة، مما دفع الدول العربية والغربية لدعم الموازنة العامة للسلطة حتى تستطيع تنفيذ التزاماتها تجاه مناطق سيادتها بعد اتفاق أوسلو عام 1993.

أولاً- تحليل الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

مرت الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية بمراحل مختلفة، وارتبطت هذه المراحل بواقع السلطة الوطنية الفلسطينية الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وتأثرت الموازنة العامة للسلطة بالعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية، وتعتبر مرحلة بداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية من أهم المراحل التي مرت بها السلطة، وذلك بحكم حداثة قيامها وإنشاء مؤسساتها المدنية والأمنية.

وكان حجم النفقات خلال هذه المرحلة متزايداً بحكم حاجتها ومتطلبات التوظيف وتقديم الخدمات للمواطنين، كذلك مرت الموازنة العامة للسلطة بأحداث سياسية انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على الواقع الاقتصادي وعلى واقع الموازنة العامة للسلطة، حيث كانت انتفاضة الأقصى في بدايتها، وقيام إسرائيل بممارسة الضغوطات المختلفة على السلطة من خلال فرض الحصار وإغلاق المعابر والاجتياحات المتكررة لمناطق السلطة[1]، وقيامها بحجز أموال السلطة وغيرها من الممارسات والإجراءات المختلفة فالدمار الذي تعرضت لها مؤسسات السلطة وقطاعاتها الاقتصادية المختلفة نتيجة للحروب التي شنت على قطاع غزة خلال هذه الفترة مما أثرت علي واقع الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

1- حجم الإيرادات العامة والمنح والنفقات العامة والمنح والمساعدات في الموازنة العامة للسلطة الوطنية خلال الفترة 1994-2013.

(1) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 42، رام الله، فلسطين، 2015، ص17.

شكلت الإيرادات العامة أهمية في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ساهمت في سد جزء من العجز فيها، كما ساهمت المنح والمساعدات في دعم الموازنة ودعم مشاريع البنية التحتية للسلطة، ويوضح جدول رقم (17) إجمالي الإيرادات العامة والمنح وإجمالي الإيرادات والنفقات المحلية والمنح والمساعدات في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (17)

الإيرادات العامة والمنح والإيرادات والنفقات المحلية والمنح والمساعدات في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994- 2013

مليون دولار

	أجمالي الإيرادات العامة والمنح	الإيرادات المحلية	المنح والمساعدات	إجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات التطورية
-1994	400.8	268.8	132	383.9	298.4	85.5
-1995	749.9	424.9	325	682	492.0	190
-1996	1037.1	670.1	367	995.3	834.0	160
*1997	1327	807.0	520	1362	862.0	500
1998	1398	868.0	530	1358	838.0	520
1999	1439	942.0	497	1411	937.0	474
2000	1449	939.0	510	1668	1199	469
2001	1122	273.0	849	1439	1099	340
2002	987.0	290.0	697	1256	1004	252
2003	1367	747.0	620	1667	1272	395
2004	1403	1050.0	353	1784	1492	292
2005	2006	1370.0	636	2194	1950	244
2006	1741	722.0	1019	1734	1725	9
#2007	2938	1616.0	1322	2877	2567	310
2008	3758	1780.0	1978	3488	3273.9	215
2009	2951	1549.0	1402	3105	2919.4	186
2010	3178	1900	1278	3259	2983.7	275
2011	3153.3	2175.8	977.5	3254.5	2960	294.5
!2012	3172.2	2240.1	932.1	3258.1	3047.1	211
2013	3678	2320	1358	3419.1	3251	168.4
المجموع	39255.3	22952.7	16302.6	40594.9	35004.5	5590.4
نسبة %	100	58	42	100	86	14

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1996،2006،2011، 2014، رام الله، فلسطين، 1997، 2007، 2012، 2015، ص103، ص 76، ص110، ص 115.

يبين الجدول رقم (17) أهم بنود الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013، ويبين حجم الإيرادات العامة والمنح، وحجم الإيرادات المحلية، والنفقات العامة، والمنح والمساعدات في الموازنة العامة، حيث بلغ إجمالي الإيرادات العامة والمنح

حوالي 39255.3 مليار دولار أمريكي، وبلغ إجمالي الإيرادات المحلية حوالي 22952.7 مليون دولار أمريكي بلغت نسبتها حوالي 58% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، بينما بلغ حجم المنح والمساعدات حوالي 16302.4 مليون دولار أمريكي، بلغت نسبتها حوالي 42% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة خلال الفترة 1994-2013، وذلك حسب تقرير سلطة النقد الفلسطينية.

أيضاً يبين الجدول رقم (17) أن أعلي معدل لحجم المنح والمساعدات قد بلغت قيمتها حوالي 1978 مليون دولار أمريكي عام 2008، وكذلك الإيرادات المحلية ارتفعت بشكل واضح في نفس العام وبلغت قيمتها حوالي 1780 مليون دولار أمريكي، أما النفقات الجارية بلغت أقصي ارتفاع لها في نفس العام وتقدر قيمتها حوالي 3273.9 مليون دولار أمريكي، وبلغ مجموع قيمة الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والمنح والمساعدات المقدمة لها حوالي 3758 مليون دولار أمريكي عام 2008.

كذلك بلغ إجمالي قيمة النفقات العامة خلال الفترة محل الدراسة حوالي 40594.9 مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة إجمالي النفقات الجارية من النفقات العامة حوالي 35004.5 مليون دولار أمريكي وقد بلغت نسبتها حوالي 86% من إجمالي النفقات العامة، بينما بلغت قيمة النفقات التطويرية حوالي 5590.4 مليون دولار أمريكي، بلغت نسبتها حوالي 14% من إجمالي النفقات العامة في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

يلاحظ أن نسبة مساهمة الإيرادات المحلية منخفضة في الموازنة العامة، مما يتطلب زيادتها في الإيرادات العامة والمنح، كذلك نجد ارتفاع نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة، إضافة إلي ارتفاع نسبة مساهمة المنح والمساعدات من الإيرادات العامة والمنح. لذلك يتطلب زيادة الإيرادات المحلية لتخفيف الاعتماد علي المنح والمساعدات.

2- مصادر الإيرادات المحلية وحجمها في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

برزت أهمية الإيرادات المحلية من خلال زيادة نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة والمنح وزيادة نسبتها تؤثر في تخفيض اعتماد الموازنة العامة علي المساعدات الخارجية، كما إن تنوع مصادر وحجم الإيرادات المحلية له أهمية في المساهمة في سد العجز في الموازنة العامة.

يوضح جدول رقم (18) حجم الإيرادات المحلية في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (18)
الإيرادات المحلية للسلطة الوطنية الفلسطينية
خلال الفترة 1994-2013

(مليون دولار)

	إجمالي الإيرادات المحلية	إيرادات ضريبية	إيرادات غير ضريبية	إيرادات مقاصة	الإرجاعات الضريبية
1994	268.8	51.9	00	216.9	00
1995	424.9	108.2	50.3	266.4	00
1996	670.1	169.4	77.8	422.9	00
1997	807.0	213	118	476	00
1998	868.0	228	96	544	00
1999	942.0	248	114	580	00
2000	939.0	241	111	587	00
2001	273.0	183	92	00	2-
2002	290.0	141	82	72	5-
2003	747.0	167	124	472	16-
2004	1050.0	191	146	713	00
2005	1370.0	231	245	894	00
2006	722.0	221	157	344	00
2007	1616.0	202	122	1318	26-
2008	1780.0	273	486	1137	116-
2009	1549.0	301.5	283.5	1090	126-
2010	1900	474	270.0	1243.0	87.0-
2011	2175.8	481.9	220.0	1487.4	13.5-
2012	2240.1	483.2	232.1	1574.4	49.6-
2013	2320	597.2	254.4	1690.5	222.1-
المجموع	22952.7	5206.3	3281.1	15128.5	663.2 -

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1996،2006،2011، 2014، رام الله، فلسطين، 1997، 2007، 2012، 2015، ص103، ص 76، ص110، ص 115.

يوضح الجدول رقم (18) تنوع مصادر الإيرادات المحلية، واحتلت إيرادات المقاصة المرتبة الأولى من خلال حجم الإيرادات المحلية بلغت قيمتها حوالي 15128.5 مليون دولار أمريكي، بلغت نسبتها حوالي 65.9% من إجمالي الإيرادات المحلية، أما الإيرادات الضريبية بلغت قيمتها حوالي 3281.1 مليون دولار أمريكي، بلغت نسبتها حوالي 14.3% من إجمالي الإيرادات المحلية.

إما الإرجاعات الضريبية فقد بلغت قيمتها حوالي 663.2 مليون دولار أمريكي، بلغت نسبتها من إجمالي الإيرادات المحلية حوالي 2.9%.

يتبين من الجدول رقم (18) أهمية إيرادات المقاصة بالنسبة للإيرادات المحلية والإيرادات العامة وقد مارست إسرائيل ضغوطاً مختلفة من خلال حجزها لأموال المقاصة الخاصة بالسلطة، حيث حجزت إسرائيل أموال المقاصة وظهر ذلك بشكل واضح في بداية اندلاع انتفاضة الأقصى وخاصة في عام 2001 مما أثر على الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

3- حجم النفقات العامة والنفقات الجارية والتطويرية وجهات الإنفاق في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013

يعتبر بند النفقات العامة في الموازنة العامة من أهم بنودها، وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة سبب العجز في الموازنة العامة، وهذا ظهر بشكل واضح من خلال جهات النفقات المختلفة والتي كان أهمها النفقات الجارية والتي شملت نفقات الأجور والرواتب ونفقات غير الأجور وصافي الإقراض[1]. أما النفقات التطويرية فكان جزء منها ممولاً من الخزينة وآخر من المساعدات.

يوضح جدول رقم (19) إجمالي النفقات العامة والنفقات الجارية والتطويرية وجهات الإنفاق في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

(1) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 38، رام الله، فلسطين،2014، ص28.

جدول رقم (19)

النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013

(مليون دولار)

السنة	إجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	أجور ورواتب	نفقات غير الأجور	صافي الإقراض	نفقات تطويرية	ممولة من الخزينة	ممولة من المساعدات
1994	383.9	298.4	82.8	215.6	0	85.5	24.8	60.7
1995	682	492	304.3	187.7	0	190	45.2	144.8
1996	995.3	834	401.3	380.9	51.8	160	94.4	65.6
1997	1362	862	470	392	0	500	0	500
1998	1358	838	467	371	0	520	0	520
1999	1411	937	519	418	0	474	0	474
2000	1668	1199	622	577	0	469	13	456
2001	1439	1099	678	421	0	340	22	318
2002	1256	1004	642	362	0	252	23	229
2003	1667	1272	741	358	173	395	0	395
2004	1784	1492	870	465	157	292	0	292
2005	2194	1950	1001	605	344	244	0	244
2006	1734	1725	1181	390	154	9	0	9
2007	2877	2567	1369	663	535	310	0	310
2008	3488	3274	1771	1055	447.9	215	25	190
2009	3105	2919	1423	1142	354.7	185.6	138.8	46.8
2010	3259	2984	1564	1156	264	275.3	144.3	131
2011	3255	2960	1679	1142	139	294.5	126.7	167.8
2012	3258	3047	1558	1212	277.2	211	56	155
2013	3419	3251	1814	1226	211.5	168.5	62.5	106
مجموع	**40594.9**	**35004.5**	**19156.9**	**12738.5**	**3109.1**	**5590.4**	**775.7**	**4814.7**

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1996،2006،2011، 2014، رام الله، فلسطين، 1997، 2007، 2012، 2015، ص103، ص 76، ص110، ص 115.

يوضح الجدول رقم (19) جهات الإنفاق المختلفة في موازنة السلطة الوطنية حيث بلغ إجمالي قيمة النفقات الجارية حوالي 35004.5 مليون دولار أمريكي وكانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حوالي 86% بينما بلغ إجمالي قيمة النفقات التطويرية حوالي 5590.4 مليون دولار أمريكي وكانت نسبتها حوالي 14% من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1994-2013.

كما بلغت قيمة إجمالي الأجور والرواتب حوالي 19156.9 مليون دولار أمريكي، بلغت نسبتها حوالي 55% من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك بلغت نسبيها حوالي 47% من إجمالي النفقات العامة وهي نسبة مرتفعة.

كما بلغت قيمة نفقات غير الأجور حوالي 12738.5 مليون دولار أمريكي، بلغت نسبتها حوالي 36% من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك بلغت نسبتها حوالي 31% من إجمالي النفقات العامة.

كذلك بلغت قيمة صافي الإقراض حوالي 3109.1 مليون دولار أمريكي، بلغت نسبتها حوالي 9% من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك بلغت نسبتها حوالي 7.6% من إجمالي النفقات العامة.

يتبين من الجدول رقم (19) أن نسبة الأجور والرواتب هي الأعلى في النفقات الجارية مما يزيد من العجز في الموازنة العامة للسلطة، وأن نسبة النفقات الجارية هي الأعلى من إجمالي النفقات العامة.

ثانيا- نسبة المنح والمساعدات ونسبة الإيرادات المحلية من الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة خلال الفترة 1994-2013.

ارتباطا بحجم المنح والمساعدات ونسبتها من حجم الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة وبيان أثرها في تحقيق النمو الاقتصادي، لابد من بيان نسبتها، ونسبة المنح والمساعدات الموجهة لدعم الموازنة العامة والمشاريع التطويرية ونسبتها من الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

1- نسبة المنح والمساعدات والإيرادات المحلية من إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة 1994-2013.

شملت الإيرادات العامة والمنح جميع الإيرادات المحلية ومنها الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية والمقاصة وكذلك الإرجاعات الضريبية، إضافة للمنح والمساعدات الفعلية والتي قُدمت للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013 والتي تم صرفها لدعم الموازنة العامة ودعم المشاريع التطويرية.

يوضح جدول رقم (20) إجمالي الإيرادات العامة والمنح وحجم ونسبة الإيرادات المحلية والمنح والمساعدات من الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (20)

نسبة مساهمة الإيرادات المحلية والمنح المساعدات إلي الإيرادات العامة

خلال الفترة 1994-2013

(مليون دولار)

	أجمالي الإيرادات العامة والمنح	الإيرادات المحلية	نسبتها من الإيرادات العامة	المنح والمساعدات	نسبتها من الإيرادات العامة
1994	400.8	268.8	67	132	33
1995	749.9	424.9	57	325	43
1996	1037.1	670.1	64	367	36
1997	1327	807.0	61	520	39
1998	1398	868.0	62	530	38
1999	1439	942.0	65	497	35
2000	1449	939.0	65	510	35
2001	1122	273.0	24	849	76
2002	987.0	290.0	29	697	71
2003	1367	747.0	55	620	45
2004	1403	1050.0	75	353	25
2005	2006	1370.0	68	636	32
2006	1741	722.0	41	1019	59
2007	2938	1616.0	55	1322	45
2008	3758	1780.0	47	1978	53
2009	2951	1549.0	52	1402	48
2010	3178	1900	60	1278	40
2011	3153.3	2175.8	69	977.5	31
2012	3172.2	2240.1	71	932.1	29
2013	3678	2320	63	1358	37
المجموع	39255.3	22952.7	58	16302.6	42

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1996،2006،2011، 2014، رام الله، فلسطين، 1997، 2007، 2012، 2015، ص103، ص 76، ص110، ص 115.

يوضح الجدول رقم (20) مساهمة الإيرادات المحلية من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، وقد بلغت نسبه مساهمتها في الأعوام 1994، 2004، 2005، 2011، حوالي 67%، 75%، 68%، 69% موزعة علي التوالي من الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

بينما بلغت نسبة مساهمة المنح والمساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية في الأعوام 2001، 2002، حوالي 76%، 71% علي التوالي، وهي السنوات الأولى لاندلاع الانتفاضة، بينما كانت أقل نسبة مساهمة للمنح والمساعدات في العام 2004 حيث بلغت نسبتها حوالي 25%.

وتعتبر نسبة مساهمة الإيرادات المحلية ذات أهمية للموازنة العامة، حيث بلغت نسبتها حوالي 58% من إجمالي الإيرادات العامة في الموازنة العامة للسلطة خلال الفترة 1994-2013.

وبلغت المنح والمساعدات نسبتها حوالي 42% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة خلال الفترة 1994-2013.

2- نسبة النفقات الجارية والنفقات التطويرية من إجمالي النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

تستحوذ النفقات الجارية في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية الجزء الأكبر من النفقات العامة، وتتوزع النفقات الجارية على أجور ورواتب الموظفين المدنيين والعسكريين ونفقات غير الأجور وهي عبارة عن نفقات تشغيلية تخدم الدين العام والنفقات التحويلية والنفقات الرأسمالية العادية، ونفقات صافي الإقراض، أما بالنسبة للنفقات التطويرية لا تمثل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة وهناك نفقات تطويرية ممولة من الخزينة وأخري ممولة من المنح والمساعدات.

يوضح جدول رقم (21) إجمالي النفقات العامة ونسبة النفقات الجارية والتطويرية منها في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (21)

نسبة مساهمة النفقات الجارية والتطويرية في الموازنة العامة للسلطة خلال الفترة 1994-2013

(مليون دولار)

السنة	إجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	نسبتها % إلي إجمالي التفقات	نفقات تطويرية	نسبتها % إلي إجمالي التفقات
1994	383.9	298.4	78	85.5	22
1995	682	492	72	190	28
1996	995.3	834	84	160	12
1997	1362	862	63	500	37
1998	1358	838	62	520	38
1999	1411	937	66	474	34
2000	1668	1199	72	469	28
2001	1439	1099	76	340	24
2002	1256	1004	80	252	20
2003	1667	1272	76	395	24
2004	1784	1492	84	292	16
2005	2194	1950	89	244	11
2006	1734	1725	99	9	1
2007	2877	2567	89	310	11
2008	3488	3274	94	215	6
2009	3105	2919	94	185.6	6
2010	3259	2984	92	275.3	8
2011	3255	2960	91	294.5	9
2012	3258	3047	94	211	6
2013	3419	3251	95	168.5	5
مجموع	**40594.9**	**35004.5**	**86**	**5590.4**	**14**

الجدول من اعداد الباحث أعتمد علي المصدر التالي:

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1996،2006،2011، 2014، رام الله، فلسطين، 1997، 2007، 2012، 2015، ص103، ص 76، ص110، ص 115.

يبين الجدول رقم (21) نسبة النفقات الجارية من إجمالي النفقات العامة وكذلك النفقات التطويرية منها خلال الفترة 1994-2013، نجد أن نسبة النفقات الجارية استحوذت على الجزء الأكبر وتجاوزت في العديد من السنوات 90% من إجمالي النفقات العامة، وغالبية النفقات الجارية تنفق للأجور ورواتب للموظفين العموميين في السلطة الوطنية الفلسطينية.

يليها النفقات غير الأجور، إضافة لنفقات صافي الإقراض، حيث بلغت نسبة النفقات الجارية حوالي 86% من إجمالي النفقات العامة أما النفقات التطويرية فقد بلغت فقط حوالي 14% من إجمالي النفقات الجارية.

من المفيد التعرف علي نسبة جهات الإنفاق الرئيسة في النفقات العامة في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013.

3- نسبة جهات الإنفاق من النفقات الجارية والتطويرية في الموازنة العامة للسلطة خلال الفترة 1994-2013

تشمل جهات الصرف في النفقات الجارية كلاً من الأجور والرواتب للموظفين العموميين مدنيين وعسكريين، ونفقات غير الأجور وهي عبارة عن نفقات تشغيلية إضافة إلي نفقات صافي الإقراض، أما جهات الصرف في النفقات التطويرية لدعم مشاريع البنية التحتية ويمكن أن تكون ممولة من الخزينة أو من المساعدات.

يوضح جدول رقم (22) نسبة كلٍّ من الأجور والرواتب، ونفقات غير الأجور، ونفقات صافي الإقراض من النفقات الجارية، ونسبة تمويل المشاريع التطويرية من الخزينة أو المساعدات خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم (22)

نسبة جهات الإنفاق من النفقات الجارية والنفقات التطويرية في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013

(مليون دولار)

السنة	إجمالي النفقات الجارية	نسبة الأجور والرواتب %	نسبة نفقات غير الأجور%	نسبة صافي الإقراض%	النفقات التطويرية	نسبة تمويلها من الخزينة %	نسبة تمويلها من المساعدات %
1994	298.4	28	72	00	85.5	29	71
1995	492	62	38	00	190	24	76
1996	834	48	46	6	160	59	41
1997	862	55	45	00	500	00	100
1998	838	56	44	00	520	00	100
1999	937	55	45	00	474	00	100
2000	1199	52	48	00	469	2.8	97.2
2001	1099	62	38	00	340	6.5	93.5
2002	1004	64	36	00	252	9.1	90.9
2003	1272	58	28	14	395	00	100
2004	1492	58	31	11	292	00	100
2005	1950	51	31	18	244	00	100
2006	1725	68	23	9	9	00	100
2007	2567	53	26	21	310	00	100
2008	3274	54	32	14	215	11.6	88.6
2009	2919	49	39	12	185.6	75	25
2010	2984	52	39	9	275.3	52	48
2011	2960	57	36	7	294.5	43	57
2012	3047	51	40	9	211	27	73
2013	3251	56	38	6	168.5	37	63
مجموع	**35004.5**	**55**	**36**	**9**	**5590.4**	**14**	**86**

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1996،2006،2011، 2014، رام الله، فلسطين، 1997، 2007، 2012، 2015، ص103، ص 76، ص110، ص 115.

يبين الجدول رقم (22) نسبة الأجور والرواتب ونسبة نفقات غير الأجور وصافي الإقراض من النفقات الجارية، حيث استحوذت نفقات الأجور والرواتب الجزء الأكبر من النفقات الجارية وتجاوزت تقريباً نصف إجمالي النفقات الجارية وبلغت نسبتها حوالي 55% من إجمالي النفقات الجارية خلال الفترة 1994-2013.

بينما بلغت نسبة نفقات غير الأجور تقريبا ثلث النفقات الجارية، وبلغت نسبتها حوالي 36% من إجمالي النفقات الجارية خلال نفس الفترة بينما نفقات صافي الإقراض بلغت حوالي 9%.

كذلك بلغت نسبة النفقات التطويرية حوالي 14% من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1994-2013 وهي نسبة منخفضة،

وبلغت نسبة النفقات التطويرية الممولة من الخزينة حوالي 14% بينما بلغت نسبة النفقات التطويرية المحولة من المساعدات 86%.

نستخلص من الجدول رقم (22) أن حجم ونسبة الإنفاق على المشاريع التطويرية الممولة من الخزينة منخفضة، ونسبة تمويلها من المساعدات مرتفعة، كذلك نسبة النفقات الجارية استحوذت على النسبة الأكبر من النفقات العامة، وكانت نفقات الأجور والرواتب هي النسبة الأعلى في النفقات الجارية.

ثالثاً- المنح والمساعدات ونسبة دعمها للموازنة العامة والمشاريع التطويرية في السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013

ساهمت المنح والمساعدات بشكل واضح في دعم موازنة السلطة وفي نفقاتها الجارية والتطويرية، وتعرفنا على أشكال النفقات وحجمها في النفقات العامة، وكان غالبيتها نفقات جارية كأجور ورواتب للموظفين العموميين، نتعرف على نسبة المساعدات المقدمة لدعم الموازنة العامة ولدعم المشاريع التطويرية.

حيث يوضح جدول رقم (23) حجم المنح والمساعدات الفعلية التي قدمت للسلطة الوطنية الفلسطينية منها لدعم الموازنة العامة ولدعم المشاريع التطويرية خلال الفترة 1994-2013.

جدول رقم(23)

المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبة دعم الموازنة العامة والمشاريع التطويرية خلال الفترة 1994-2013

(مليون دولار)

السنة	إجمالي المنح والمساعدات	نسبة دعم الموازنة من المساعدات %	نسبة دعم المشاريع التطويرية من المساعدات %
1994	132	35	65
1995	325	42	58
1996	366	56	44
1997	520	4	96
1998	530	2	98
1999	497	5	95
2000	510	11	89
2001	849	63	37
2002	697	67	33
2003	617	42	58
2004	353	100	00
2005	636	55	45
2006	1019	72	28
2007	1322	77	23
2008	1978	89	11
2009	1402	97	3
2010	1278	90	10
2011	978	83	17
2012	932	83	17
2013	1358	92	8
المجموع	**16299**	**69**	**31**

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1996،2006،2011، 2014، رام الله، فلسطين، 1997، 2007، 2012، 2015، ص103، ص 76، ص110، ص 115.

يتبين من الجدول رقم (23) أن المنح والمساعدات تنفق باتجاهين أساسيين الأول: دعم المشاريع التطويرية، أما الثاني: دعم الموازنة العامة للسلطة، وذلك منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993.

وقد استغلت السلطة هذا الدعم في إنشاء وبناء مؤسساتها المدنية والأمنية وبنيتها التحتية في مشاريع منها (شبكات المياه والكهرباء ومد الطرق وإنشاء المؤسسات التعليمية والصحية .. وغيرها).

يلاحظ من الجدول رقم (23) أن الفترة 1994-2000 منذ بداية قيام السلطة وحتي اندلاع انتفاضة الأقصى فقد استحوذت المشاريع التطويرية على الجزء الأكبر من المنح المساعدات. ونلاحظ نسبة الفرق بين دعم الموازنة العامة والمشاريع التطويرية خلال هذه الفترة من إجمالي المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

أما بعد انتفاضة الأقصى توجهت المنح والمساعدات بشكل واضح لدعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية ونلاحظ من الجدول رقم (23) أن خلال الفترة 2001-2013 استحوذت الموازنة العامة على الجزء الأكبر من المنح والمساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

كذلك نجد أن نسبة المنح والمساعدات لدعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013 بلغت حوالي 69% من المنح والمساعدات، أما نسبة المنح والمساعدات لدعم المشاريع التطويرية خلال نفس الفترة بلغت حوالي 31% من المنح والمساعدات الكلية وهي نسبة منخفضة.

خلاصة الفصل:

تعرض الفصل لواقع الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته المختلفة من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تبين أداء الاقتصاد الفلسطيني، والتحديات التي تعرض لها خلال مراحله المختلفة وخلص الفصل إلى النتائج التالية:

1- ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة وكان معدل نموه متذبذباً حسب واقع القطاعات الاقتصادية والظروف السياسية والاقتصادية المرتبطة به.

2- ارتفاع معدلات دخل الفرد مرتبطة بارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

3- انخفضت معدلات البطالة في السنوات الأولى لقيام السلطة، ثم ارتفعت في السنوات الأخيرة وذلك نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها السلطة.

4- تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي.

5- تواصل العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الفترة محل الدراسة ماعدا عام (2008) الذي شكل فائضاً محدوداً.

6- تأثرت الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل مباشر بحجم المنح والمساعدات وكانت نسبتها حوالي (42%) من الإيرادات العامة والمنح، بينما بلغت الإيرادات العامة للسلطة في الموازنة العامة حوالي (58%)، وهذا يبين انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات العامة. مما يؤدي إلى اعتماد السلطة على المنح والمساعدات أو الاقتراض لسد العجز في الموازنة العامة.

7- نسبة الأجور والرواتب هي الأعلى في النفقات الجارية، ونسبة النفقات الجارية هي الأعلى من إجمالي النفقات العامة والأعلى في الموازنة العامة، وبلغت حوالي (86%)، بينما استحوذت النفقات التطويرية على (14%) من إجمالي النفقات العامة.

8- ساهمت المنح والمساعدات في دعم الموازنة العامة للسلطة وكانت نسبة مساهمتها حوالي (69%) منها يذهب لدعم الموازنة العامة بينما فقط حوالي (31%) لدعم المشاريع التطويرية خلال الفترة 1994-2013.

الفصل الثالث

قياس أثر المنح والمساعدات على النمو الاقتصادي الفلسطيني

المبحث الأول : بناء النموذج والاختبارات القياسية.

المبحث الثاني: التفسير الاقتصادى لنتائج النموذج وتقييمها.

المبحث الثالث: البدائل المقترحة للاستخدام الامثل للمنح والمساعدات مستقبلاً.

مقدمة

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية، كما ويهتم بالعلاقات الاقتصادية كما هي قائمة في الواقع[1].

نستخدم في دراستنا النموذج القياسي لتحليل بيانات الدراسة، ويعرف بنموذج متجه الانحدار الذاتي، ويعتبر من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات والنموذج المستخدم له متطلبات يجب توفرها مثل استقرار السلاسل الزمنية وتحديد عدد فترات الإبطاء الزمني، ودراسة العلاقة السببية بين المتغيرات، وهناك مجموعة من الاختبارات لتحقيق هذه المتطلبات.

وأكثر الاختبارات أهمية اختبار تحليل مكونات التباين للتعرف علي مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج والذي يعود إلي خطأ التنبؤ في المتغير ذاته في المتغيرات الأخرى في نموذج (VAR)[2].

يتناول الفصل الثالث قياس أثر المنح والمساعدات علي النمو الاقتصادي الفلسطيني ويجتوي الفصل علي أربع مباحث هي:

المبحث الأول : بناء النموذج والاختبارات القياسية.

المبحث الثاني: التفسير الاقتصادى لنتائج النموذج وتقييمها.

المبحث الثالث: البدائل المقترحة للاستخدام الامثل للمنح والمساعدات مستقبلاً.

(1) عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة،2004، ص 4- 7

(2) عبد القادر محمد عطية نفس الصدر السابق ص 20.

المبحث الأول

بناء النموذج والاختبارات القياسية

يهدف استخدم النموذج القياسي في تحليل بيانات الدراسة، وقد تم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي حيث يعتبر من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات، وعن استخدام هذا النموذج يجب توفر استقرار السلاسل الزمنية وتحديد عدد فترات الإبطاء الزمني، ودراسة العلاقة السببية بين المتغيرات. لتحقيق الدراسة هدفها لابد من استخدام مجموعة من الاختبارات كاختبار جذر الوحدة وذلك لقياس مدي استقرار النموذج واستخدام اختبار ديكي – فولر المطور، واختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لتحقيق العدد الأمثل لفترات التباطؤ، واختبار الاستثناء علي فترات التباطؤ، إضافة لاختبار السببية لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات هل هي علاقة باتجاه واحد أم باتجاهين، وأكثر الاختبارات أهمية اختبار تحليل مكونات التباين. وذلك لقياس أثر المنح والمساعدات علي الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013 باستخدام نموذج متجه الانحدار VAR[1].

أولاً : تعريف النموذج القياسي:

يمكن تعريف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر الاقتصادية، أو رسم بعض السياسات الاقتصادية أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية[2].

ثانياً : النموذج القياسي (VAR):

قدم العالم Sims عام 1981 نموذجاً قياسياً يعُرف بنموذج متجه الانحدار، يعد نموذج (VAR) Vectorial Auto Regressive من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات، ويستفاد من النموذج في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية وكذلك في التنبؤ إذ يتفوق التنبؤ باستخدام نموذج (VAR) على ما في السلاسل الزمنية أحادية المتغير[3].

يعتمد بناء النموذج الرياضي على إحدى النظريات الاقتصادية، ويتم اختيار الصيغة الرياضية التي تتناسب والمتطلبات لتعطي نتائج أكثر دقة من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية، ويمكن اشتقاق المعادلات الرياضية واستخدامها في تحليل البيانات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية، لذلك تم استخدام نموذج (VAR) [4].

(1) عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة،2004، ص 20.

(2) عبد القادر محمد عطية، نفس المصدر السابق، ص 4.

(3) SIMS C. A. (1981) "Macroeconomics and Reality". Econometrica, n48: pp 1-48.

(4) عبد القادر محمد عطية، نفس المصدر السابق ص18.

وذلك لقياس أثر حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة من 1994_2013 على كلٍّ من الناتج المحلي الإجمالي، والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.

حيث يحتوي النموذج الرياضي على عدد من المعادلات الرياضية يُمكن أن تكون معادلة واحدة، أو أكثر، وشكل النموذج الرياضي المقترح في الدراسة على شكل معادلة على النحو التالي[1]:

$$\Phi(B)Y_t = \varepsilon_t$$

حيث أن : Y_t : متغير عشوائي ذو n بعد مستقر من المرتبة الثانية.

$\Phi(B)$ كثير حدود مصفوفي من الدرجة p بمعامل الإبطاء الزمني B يكتب كما يأتي:

$$\Phi(B) = \phi_0 - B\phi_1 - B^2\phi_2 - \ldots - B^p\phi_p$$

ϕ_0 : مصفوفة أحادية من المرتبة n

ε_t : المتغير العشوائي الأبيض ذو n بعد، مصفوفة تغايراته هي : Ω ويفسر هذا المتغير بأنه تجديد للمتغير العشوائي Y_t.

يمكن أيضا كتابة النموذج VAR على شكل مجموعة من المعادلات كما يأتي:

$$Y_{1t} = \phi_{11}^{(1)}Y_{1,t-1} + \ldots + \phi_{11}^{(p)}Y_{1,tt-p} + \ldots + \phi_{1n}^{(1)}Y_{n,t-1} + \ldots\phi_{1n}^{(p)}Y_{n,t-p} + \varepsilon_{1,t}$$

$$Y_{nt} = \phi_{n1}^{(1)}Y_{1,t-1} + \ldots + \phi_{n1}^{(p)}Y_{1,tt-p} + \ldots + \phi_{nn}^{(1)}Y_{n,t-1} + \ldots\phi_{nn}^{(p)}Y_{n,t-p} + \varepsilon_{n,t}$$

يظهر لنا أن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر Y_t على ماضيه وماضي العناصر الأخرى، حيث نري في هذه المعادلات نوعا من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات وأخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين هذه المتغيرات بالحسبان.

إن تقدير النموذج السابق يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل معادلة على حده الخصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها هي الخصائص المعتادة، إذا كان المتغير العشوائي Y_t مستقراً من المرتبة الثانية.

(1) SHUMWAY R.H. and STOFFER D.S. (2006) "Time Series Analysis and Its Applications". SPRINGER, New York. pp. 303-304.

ثالثاً: متطلبات النموذج

كل نموذج رياضي له متطلبات يجب الالتزام بها حتى نستطيع التوصل إلي نتائج رقمية دقيقة ونسب ذات دلالة إحصائية، حيث لا بد من فحص ثبات السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، حيث عند دراسة السلاسل الزمنية وخاصة التي تتناول الجوانب المالية والاقتصادية يلاحظ وجود اتجاهات عشوائية خلال عملية التحليل تجعل السلسلة غير مستقرة. ولإجراء عملية التحليل الإحصائي الصحيحة يتطلب معالجة السلسلة الزمنية وتحويلها إلى سلسلة مستقرة وأهم المتطلبات الواجب توافرها هي:

1- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوى جذر الوحدة.
2- تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج.
3- دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات.

رابعاً: الجانب النظري لمتطلبات النموذج:

1- الاستقرار: Stationarity

يعتبر استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل ذات أهمية عند إجراء التحليل الإحصائي، حيث يمكن للسلاسل الزمنية أن تكون غير مستقرة أو ساكنة، وإذا كانت السلسلة الزمنية المستخدمة غير مستقرة لابد من دراسة قوامها فقط في فترة زمنية محددة، وبالتالي كل مجموعة من بيانات السلسلة الزمنية تكون في فترات زمنية مختلفة، لا يمكن تقسيمها على فترات زمنية أخرى. نقول أن المتغير العشوائي Y_t إنه مستقر من المرتبة الثانية إذا كان التوقع الرياضي لـ Y_{t+h} ، Y_t هو نفسه من أجل كل t وكل عدد صحيح h وكذلك الأمر بالنسبة للتباين[1]:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+h})$$

$$V(Y_t) = V(Y_{t+h})$$

وإذا كان التباين المشترك لـ Y_t ، Y_{t+h}مستقلاً عن الزمن. أي إذا كان

$$\frac{d\left[Cov(Y_t, Y_{t+h})\right]}{dt} = 0$$

إن عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية يرجع في كثير من الأحيان إلى وجود جذر الوحدة، وقد اقترح Dicker & Fuller اختباراً يكشف وجود جذر الوحدة أو عدم وجودها.

A. اختبار ديكي- فولر D.F (Dickey & Fuller):

(1) Kirchg.ssner G. and Wolters J. (2007) "Introduction to Modern Time Series Analysis", SPRINGER-Verlag, Berlin Heidelberg. pp. 13-14.

يعتبر من أهم الاختبارات التي تستخدم في اختبار جذر الوحدة، ويعتمد على ثلاثة عناصر أساسية، صيغة النموذج وحجم العينة مستوى المعنوية، غير أن اختبار ديكي فولر (DF) لا يصبح ملائماً إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط السلاسل الزمنية، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقات المقدرة قد تكون مستقرة عندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF Augmented Dickey – Fuller)[1]. وبفرض أنه لدينا المتغير العشوائي X_t نقوم بحساب الانحدار الذاتي:

$$X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} a_i (X_{t-1} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

أي فرضيات الاختبار هي : $\rho = 1$ فيما إذا كانت ρ على قيمة D.F يقوم اختبار:

- قبول هذه الفرضية يعني قبول عدم الاستقرار ووجود جذر الوحدة $H_0 : \rho = 1$
- قبول هذه الفرضية يعني قبول الاستقرار وعدم وجود جذر الوحدة $H_1 : \rho < 1$

نحسب قيمة الاختبار t^* ثم نقوم بمقارنتها مع t الجدولية التي قدمها Dickey& Fuller، يمكن أن نضيف إلى المعادلة حداً ثابتاً أو حداً ثابتاً وانحداراً خطياً بالزمن بحسب طبيعة السلسلة الزمنية المدروسة، وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة[2]:

B. اختبار ديكي – فولر المطور .D.F A(Augmanted Dickey & Fuller)

يعتمد اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على نفس عناصر الاختبار السابق وهناك ثلاث صيغ للنموذج الذي يُمكن استخدامه في حالة (ADF)، الصيغة الأولى لا تحتوي على حد ثابت واتجاه زمني، والصيغة الثانية تحتوي على حد ثابت، أما الصيغة الثالثة تحتوي على حد ثابت واتجاهاً زمنياً وتتمثل خطوات الاختبار في ثلاث خطوات[3].

الأولى تقدير الصيغة الثالثة للنموذج ثم إجراء اختبار العرض، أما الثانية تقوم بتقدير الصيغة الثانية للنموذج، أما الثالثة تقوم بتقدير الصيغة الأولى للنموذج، وثم نختبر الفرض وفي اختبار ديكي فولر الموسع نقوم بحساب الانحدار.

يمكن حساب الانحدار من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} a_i (X_{t-1} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

(1) عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة،2004، ص 656-658.

(2) Dickey D. and Fuller W.(1979), " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, n74: pp .427-431.

(3) عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة،2004، ص 662-664.

حيث أن $\varphi = \rho - 1$

في هذه الحالة فرضيات الاختبار : $H_0 : \varphi = 0 \qquad H_1 : \varphi < 0$

إذا تبين لنا نتيجة الاختبار أن السلسلة غير مستقرة وتحوى جذر الوحدة نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولي $\Delta = (1 - B)$ ، ثم نقوم باختيار السلسلة الناتجة فإن لم تكن مستقرة نطبق المرشح الفروق الأولى مرة ثانية، ونعيد المحاولة حتى تصبح السلسلة مستقرة، ونشير هنا أيضا إلى أنه يمكن أن نضيف إلى المعادلة السابقة حداً ثابتاً أو انحداراً خطياً بالزمن وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة[1].

2- تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني في نموذج (VAR)

لا بد من تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ وذلك لحساسية نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني، وتبين أن جميع المعايير اختارت خمس فترات تباطؤ زمنية، حيث من آلية اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني تعتمد على طبيعة ودورية البيانات المستخدمة في التحليل[2].

A. معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE (Final Predictor Error Criterion)

يعد من المعايير المهمة في تحديد الرتبة المناسبة للنموذج، يمثل مقياس خطأ التنبؤ النهائي ويعرف على أنه تباين خطأ التنبؤ لفترة قادمة[3].

وهو يعطى من العلاقة

$$\mathrm{FPE} = \left[\frac{\mathrm{N} + \mathrm{P} - \mathrm{n}}{\mathrm{n} - \mathrm{Pn}}\right]^{n} . \det \Omega(p)$$

حيث أن Ω : مصفوفة التباينات والتغايرات المقدرة للبواقي

n : عدد المتغيرات الداخلية N : عدد المشاهدات الكلية

نقوم بحساب FPE المتعلقة بالقيم المتتالية لـ P حتى $\mathrm{K} = \frac{N}{10}$ على الأكثر ومن ثم تحدد قيمة FPE الأصغر وأخذ عدد مدد التباطؤ الزمني منها أي[1]:

$$\mathrm{FPE}(\mathrm{P}_0) = \underset{p=1}{\overset{k}{\mathrm{M}}}\mathrm{in}\mathrm{FPE}(\mathrm{P})$$

(1) Dickey D. and Fuller W.(1981) 'The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,n49: pp .1057-1072

(2) احمد ملاوي، مرام المنسي، أثر العولمة الاقتصادية علي انتاجية العمل في الاردن، دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، العدد2، 2015، ص 402.

(3) محاسن صالح، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد22، عام 2012، ص 128.

B. معيار اكاكي للمعلومات AKAIKA (Akaikes Information Criterion)

يعتبر هذا المعيار ذو أهمية لأن من خلاله قدمت المعلومات لاختبار الرتبة الملائمة للنموذج من بين عدة نماذج بحيث تقابله الرتبة المناسبة أقل قيمة لمعايير (AIC) وتمثل الرتبة الأكثر ملائمة[2]. وهو يعطى من العلاقة:

$$AIC(P) = Log(\det \Omega(p)) + 2(\frac{n^2 p}{N})$$

الرموز لها نفس المعني المشار إليه سابقاً نختار بعد ذلك P_0 التي تحقق العلاقة:

$$AIC(P_0) = \underset{p=1}{\overset{k}{M}}\text{in}AIC(P)$$

C. معيار المعلومات البايزية BIC (BIC Information Criterion)

وهو يعطى من العلاقة: $BIC(P) = Log(\det \Omega(p)) + \left[\frac{n^2.P.\log N}{N}\right]$

ثم نأخذ عدد فترات التباطؤ الزمني بحيث تحقق: $BIC(P_0) = \underset{p=1}{\overset{k}{M}}\text{in}BIC(P)$

D. معيار المعلومات HQIC (Hannan&Quinn Information Criterion)

وهو يعطى من العلاقة: $HQIC(P) = Log(\det \Omega(p)) + \left[2n^2 Pc\frac{\log.\log N}{N}\right]$

حيث n :تمثل مؤشر لقوة المعيار ونعتبره مساوياً 2 في التطبيق العملي، ثم نأخذ عدد مدد التباطؤ الزمني بحيث تحقق: $HQIC(P_0) = \underset{p=1}{\overset{k}{M}}\text{in}HQIC(P)$

يمكن أن نحصل في التطبيق العملي على نتائج مختلفة من هذه المعايير في هذه الحالة نقوم باختيار التباطؤ الزمني الذي حصلنا عليه في العدد الأكبر من المعايير.

3- اختبار جرينجر للسببية:

يعتبر اختبار جرينجر للسببية من الاختبارات الأولى التي ظهرت في مجال تحليل السلاسل الزمنية، إذ يعمل على اختبار وجود العلاقة السببية ما بين متغيرين واتجاه وطبيعة هذه العلاقة إن وجدت

(1) HENIN P.Y. (1989), "Bilans et essais sur la non-Stationnarité des séries Macroéconomiques" revue d' économie politique – n5-pp 661-691.

(2) محاسن صالح، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد22، عام 2012، ص 128.

(أحادية أو ثنائية)، وقد أعطى هذا الاختبار المبدأ الأساسي لنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) على اعتبار أن اختبار جرينجر للسببية عامل المتغيرات بنفس الطريقة، بحيث يبيّن العلاقة بين كل متغيرين من متغيرات الدراسة من خلال تقدير أحد المتغيرين على التباطؤات الزمنية للمتغير نفسه والتباطؤات الزمنية للمتغير الآخر باستخدام نفس فترة التباطؤ الزمني، على اعتبار أن الأحداث في الماضي تؤثر في الأحداث الحالية وأدخل مفهوم Granger السببية في الاقتصاد القياسي عام 1969، وهذا المفهوم يسمح بالتمييز بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية[1]:

نقول عن المتغير العشوائي X إنه يسبب المتغير العشوائي Y إذا كانت هناك معلومات في ماضي X مفيدة في التنبؤ بـ Y وهذه المعلومات غير موجودة في ماضي Y.

لدينا هنا مسلمتان هما[2]:

1. السببية لا تطبق إلا على متغيرات عشوائية.
2. الماضي والحاضر يمكن أن يسبب المستقبل والعكس غير ممكن.

فإذا رمزنا للمعلومات المحتواة في ماضي السياق العشوائي X, Y على التوالي كما يأتي:

$$\tilde{X}_t = \left(X_t, X_{t-1,\dots}\right)$$
$$\tilde{Y}_t = \left(Y_t, Y_{t-1,\dots}\right)$$

ورمزنا لخطأ التنبؤ بالاعتماد على المعلومات المتوفرة كما يأتي :

$$e\,(X/\inf) = X - E(X/\inf)$$
$$e\,(Y/\inf) = Y - E(Y/\inf)$$

يعتمد Granger على تباين خطأ التنبؤ $V[e]$ لدراسة السببية فهو يرى أنه كلما كان هذا التباين ضعيفا كان المتغير مفسراً تفسيراً جيداً وبناء على ذلك فهو يميز بين أربعة أنواع من السببية:

1. السببية وحيدة الاتجاه : نقول أن X تسبب Y إذا تحققت المتراجحة التالية:

$$\mathrm{v}\left[\mathrm{e}\left(Y_t / \tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_{t-1}\right)\right] < \mathrm{v}\left[\mathrm{e}\left(Y_t / \tilde{Y}_{t-1}\right)\right]$$

وهذا يعني أن ماضي X يحسن من تنبؤ Y في اللحظة t وهو أفضل من الاعتماد فقط على ماضي Y.

(1) احمد ملاوي، مرام المنسي، أثر العولمة الاقتصادية علي انتاجية العمل في الاردن، دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، العدد2، 2015، ص 400.

(2) GOURIEROUX C. et MONFORT A., (1990) "Séries Temporelles et Modèles Dynamiques " Ed. Economica-Paris. pp. 442-446.

2. السببية بالاتجاهين: وهي تعني أن X يسبب Y و Y تسبب X ويكون لدينا المتراجحات الآنية محققة:

$$v\left[e\left(Y_{t,}/\tilde{Y}_{t-1},\tilde{X}_{t-1}\right)\right]<v\left[e\left(Y_{t,}/\tilde{Y}_{t-1}\right)\right]$$

$$v\left[e\left(X_{t,}/\tilde{X}_{t-1},\tilde{Y}_{t-1}\right)\right]<v\left[e\left(X_{t,}/\tilde{X}_{t-1}\right)\right]$$

وهذا يعني أن ماضي X يحسن من تنبؤ Y وأن ماضي Y يحسن تنبؤ X

3. السببية الآنية: وهي تعني أن القيمة الحالية لـ X تسبب القيمة الحالية لـ Y وتكون المتراجحة الآنية محققة:

$$v\left[e\left(Y_{t,}/\tilde{Y}_{t-1},\tilde{X}_{t}\right)\right]<v\left[e\left(Y_{t,}/\tilde{Y}_{t-1},\tilde{X}_{t-1}\right)\right]$$

4. السببية المتباطئة (الآجلة): القيم الماضية لـ X تسبب القيمة الحاضرة لـ Y ومن ثم تكون المتراجحة الآنية محققة:

$$v\left[e\left(Y_{t,}/\tilde{Y}_{t-1},\tilde{X}_{t-m}\right)\right]<v\left[e\left(Y_{t,}/\tilde{Y}_{t-1},\right)\right]$$

خطوات اختبار السببية Granger [1]:

1. نقوم بتقدير المعادلة التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

$$Y_t=\Phi_1(B)Y_t+\Phi_2(B)X_t+\varepsilon_t$$

حيث أن : $\Phi_1(B)=\sum_{i=1}^{p}\Phi_{1i}B^i$, $\Phi_2(B)=\sum_{=1}^{q}\Phi_{2i}B^i$

ثم نحسب مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها : SCR1

2. نقوم بتقدير المعادلة الآتية: $Y_t=\Phi_1(B)Y_t+\varepsilon_t$

ثم نحسب مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها : SCR2

3. نحسب إحصائية الاختبار FC من العلاقة :

$$FC=\frac{(SCR2-SCR1)/P}{SCR1/(M-N)}$$

(1) LARDIC S. et MIGNON V. ,(2002) "Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières" Ed. Economica-Paris. pp. 99-101.

حيث أن : $N = P + q + 2$, $M = T - Max(p,q)$

T: عدد المشاهدات P: عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الداخلية

q:عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الخارجية

4. نضع فرضية العدم H_0 التي تقول إن X_t لا تسبب Y_t ثم نقارن FC المحسوبة مع الجدولية $F\alpha$ ونقبل فرضية العدم إذا كان: $FC < F\alpha(P,(M-N))$.

خامسا: المتغيرات وبياناتها الداخلة في النموذج والاختبار.

1. متغيرات النموذج: لتقييم أثر المنح والمساعدات علي النمو الاقتصادي الفلسطيني يمكن قياس ذلك من خلال معرفة أثر المتغير المستقل علي المتغير التابع وفي الدراسة يمكن تحديد المتغيرات وهي:

المتغيرات التابعة: الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.
المتغيرات المستقلة المفسرة: المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

2. **البيانات الداخلة في النموذج**

جمع البيانات: اعتمدت طريقة جمع البيانات من مصادرها الرسمية، لمعرفة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع عبر سلسلة زمنية وقياس أثرها. وتغطي البيانات الفترة الممتدة بين عامي 1994– 2013، وهي الفترة الممتدة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أحدث فترة زمنية يمكن الحصول على بياناتها.

حيث أن البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات توجد في ملحق رقم (1)، وملحق رقم (2) في الملاحق، كما توجد بيانات الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة والمنح والمساعدات في ملحق رقم (16) في الملاحق، وهي عبارة عن بيانات المتغيرات الداخلة في النموذج والاختبارات القياسية للتأكد من صحتها، وخضعت للعديد من الاختبارات القياسية لمعالجتها لتكون من نفس الدرجة في حالة الحاجة لذلك، ويمكن استخدام برنامج التحليل الإحصائي (E–views)[1].

مصدر البيانات: تعتمد الدراسة على بيانات ومعلومات من مصادر مختلفة أهمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبيانات الحسابات القومية وبيانات التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية وبيانات وزارة المالية الفلسطينية، وبيانات صندوق النقد الدولي (IMF)، وبيانات البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تشمل هذه المصادر على البيانات المتعلقة بحجم ومصادر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

(1) عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة،2004، ص 658-664.

المبحث الثاني

التفسير الاقتصادي لنتائج النموذج وتقييمها

تتطلب دراسة حجم المنح والمساعدات وأثرها علي الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات الفلسطيني، اختبارات قياسية لقياس هذا الأثر، واستخدام هذه الاختبارات القياسية يتطلب توفير بيانات واقعية يمكن قياسها في الدراسة، وكي يتحقق هدف الدراسة لابد من اختبار فرضيات الدراسة من خلال مجموعة من الاختبارات القياسية للوصول إلي نتائج موضوعية، ومن أبرز الاختبارات القياسية لتقييم أثر المنح والمساعدات علي الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية هي:

أولا: اختبار ديكي –فولر الموسع

لقد استخدمت معظم الدراسات الاقتصادية التي تعاملت مع السلاسل الزمنية طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بدون اختبار مدى سكون المتغيرات المستعملة في النماذج القياسية، وهذا يؤدي إلى نتائج مضللة، مما قد يؤدي بالتالي إلى ظهور الكثير من المشكلات الإحصائية المعروفة في مثل النماذج التقليدية[1].

لهذا تم قياس مدى استقرار متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF). **يوضح جدول رقم (24)** نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع لمتغير الناتج المحلي الإجمالي والمنح والمساعدات.

الجدول رقم (24)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للمنح والمساعدات الناتج المحلي الاجمالي

اختبار الاستقرار									
Variables	Level			1st Difference			2nd Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
GDP	-3.866	0.009	stationary	-	-	-	-	-	-
HELP	0.279	0.907	No stationary	-4.795	0.022	Stationary	-	-	-

ويُلاحظ من الجدول رقم (24) أن متغير الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومتغير المنح والمساعدات كمتغير مستقل، استقرت على مستويات متعددة. حيث أستقر متغير الناتج الإجمالي المحلي (DGP) عند المستوى الأول، بينما استقر متغير المنح والمساعدات (HELP) على الفرق الأول، حيث كان مستوى الدلالة أقل من 5%.

(1) احمد ملاوي، مرام المنسي، أثر العولمة الاقتصادية علي انتاجية العمل في الاردن، دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، العدد2، 2015، ص399.

كما يوضح جدول رقم (25) نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع لمتغير المنح والمساعدات ومتغير الموازنة العامة .

الجدول رقم (25)

نتائج اختبار ديكي –فولر الموسع (ADF) للمنح والمساعدات والموازنة العامة

اختبار الاستقرار									
Variables	Level			1st Difference			2nd Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
Budget	−0.564	0.857	No stationary	−4.438	0.0031	Stationary	–	–	–
HELP	0.279	0.907	No stationary	−4.795	0.022	Stationary	–	–	–

ويُلاحظ من الجدول رقم (25) أن متغير الموازنة العامة (Budget) ومتغير المنح والمساعدات (Help) استقرت على مستويات متعددة. حيث استقر متغير الموازنة العامة عند المستوى الأول. فيما استقر متغير المنح والمساعدات (HELP) على الفرق الأول، حيث كان مستوى الدلالة أقل من 5%.

كذلك يوضح يوضح جدول رقم (26) نتائج اختبار ديكي– فولر الموسع للمنح والمساعدات وميزان المدفوعات الفلسطيني.

الجدول رقم (26)

نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) للمنح والمساعدات وميزان المدفوعات

اختبار الاستقرار									
Variables	Level			1st Difference			2nd Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
Balance	−2.991	0.053	No stationary	−4.528	0.002	Stationary	–	–	–
HELP	0.279	0.907	No stationary	−4.795	0.022	Stationary	–	–	–

يُلاحظ من الجدول رقم (26) أن متغير المنح والمساعدات ومتغير ميزان المدفوعات استقرت على مستويات متعددة. واستقر متغير ميزان المدفوعات (Balance) عند المستوى الأول. بينما استقر متغير المنح والمساعدات (HELP) على الفرق الأول، حيث كان مستوى الدلالة أقل من 5%.

ثانيا: اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني:

لا بد من تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني اللازمة للإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ وذلك لحساسية نتائج اختبار لعدد فترات التباطؤ الزمني، وتبين أن جميع المعايير اختارت خمس فترات تباطؤ زمنية، حيث من آلية اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني تعتمد على طبيعة ودورية البيانات المستخدمة في

التحليل[1]. ولاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ تم اللجوء لمعياري Akaike Information Criterion (AIC) &Schwartz Information Criterion(SIC).

يوضح جدول رقم (27) ما هو العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني للمنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية .

الجدول رقم (27)

اختبار عدد فترات التباطؤ للفترة الكلية للمنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
33.95654	34.05195	33.95754	1.92e+12	NA	-252.6816	0
33.45379	33.74002	33.45680	1.17e+12	12.40885	-244.9260	1
33.05117	33.52823	33.05620	8.21e+11	9.339371	-237.9215	2
33.02484	33.69273	33.03188	8.88e+11	4.461202	-233.7391	3
29.78857	30.64728	29.79762	4.34e+10	22.60557*	-205.4822	4
28.35113*	29.40066*	28.36219*	1.60e+10*	7.875054	-190.7164	5

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (27) وبعد إجراء اختبار فترات التباطؤ الزمني تبين أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني للمنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية هو 5 فترات زمنية.

كما يوضح جدول رقم (28) ما هو العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني للمنح والمساعدات والموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الجدول رقم (28)

اختبار فترات التباطؤ للفترة الكلية للمنح والمساعدات والموازنة العامة

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
30.73582	30.83124	30.73683	7.66e+10	NA	-228.5262	0
29.54785	29.83409	29.55087	2.36e+10	20.63154	-215.6315	1
29.68700	30.16406	29.69203	2.84e+10	3.921725	-212.6902	2
28.19737	28.86526	28.20441	7.11e+09	16.16760*	-197.5331	3
27.86526	28.72397	27.87431	6.35e+09	5.180632	-191.0573	4
27.23885*	28.28838*	27.24991*	5.27e+09*	4.630933	-182.3743	5

حيث يُلاحظ من خلال الجدول رقم (28) أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني للمنح والمساعدات والموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية هو 5 فترات زمنية.

(1) احمد ملاوي، مرام المنسي، أثر العولمة الاقتصادية علي انتاجية العمل في الاردن، دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، العدد2، 2015، ص 402.

كما يوضح جدول رقم (29) ما هو العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني للمنح والمساعدات وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الجدول رقم (29)

اختبار فترات التباطؤ الفترة الكلية للمنح والمساعدات وميزان المدفوعات

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
25.57537	25.67078	25.57637	4.39e+08	NA	-189.8228	0
25.22122	25.50746	25.22424	3.12e+08	10.62564	-183.1818	1
25.44139	25.91846	25.44642	4.07e+08	3.111462	-180.8482	2
24.91383	25.58171	24.92086	2.67e+08	8.471131	-172.9065	3
24.15110	25.00981	24.16015	1.55e+08	7.764311	-163.2011	4
22.25210*	23.30163*	22.26316*	35951247*	9.721289*	-144.9737	5

حيث يُلاحظ من خلال الجدول رقم (29) وبعد إجراء اختبار فترات التباطؤ الزمني أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني للمنح والمساعدات وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية هو 5 فترات زمنية.

ثالثا: اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ

يُعتبر 5 فترات زمنية من فترات التباطؤ كبير بالنسبة لسلسلة زمنية سنوية، وبالتالي نستخدم اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ لتحديد فترة زمنية مناسبة. وبالاعتماد على معيار Chi-squared test statistics for lag exclusion، تم استخدام اختبار الاستثناء علي فترات التباطؤ الزمني لتحديد العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني.

يوضح جدول رقم (30) اختبار الاستثناء للفترة الكلية للناتج المحلي الإجمالي وللمنح والمساعدات لتحديد الفترة الزمنية المناسبة.

الجدول رقم (30)

اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الكلية للمنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي

Chi-squared test statistics for lag exclusion:
Numbers in [ ] are p-values

Joint	HELP	GDP	
20.71639 [0.000360]	11.94178 [0.002552]	8.325106 [0.015568]	Lag 1
18.46065 [0.001003]	2.670207 [0.263131]	14.41054 [0.000743]	Lag 2
4	2	2	Df

يتضح من الجدول رقم (30) أن العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني للناتج المحلي الإجمالي والمنح والمساعدات هو فترة تباطؤ زمني مقدار 2 وحدة زمنية.

كما يوضح جدول رقم (31) اختبار الاستثناء للفترة الكلية للمنح والمساعدات والموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الجدول رقم (31)

اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الكلية للمنح والمساعدات والموازنة العامة

Chi-squared test statistics for lag exclusion:
Numbers in [ ] are p-values

Joint	HELP	BUDGET	
15.36921 [0.003994]	13.50344 [0.001169]	7.461957 [0.023969]	Lag 1
5.619616 [0.229414]	3.371709 [0.185286]	0.530537 [0.767000]	Lag 2
4	2	2	Df

يتضح من الجدول رقم (31) أن العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني للمنح والمساعدات والموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية هي فترة تباطؤ زمني مقدار 2 وحدة زمنية.

كذلك يوضح جدول رقم (32) اختبار الاستثناء للفترة الكلية للمنح والمساعدات وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الجدول (32)

اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الكلية للمنح والمساعدات وميزان المدفوعات

Included observations: 18

Chi-squared test statistics for lag exclusion:
Numbers in [ ] are p-values

Joint	HELP	BALANCE	
12.05251 [0.016965]	11.86333 [0.002654]	2.789681 [0.247873]	Lag 1
3.951039 [0.412673]	2.433066 [0.296255]	2.557464 [0.278390]	Lag 2
4	2	2	Df

يتبين من الجدول رقم (32) أن العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني للمنح والمساعدات وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية هو فترة تباطؤ زمني مقدارها 2 وحدة زمنية.

رابعاً: اختبار السببية (Causality Test)

لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي وكذلك العلاقة السببية بين باقي متغيرات النموذج، حيث من الممكن أن تكون علاقة أحادية الاتجاه أو تكون علاقة تبادلية الاتجاه، فقد تم اللجوء إلى استخدام اختبار جرينجر للسببية.

يوضح الجدول رقم (33) نتائج اختبار السببية باستخدام فترة تباطؤ زمني واحدة لتحيد العلاقة بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الجدول رقم (33)

نتائج اختبار العلاقة السببية بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.2544	1.52351	18	GDP does not Granger Cause HELP
0.0383	4.23764		HELP does not Granger Cause GDP

يتبين من الجدول رقم (33) عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين متغير المنح والمساعدات ومتغير الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن العلاقة السببية بينهما أحادية الاتجاه unidirectional تتجه من المنح والمساعدات إلى الناتج الإجمالي المحلي عند مستوى معنوية 5%.

كما يوضح الجدول رقم (34) نتائج اختبار السببية باستخدام فترة تباطؤ زمني واحدة للمنح والمساعدات والموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الجدول رقم (34)

نتائج اختبار العلاقة السببية بين المنح والمساعدات والموازنة العامة

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0051	7.42193	18	HELP does not Granger Cause budget
0.1105	2.62197		budget does not Granger Cause HELP

يتبين من الجدول رقم (34) عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين المتغيرات، متغير المنح والمساعدات والموازنة العامة. حيث أن العلاقة السببية أحادية الاتجاه unidirectional تتجه من المنح والمساعدات إلى الموازنة العامة عند مستوى معنوية 5%.

كذلك يوضح الجدول رقم (35) نتائج اختبار السببية باستخدام فترة تباطؤ زمني واحدة للمنح والمساعدات ولميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الجدول رقم (35)

نتائج اختبار العلاقة السببية بين المنح والمساعدات وميزان المدفوعات

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0041	6.31213	18	HELP does not Granger Cause BALANCE
0.3739	1.06220		BALANCE does not Granger Cause HELP

يتبين من الجدول رقم (35) عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين متغير المنح والمساعدات وميزان المدفوعات. حيث أن العلاقة السببية أحادية الاتجاه unidirectional تتجه من المنح والمساعدات إلى ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 5%.

خامساً: تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

يُستخدم هذا الاختبار بهدف التعرف على مقدار الخطأ في التباين لكل متغير العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى في نموذج VAR[1]. وعند تطبيق هذا الاختبار لتحليل مكونات التباين لمتغير المنح والمساعدات علي الناتج المحلي الإجمالي تم الوصول إلي نتائج تحليل مكونات التباين كما يوضح ذلك جدول رقم (36).

الجدول رقم (36)

اختبار مكونات التباين لمتغير المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي

Variance Decomposition of GDP:			
HELP	GDP	S.E.	Period
0.000000	100.0000	1775.724	1
0.005448	99.99455	5770.446	2
0.647256	99.35274	11942.58	3
6.584351	93.41565	16545.25	4
25.69289	74.30711	20973.05	5
5.827897	94.17210	73472.72	6
0.904605	99.09539	194553.6	7
1.672288	98.32771	344395.5	8
14.53183	85.46817	402554.9	9
15.55137	84.44863	838171.7	10

يبين الجدول رقم (36) نتائج استخدم أداة تحليل التباين للتعرف على مقدار الخطأ في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج، وقد أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول

(1) احمد ملاوي، مرام المنسي، أثر العولمة الاقتصادية علي انتاجية العمل في الاردن، دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، العدد2، 2015، ص 404.

رقم (36) أن متغير الناتج الإجمالي المحلي يفسر 100% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 99.9% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه. كما أن متغير المنح والمساعدات يفسر حوالي 15.55%من أخطاء التباين في الفترة العاشرة وتزايدت القدرة التفسيرية لمتغير المنح والمساعدات في الفترة الخامسة لتصل إلى نحو 25.69% من أخطاء التباين.

بينما تراجعت القدرة التفسيرية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 74.30%. في الفترة الخامسة، ونجد أن متغير الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو 84.44% من أخطاء التباين تعزى للمتغير نفسه فيما فسر متغير المنح والمساعدات حوالي 15.55% من أخطاء التباين في الفترة العاشرة.

وبناء عليه أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين أن القدرة التفسيرية للمتغير المنح والمساعدات Help مقبولة، حيث كانت في السنة العاشرة حوالي 15.55% من أخطاء التباين للمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي GDP.

كما يوضح الجدول رقم (37) نتائج اختبار لتحليل مكونات التباين لمتغير المنح والمساعدات علي الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الجدول رقم (37)

اختبار مكونات التباين لمتغير المنح والمساعدات والموازنة العامة

Variance Decomposition of spending

HELP	Budget	S.E.	Period
0.000000	100.0000	399.5165	1
2.520375	97.47962	502.4603	2
3.252089	96.74791	605.4487	3
13.179449	86.82055	676.2882	4
14.950171	85.04983	728.3224	5
13.809996	86.19000	768.2700	6
13.756758	86.24324	801.4490	7
12.742408	88.25759	829.6877	8
12.728149	88.27185	853.5351	9
14.707737	85.29226	873.4488	10

يبين الجدول رقم (37) نتائج اختبار تحليل مكونات التباين حيث أن متغير الموازنة العامة يُفسر 100% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 97.47% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه. بينما كانت أقل قدرة تفسيرية للمنح والمساعدات في الفترة الثانية وقد بلغت 2.5% من أخطاء التباين.

كما أن متغير المنح والمساعدات يفسر حوالي 14.70%من أخطاء التباين، في الفتر العاشرة وتزايدت القدرة التفسيرية لمتغير المنح والمساعدات في الفترة الخامسة لتصل إلى نحو 14.95% من أخطاء التباين بينما تراجعت القدرة التفسيرية لمتغير الموازنة العامة لتصل إلى 85% في الفترة الخامسة.

وفي الفترة العاشرة نجد أن نحو 85.29% من أخطاء التباين تعزى للمتغير نفسه فيما فسر متغير المنح والمساعدات حوالي 14.70% من أخطاء التباين.

وبناء عليه أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين أن القدرة التفسيرية لمتغير المنح والمساعدات help مقبولة حيث كانت في السنة العاشرة حوالي 14.70% من أخطاء التباين للمتغير التابع الموازنة العامة budget.

كذلك يوضح الجدول رقم (38) نتائج اختبار تحليل مكونات التباين لمتغير المنح والمساعدات علي ميزان المدفوعات للسلطة الوطنية اللسطينية.

الجدول رقم (38)

اختبار مكونات التباين لمتغير المنح والمساعدات وميزان المدفوعات

Variance Decomposition of BALANCE:

HELP	BALANCE	S.E.	Period
0.000000	100.0000	44.94551	1
6.098640	93.90136	48.82976	2
6.070194	93.92981	49.23838	3
7.069910	92.93009	50.72528	4
7.972790	92.02721	51.11193	5
8.077616	91.92238	51.17162	6
8.063778	91.93622	51.21849	7
8.064573	91.93543	51.22056	8
8.079723	91.92028	51.23025	9
8.101113	91.89889	51.24080	10

يبين الجدول رقم (38) نتائج اختبار تحليل مكونات التباين، حيث أن متغير ميزان المدفوعات يفسر 100% من أخطاء التباين وتعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى بينما 93% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه.

كما أن متغير المنح والمساعدات يفسر حوالي 8.1%من أخطاء التباين في الفترة العاشرة وتراجعت القدرة التفسيرية لمتغير المنح والمساعدات في الفترة الثانية وبلغت حوالي 6.0%% من أخطاء التباين، بينما زادت القدرة التفسيرية لمتغير ميزان المدفوعات لتصل إلى 93.9% في الفترة الثانية.

وتراجع متغير ميزان المدفوعات في الفترة العاشرة وبلغ نحو 91.9% من أخطاء التباين تعزى للمتغير نفسه فيما فسر متغير المنح والمساعدات حوالي 8.1% من أخطاء التباين في الفترة العاشرة. وبناء عليه أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين أن القدرة التفسيرية لمتغير المنح والمساعدات help مقبولة حيث كانت في السنة العاشرة حوالي 8.1% من أخطاء التباين للمتغير التابع ميزان المدفوعات balance.

سادساً: دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function):

هي الأداة المهمة في تحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات نموذج الانحدار الذاتي وتبين دالة الاستجابة لرد الفعل مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمات غير متوقعة في حدود الخطأ للمتغيرات مقدارها انحراف معياري واحد[1]. ويتتبع هذا الاختبار المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات الدراسة.

يوضح شكل رقم (1) في ملحق الاشكال مدى استجابة المنح والمساعدات كمتغير مستقل جراء حدوث صدمة في المتغير التابع الناتج الإجمالي المحلي. وقد أظهر الاختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

كما يوضح شكل رقم (2) في ملحق الأشكال مدى استجابة المنح والمساعدات كمتغير مستقل جراء حدوث صدمة في المتغير التابع الموازنة العامة. وقد أظهر الاختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

كذلك يوضح شكل رقم (3) في ملحق الأشكال مدى استجابة المنح والمساعدات كمتغير مستقل جراء حدوث صدمة في المتغير التابع ميزان المدفوعات. وقد أظهر الاختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

سابعاً: تقدير نموذج (Var Model):

بالنظر إلى نتائج اختبار السببية في جدول (33) وقيم معايير عدد مدد التباطؤ الزمني في جدول (27) ونتيجة اختبار الاستثناء على فترات الإبطاء الزمني في جدول (30)، ومن أجل التوافق بينهما نستخدم فجوتين زمنيتين عند تقدير نموذج Var كما تشير المعايير المستخدمة، ويعطي الجدول رقم (3) في ملحق الجداول نتائج تقدير نموذج var للناتج المحلي الإجمالي وللمنح والمساعدات.

كما بالنظر إلى نتائج اختبار السببية في جدول (34) وقيم معايير عدد مدد التباطؤ الزمني في جدول (28) ونتيجة اختبار الاستثناء على فترات الإبطاء الزمني في جدول (31)، ومن أجل التوافق بينهما نستخدم فجوتين زمنيتين عند تقدير نموذج Var كما تشير المعايير المستخدمة، ويعطي الجدول (7) في ملحق الجداول نتائج تقدير نموذج var للمنح والمساعدات والموازنة العامة.

كذلك بالنظر إلى نتائج اختبار السببية في جدول رقم (35) وقيم معايير عدد مدد التباطؤ الزمني في جدول (29) ونتيجة اختبار الاستثناء على فترات الإبطاء الزمني في جدول (32)، ومن أجل التوافق

(1) احمد ملاوي، مرام المنسي، أثر العولمة الاقتصادية علي انتاجية العمل في الاردن، دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، العدد2، 2015، ص 405.

بينهما نستخدم فجوتين زمنيتين عند تقدير نموذج Var كما تشير المعايير المستخدمة، ويعطي الجدول رقم (12) في ملحق الجداول نتائج تقدير نموذج var للمنح والمساعدات وميزان المدفوعات.

ثامناً: التحقق من اختبارات البواقي:

للتحقق من صحة النموذج لابد من التحقق من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتياً باستخدام التوزيع الإحتمالي والارتباط الذاتي.

وتبين نتيجة استخدام اختبار Jarque - Bera في الجدول رقم (5) في ملحق الجداول أن التوزيع الاحتمالي للبواقي يتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة 5%. كما يتبين أن نتائج اختبار الارتباط الذاتي باستخدام اختبارLjung -Box في الجدول رقم (6) في ملحق الجداول بعدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى دلالة 5%. تبين أرقام ملاحق الجداول العلاقة بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الاجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

كما تُبين نتيجة استخدام اختبار Jarque-Bera في الجدول رقم (9) في ملحق الجداول أن التوزيع الاحتمالي للبواقي يتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة 5%. وكانت نتائج اختبار الارتباط الذاتي عند استخدام اختبارLjung –Box كما تظهر في الجدول (10) في ملحق الجداول عدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى دلالة 5%. تبين أرقام ملاحق الجداول السابقة العلاقة بين المنح والمساعدات والموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

كذلك عند خلال استخدام اختبارJarque-Bera يظهر في الجدول رقم (13) في ملحق الجداول أن التوزيع الاحتمالي للبواقي يتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة 5%. كما يتبين من نتائج اختبار الارتباط الذاتي وباستخدام اختبار Ljung –Box في الجدول رقم (14) في ملحق الجداول عدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى دلالة 5%. كما وتبين أرقام ملاحق الجداول السابقة العلاقة بين المنح والمساعدات ميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.

تاسعاً: تقييم نتائج اختبارات التحليل القياسي

بينت الدراسة بعد عملية تحليل البيانات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات وعلاقتها بالمنح والمساعدات، تبين أن هناك تأثيراً من المنح والمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقبل تقييم أثر المنح والمساعدات علي الناتج المحلي الإجمالي سوف نستعرض نتائج التحليل القياسي للبيانات المرتبطة بالمتغيرات الداخلة في الدراسة.

1- نتائج الاختبارات القياسية

تم الاستعانة في تحليل بيانات المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات بأدوات واختبارات كان من أهمها اختبار مكون التباين وكذلك دالة الاستجابة وردة الفعل، نظراً لاعتبار الخطأ المقدر لكل انحدار يؤثر في أخطاء الانحدارات الأخرى عن طريق المتغير التابع في هذه المعادلة على اعتبار أنه يصبح متغيراً مفسراً في المعادلة الأخرى. هذا الارتباط المتزامن للأخطاء يجعل من الصعب تفسير معلومات النموذج مما دفع إلى استخدام اختبار تحليل مكونات التباين والمعروف بكونه حساساً لتركيب متغيرات النموذج[1].

لذلك يجب اختيار أكبر عدد ممكن من فترات التباطؤ التي تسمح بأكبر قدر من التأثير المتبادل بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات، وبين المتغير المستقل المنح والمساعدات حيث تم الاستعانة بمعيار (أكايك) وكذلك اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية، أيضاً تم استخدام اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الزمني لاختيار أفضل فترة زمنية يمكن استخدامها للتحليل، كما تم استخدام اختبار السببية لجرينجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية وكذلك العلاقة السببية بين باقي المتغيرات الداخلة في النموذج.

لقد تم إجراء العديد من الاختبارات القياسية للبيانات الداخلة في الدراسة من أجل الحصول على نتائج أكثر دقة يمكن من خلالها إثبات صحة فرضيات الدراسة أو عدم صحتها، وكذلك التنبؤ من خلالها بالمستقبل، ولتقييم نتائج الاختبارات التي استخدمت في تحليل بيانات المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات لابد من التعرف على **أهم النتائج وهي:**

أ- عند استخدام اختبار ديكي فولر الموسع لقياس مدى استقرار متغير المنح والمساعدات ومتغير الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المفوعات، تبين أن المتغيرات استقرت على مستويات متعددة، واستقر الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المفوعات كمتغيرات

(1)احمد ملاوي، مرام المنسي، أثر العولمة الاقتصادية علي انتاجية العمل في الاردن، دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، العدد2، 2015، ص 401.

تابعة عند المستوى الأول للاختبار، كذلك استقر المتغير المستقل المنح والمساعدات عند الفرق الأول وكان مستوى الدلالة أقل من 5%. بالتالي أصبحت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من المستوي الاول والفرق الأول.

ب- باستخدام اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني لاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لبيانات الدراسة من السلسلة الزمنية، تبين أن آلية اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني تعتمد على طبيعة ودورية البيانات المستخدمة في تحليل العلاقة بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات، حيث أن الحصول على عدد قليل لفترات التباطؤ الزمني يكون عادة في حالة البيانات السنوية. وهذا ما تم توفيره في الدراسة، وكانت نتيجة استخدام اختبار أفضل فترات للتباطؤ الزمني هي خمس فترات زمنية، وهي تعتبر فترة زمنية كبيرة بالنسبة لسلسلة زمنية سنوية لهذا تم استخدام اختبار آخر يعرف باختبار استثناء فترات التباطؤ الزمني. للحصول على العدد الأمثل من فترات التباطؤ لسلسلة زمنية سنوية، وبعد استخدام الإختبار تبين ان أفضل فترة زمنية هي وحدتان فترة زمنية.

ت- أما اختبار السببية لجرينجر جاء للتعرف على اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة هل هي باتجاه واحد أو باتجاهين بين المتغيرات التابعة كالناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات والمتغير المستقل المنح والمساعدات، حيث بعد إجراء الاختبار تبين عدم وجود علاقة تبادلية ذات اتجاهين بين المتغيرات، وأن العلاقة بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات علاقة أحادية الاتجاه نتيجة من متغير المنح والمساعدات إلى متغير الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 5%.
مما يؤكد صحة الفرضيات في الدراسة وأن هناك أثراً للمنح والمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ث- تم استخدام اختبار تحليل مكونات التباين لمعرفة مقدار الخطأ في كل متغير من متغيرات النموذج وكانت نتائج الاختبار تؤكد أن هناك علاقة بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات. حيث أشارت **نتائج تحليل مكونات التباين إلي:**

- هناك قدرة تفسيرية للمتغير المستقل المنح والمساعدات في الفترة العاشرة من أخطاء التباين في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي تقدر حوالي 15.55%.
- هناك قدرة تفسيرية للمتغير المستقل المنح والمساعدات في الفترة العاشرة من أخطاء التباين في المتغير التابع الموازنة العامة تقدر حوالي 14.7%.
- هناك قدرة تفسيرية للمتغير المستقل المنح والمساعدات في الفترة العاشرة من أخطاء التباين في المتغير التابع لميزان المدفوعات تقدر حوالي 8.1%.

ج- عند إجراء صدمة لبيانات المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات على المتغير المستقل المنح والمساعدات باستخدام دالة الاستجابة لردة الفعل، تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. ويوضح الشكل البياني رقم (1) في ملحق الأشكال وجود العلاقة بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي، كما ويوضح الشكل البياني رقم (2) في ملحق الأشكال وجود العلاقة بين المنح والمساعدات والموازنة العامة. ويوضح الشكل البياني رقم (3) في ملحق الأشكال وجود العلاقة بين المنح والمساعدات وميزان المدفوعات.

ح- كما أشارت نتائج التوزيع الاحتمالي في النموذج عند استخدام اختبار Jargue-Bera أن التوزيع الاحتمالي للبواقي يتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة 5%. هذا يبين صحة البيانات المستخدمة لإثبات صحة العلاقة بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات ويؤكد صحة النتائج التي تم التوصل إليها. كما تم تأكيد صحة النتائج خلال اختبار الارتباط الذاتي للمتغيرات الداخلة في الدراسة. حيث أظهر اختبار Liung-Box عدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى دلالة 5%.

ثانياً: تقييم وتحليل نتائج الاختبارات القياسية

بعد إجراء العديد من الاختبارات القياسية للنموذج للتعرف علي العلاقة بين المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013. وحسب فرضيات الدراسة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المنح والمساعدات والموازنة العامة، وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المنح والمساعدات وميزان المدفوعات، تبين التالي:

1- حسب الفرضية القائلة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المنح والمساعدات والناتج المحلي الإجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية تبين التالي:

أ- عند إجراء اختبار ديكي فولر الموسع أستقر متغير الناتج الإجمالي المحلي عند المستوى الأول، بينما استقر متغير المنح والمساعدات على الفرق الأول، حيث كان مستوى الدلالة أقل من 5%.

ب- عند إجراء اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني تبين أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو 5 فترات زمنية.

ت- عند إجراء اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ تبين أن العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني للناتج المحلي الإجمالي والمنح والمساعدات هو فترة تباطؤ زمني مقدار 2 وحدة زمنية.

ث- عند إجراء اختبار السببية عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين متغير المنح والمساعدات ومتغير الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن العلاقة السببية بينهما أحادية الاتجاه تتجه من المنح والمساعدات إلى الناتج الإجمالي المحلي عند مستوى معنوية 5%.

ج- عند إجراء تحليل مكونات التباين أظهرت نتائج الاختبار أن القدرة التفسيرية للمتغير المنح والمساعدات مقبولة، حيث كانت في السنة العاشرة حوالي 15.55% من أخطاء التباين للمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي.

ح- عند استخدام دالة الاستجابة لردة الفعل: أظهر الاختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين المنح والمساعدات كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع. وعند استخدام اختبار Jarque-Bera تبين أن التوزيع الاحتمالي للبواقي يتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة 5%. وعند استخدام اختبارLjung -Box تبين عدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى دلالة 5%.

2- حسب الفرضية القائلة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المنح والمساعدات والناتج والموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية تبين التالي:

أ- أظهر اختبار ديكي فولر الموسع أستقر متغير الموازنة العامة عند المستوى الأول، بينما استقر متغير المنح والمساعدات على الفرق الأول، حيث كان مستوى الدلالة أقل من 5%.

ب- تبين عند إجراء اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو 5 فترات زمنية.

ت- تبين عند إجراء اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ أن العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني للموازنة العامة والمنح والمساعدات هو وحدتان زمنية.

ث- أظهر اختبار السببية عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين متغير المنح والمساعدات ومتغير الموازنة العامة، حيث أن العلاقة السببية بينهما أحادية الاتجاه تتجه من المنح والمساعدات إلى الموازنة العامة عند مستوى معنوية 5%.

ج- أظهر تحليل مكونات التباين أن القدرة التفسيرية لمتغير المنح والمساعدات مقبولة، حيث كانت في السنة العاشرة حوالي 14.70% من أخطاء التباين للمتغير التابع الموازنة العامة.

خ- أظهر استخدام دالة الاستجابة لردة الفعل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين المنح والمساعدات كمتغير مستقل والموازنة العامة كمتغير تابع. وعند استخدام اختبار Jarque-Bera تبين أن التوزيع الاحتمالي للبواقي يتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة 5%. وعند استخدام اختبارLjung -Box تبين عدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى دلالة 5%.

3- حسب الفرضية القائلة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المنح والمساعدات وميزلن المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية تبين التالي:

أ- أظهر اختبار ديكي فولر الموسع أستقر متغير ميزان المدفوعات عند المستوى الأول، بينما استقر متغير المنح والمساعدات على الفرق الأول، حيث كان مستوى الدلالة أقل من 5%.

ب- تبين عند إجراء اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو 5 فترات زمنية.

ت- تبين عند إجراء اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ أن العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني لميزان المدفوعات والمنح والمساعدات هو وحدتان زمنية.

ث- أظهر اختبار السببية عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين متغير المنح والمساعدات ومتغير ميزان المدفوعات ، حيث أن العلاقة السببية بينهما أحادية الاتجاه تتجه من المنح والمساعدات إلى ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 5%.

ج- أظهر تحليل مكونات التباين أن القدرة التفسيرية لمتغير المنح والمساعدات help مقبولة، حيث كانت في السنة العاشرة حوالي 8.10% من أخطاء التباين للمتغير التابع ميزان المدفوعات.

د- أظهر استخدام دالة الاستجابة لردة الفعل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين المنح والمساعدات كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع. وعند استخدام اختبار Jarque-Bera تبين أن التوزيع الاحتمالي للبواقي يتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة 5%. وعند استخدام اختبار Ljung –Box تبين عدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى دلالة 5%.

المبحث الثالث

البدائل المقترحة للإستخدام الأمثل للمنح والمساعدات مستقبلاً

يهدف المبحث إلي تناول بعض السناريوهات التي يمكن التعرف من خلالها علي الواقع الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطيني بظروف ومعطيات مختلفة، وبعد دراسة المعلومات وتحليل البيانات المرتبطة بمتغيرات الدراسة والمتعلقة بالمنح والمساعدات وقياس أثرها علي الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013. وبعد استخدام النموذج القياسي والاختبارات القياسية المطلوبة لمعرفة العلاقة بين المتغيرات ومدي التأثير والوصول إلي النتائج التي تؤكد صحة فرضيات الدراسة وأثبات أن هناك أثر للمنح والمساعدات علي الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.

لذلك نضع ثلاث سناريوهات مختلفة للفترة المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني، تبين سبل استغلال المنح والمساعدات بشكل امثل من خلال زيادة حجم مساهمتها في المشاريع التطويرية الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية الرئيسة (الصناعة والزراعة والانشاءات والخدمات)، مما يؤدي إلي زيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني.

كما يجب الإشارة إلى أن السيناريوهات المقترحة تغطي الفترة المستقبلية، حيث يمكن الأخذ بها في سنوات مختلفة قادمة، وذلك باعتبار أن سلسة البيانات المرتبطة بالدراسة عبر سلسلة زمنية متصلة متقاربة من بعضها البعض، مما يشير إلي إمكانية الأخذ بالسيناريوهات في الأعوام القادمة باختلاف طفيف في بعض النتائج المتعلقة بكل سيناريو. وذلك حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية، ومعرفة الأثر المتوقع في حال تحسن هذه الظروف، وكذلك في حال تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأسوأ. وقد تم إعداد السيناريوهات حسب البيانات والظروف والمعطيات التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني.

أولاً: السيناريو الأساس:

يستند سيناريو الأساس إلى فرضية استمرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية كما هو، حيث لم يتم الوصول لحل الدولة الفلسطينية المستقلة واستمرار الاحتلال الاسرائيلي والسيطرة علي معظم مناطق السلطة والتحكم بحرية حركة الأفراد والتجارة وغيرها من

الممارسات والاجراءات، واستمرار حالة الانقسام السياسي وغيرها، أدي إلي عدم توفر استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي في مناطق السلطة ومن أهم المتغيرات المرتبطة بسيناريو الأساس هي[1][2][3].

1. استمرار حالة الحصار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعديد من مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وتقسيم العديد من مناطقها، واستمرار حالة الانقسام الجغرافي لها، واستمرار الممارسات والإجراءات الإسرائيلية، وتحكمها بالمعابر التجارية ومعابر الأفراد.
2. انخفاض مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، واستمرار حالة التشوه الهيكلي للقطاعات الاقتصادية. وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض نسبة مشاركة القوي العاملة في عملية الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة.
3. شكلت نسبة النفقات الجارية خاصة الرواتب والأجور علي الجزء الأكبر من الموازنة العامة والتي يتم تغطيتها من المنح والمساعدات، وذلك علي حساب المشاريع التطويرية. واستمرار العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني، وكذلك العجز في الموازنة العامة للسلطة
4. استمرار حالة الانقسام السياسي العرضي، وانعكاساته علي الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني.
5. انخفاض مساهمة الإيرادات المحلية ، واستمرار الوضع الحالي بخصوص تحويلات المقاصة. وانخفاض نسبة دعم المشاريع التطويرية.
6. وعدم توفر بيئة استثمارية مناسبة، قيود برتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي ساهم في تأخير نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني، وقد كرس حالة التبعية الاقتصادية الفلسطينية بالاقتصاد الاسرائيلي[4].

بناءً علي ما سبق واستمرار الظروف المحيطة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاقتصاد الفلسطيني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. يمكن أن تؤثر بشكل مباشر

(1) الأونكتاد، سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2009، ص 30-31.
(2) الأونكتاد، إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني، نحو الإنتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2011، ص 10-11.
(3) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، نحو سياسات لتقليص واردات الأراضي الفلسطينية من إسرائيل، القدس رام الله، فلسطين، 2015، ص 27..
(4) الأونكتاد، مرجع سبق ذكرة، نيويورك وجنيف، 2009، ص 29.

وغير المباشر علي نتائج سيناريو الأساس كالتالي[1][2][3].

- تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي إلي تراجع متوسط دخل الفرد، مما يؤثر علي مستوي المعيشة. وبالتالي تراجع في معدل النمو الاقتصادي.
- يؤدي ارتفاع نسبة النفقات الجارية وخاصة الاجور والرواتب إلي استمرار العجز في الموازنة العامة، مما يدفع السلطة لتغطية العجز من المنح والمساعدات علي حساب المشاريع التطويرية.
- كذلك ارتفاع واستمرار العجز في الميزان التجاري بميزان المدفوعات، يؤدي إلي استمرار الخلل الهيكلي في القطاعات الاقتصادية، مما يساهم في زيادة الفجوة بين الواردات والصادرات، مما يؤدي إلي سد العجز من المنح والمساعدات. واستمرار العمل بسياسة المقاصة الحالية بين السلطة والاحتلال الاسرائيلي وتحكم الاخيرة في الايرادات المتأتية من التجارة الفلسطينية حسب الظروف السياسية والامنية، يؤثر علي الإيرادات المحلية وبالتالي علي أداء السلطة .

يعكس هذا السيناريو استمرار تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

ثانياً: السيناريو المتفائل:

يستند هذا السيناريو إلى افتراض أن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني سيتحسن في مناطق السلطة، من خلال التقدم في عملية السلام بين الجانب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي وتحقيق هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتحقيق المصالحة الفلسطينية، وتغير الظروف المحيطة بالسيناريو المتفائل هي [4][5][6]:

1. استغلال كافة الموارد البشرية والمادية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل أمثل.

---

(1) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، السياسات التجارية الفلسطينية، البدائل والخيارات المتاحة، فلسطين، القدس ورام الله، 2002. ص 22-26.

(2) يوسف عدوان، أثر تكلفة خدمات البنية التحتية علي تنافسية القطاع الصناعي الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2007. ص 35-37.

(3) سلطة النقد الفلسطينية، 2015. التقرير السنوي لعام 2014: حزيران . رام الله- فلسطين. ص43.

(4) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 42، رام الله، فلسطين،2015. ص 17.

(5) تقرير البنك الدولي النصف سنوي، 30 سبتمبر 2015، الاقتصاد الفلسطيني ومالية السلطة الوطنية الفلسطينية.

(6) الأونكتاد، مرجع سبق ذكرة، نيويورك وجنيف، 2009، ص 35-41.

2. رفع الحصار وفتح كافة المعابر وحرية حركة التجارة والأفراد. والإسراع في إعادة إعمار قطاع غزة.
3. تهيئة بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الخارجية، وتعزيز الاستثمار المحلي وتسهيل القوانين والاجراءات والسياسات المساعدة للاستثمار.
4. زيادة قيمة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية. واستغلالها في دعم المشاريع التطويرية وخاصة الإنتاجية منها
5. إزالة العراقيل التي تضعها إسرائيل على استيراد السلع الرأسمالية والتي تساهم في زيادة نمو القطاعات الاقتصادية وتغير بعض الاتفاقيات الاقتصادية المقيدة لنمو الاقتصاد الفلسطيني
6. العمل علي زيادة نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، ومعالجة التشوه الهيكلي لبنية القطاعات الاقتصادية. وتعزيز الانتاج المحلي.
7. خفض معدلات البطالة، وزيادة نسبة مشاركة القوي العاملة في عملية الإنتاج للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
8. تقليص العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني، وكذلك تقليص العجز في الموازنة العامة للسلطة.
9. زيادة الإيرادات المحلية، وتوسيع القاعدة الضريبية وتقليص النفقات الجارية وخاصة الأجور والرواتب، وتغيير آلية تحويلات المقاصة.

بناءً علي انتهاج سياسات واتخاذ إجراءات تعمل علي تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاقتصاد الفلسطيني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، يمكن أن تؤثر بشكل مباشر وغير المباشر علي نتائج السيناريو المتفائل وهي[1][2][3]:

- ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي إلي زيادة متوسط دخل الفرد وبالتالي تحسن في مستوي المعيشة مما يدل علي النمو الاقتصادي.
- تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، والعمل علي تحويلة من اقتصاد استهلاكي خدماتي إلي اقتصاد انتاجي يساهم في زيادة التصدير كأساس للنمو الاقتصادي.

(1) الأونكتاد، مرجع سبق ذكرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2009، ص 10.

(2)معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، مرجع سبق ذكرة، العدد 42، رام الله، فلسطين،2015. ص 16-18.

(3) سلطة النقد الفلسطينية، 2016. التقرير السنوي لعام 2015: تموز. رام الله- فلسطين. ص43.

- تعظيم وتعزيز دور الصناعات الانتاجية المحلية، واستغلال الميزة النسبية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، يساهم بخلق فرص عمل تحد من معدلات البطالة المرتفعة.
- تهيئة بيئة استثمارية مناسبة، واتخاذ اجراءات واتباع سياسات ذات ابعاد تنموية، يمكن ان تساهم زيادة معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني. كذلك استغلال المنح والمساعدات في مشاريع انتاجية ذات طابع تنموي.
- تحسن اداء جباية الضرائب المحلية، وتقليص النفقات العامة، وزيادة تحصيلات المقاصة وانتظامها، يساهم ذلك في خفض العجز في الموازنة العامة، وتقليص العجز في ميزان المدفوعات ورفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

يعكس هذا السيناريو تحسن أداء الاقتصاد الفلسطيني، ورفع معدلات النمو الاقتصادي التي تنعكس علي متوسط دخل الفرد وبالتالي علي مستوي المعيشة، وذلك نتيجة استقرار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: السيناريو المتشائم:

يستند هذا السيناريو إلى افتراض أن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني سيتدهور، مما يؤدي الى إمكانية انخفاض المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك سوء الأوضاع والظروف الذاتية والموضوعية تؤثر بشكل مباشر وغير المباشر علي نتائج السيناريو، وأهم المتغيرات المرتبطة بالسيناريو المتشائم هي[1][2][3]:

1. استمرار وتشديد حالة الحصار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي علي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، واستمرار السياسات والممارسات والإجراءات الإسرائيلية.
2. استمرا التحكم بالمعابر التجارية ومعابر الأفراد، وزيادة الإجراءات للحد من حرية التجارة البينية بين مناطق السلطة والعالم الخارجي.
3. استمرار انخفاض نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وبقاء حالة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

(1) الأونكتاد، مرجع سبق ذكرة ، نيويورك وجنيف، 2009، ص 9-11.

(2) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، مرجع سبق ذكرة،رام الله، فلسطين، 2002. ص 19.

(3) سلطة النقد الفلسطينية، 2016. التقرير السنوي لعام 2015: تموز. رام الله- فلسطين. ص44.

4. زيادة ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض عدد العاملين في إسرائيل بسبب حالة الحصار والإغلاق، والمنع المتكرر للعاملين دخل اسرائيل من العمل مما يقلص من حجم التحويلات المالي لموازنة السلطة.
5. ارتفاع فاتورة النفقات الجارية من الموازنة العامة، وخاصة الأجور والرواتب من حجم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة، وذلك علي حساب المشاريع التطويرية.
6. استمرار حالة الانقسام السياسي وانعكاساته السلبية علي الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني.
7. زيادة العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني، وانخفاض في تحصيل فاتورة الضرائب وانخفاض في قيمة التحويلات الحكومية.
8. انخفاض الإيرادات المحلية، وزيادة التهرب الضريبي، وتذبذب في تحويل الأموال الخاصة بإيرادات المقاصة.

بناءً علي زيادة سوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاقتصاد الفلسطيني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، يمكن أن تؤثر بشكل مباشر وغير المباشر علي نتائج السناريو المتشائم كالتالي[1][2][3]:

- تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة(الصناعة، الزراعة، الانشاءات، الخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلي تراجع متوسط دخل الفرد وهو مؤشر لتراجع معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني.
- ارتفاع قيمة العجز في صافي الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، بسبب زيادة عجز الميزان التجاري، بسبب الزيادة المتوقعة في الواردات، وانخفاض الصادرات.
- انخفاض قيمة صافي الدخل بسبب انخفاض عدد العاملين في إسرائيل نتيجة زيادة المعيقات المفروضة داخل فلسطين. يؤدي لانخفاض قيمة التحويلات المالية للسلطة.

(1) الأونكتاد، مرجع سبق ذكرة، نيويورك وجنيف، 2009، ص 13.

(2) معهد أبحاث السياسات الاقتصاديةن مرجع سبق ذكرة، العدد 42، رام الله، فلسطين،2015. ص 17.

(3) سلطة النقد الفلسطينية، 2016. مرجع سبق ذكرة : تموز. رام الله- فلسطين. ص46.

- انخفاض قيمة الإيرادات المحلية، وزيادة النفقات العامة، وتجميد جزء من العوائد الضريبية للمقاصة من قبل إسرائيل، إضافة إلى زيادة التهرب الضريبي، يساهم هذا في زيادة العجز في الموازنة العامة للسلطة.
- تراجع حجم المنح والمساعدات، يؤثر علي أداء السلطة وموازنتها وخاصة المشاريع التطويرية التي يمكن أن تساهم في تحسن الواقع الاقتصادي.

يعكس هذا السيناريو سوء أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلي انخفاض متوسط دخل الفرد، وبالتالي انخفاض مستوي المعيشة، وهي مؤشرات لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وذلك نتيجة عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية في مناطق السلطة.

خلاصة الفصل

استعرض الفصل نتائج تقييم التحليل القياسي بعد إجراء الاختبارات القياسية المطلوبة لبيانات الدراسة وفرضياتها،حيث كانت نتائج الاختبارات القياسية والاحصائية تؤكد صحة الفرضية الرئيسة القائلة بأن المنح والمساعدات تؤدي إلي نمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يؤدي إلي تحقيق نمو في الاقتصاد الفلسطيني، إضافة لفرضيات الدراسة الفرعية والقائلة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تتجه من المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات الفلسطيني، وقد تبين أن:

1- هناك علاقة باتجاه واحد من المنح والمساعدات إلي الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية.
2- أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين أن أثر المنح والمساعدات بلغت حوالي 15.55% علي الناتج المحلي الاجمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
3- كما أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين أن أثر المنح والمساعدات بلغت حوالي 14.70% علي الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
4- كذلك أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين أن أثر المنح والمساعدات بلغت حوالي 8.1% علي ميزان المدفوعات الفلسطيني.

كما تناول الفصل البدائل المقترحة في كيفية استخدام المنح والمساعدات بشكل أمثل لتحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني للفترة المستقبلية والنتائج المتوقعة لكل سيناريو من السناريوهات الثلاث.

وخلص الفصل بوجود أثر للمنح والمساعدات علي الرغم من انخفاض تأثيرها علي كلٍّ من الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية. ولزيادة تأثيرها يتطلب تحسن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وزيادة مساهمة المنح والمساعدات في المشاريع التطويرية وخاصة الإنتاجية لرفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وخفض مساهمة المنح والمساعدات في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات. وزيادة مساهمة الإيرادات المحلية في الموازنة العامة. وتقليص النفقات الجارية من إجمالي النفقات العامة، من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلي نتائج تثبت صحة الفرضية الرئيسة القائلة بأن المنح والمساعدات تؤدي إلي نمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يؤدي إلي تحقيق نمو في الاقتصاد الفلسطيني، إضافة للفرضيات الفرعية والقائلة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تتجه من المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013 وأهم النتائج هي:

أولاً: النتائج الرئيسة التي توصلت لها الدراسة هي.

1. هناك أثر للمنح والمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي بلغ نسبتة حوالي 15.55%
2. هناك أثر للمنح والمساعدات على الموازنة العامة بلغت نسبتها حوالي 14.70%.
3. هناك أثر للمنح والمساعدات على ميزان المدفوعات بلغ نسبتة حوالي 8.10%.

يُلاحظ أن مجموع نسبة مساهمة المنح والمساعدات في الموازنة العامة وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013 بلغت حوالي 22.80%، وهي أعلي من نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 7.25%.

ثانياً: نتائج أخري توصلت لها الدراسة أهمها:

1. تراجعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.
2. استمرار العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
3. انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات العامة في الموازنة العامة.
4. تأثرت الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل مباشر بحجم المنح والمساعدات وكانت نسبتها حوالي (42%) من الإيرادات العامة والمنح، بينما بلغت الإيرادات العامة للسلطة في الموازنة العامة حوالي (58%)، وهذا يبين انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات العامة. مما يؤدي إلى اعتماد السلطة على المنح والمساعدات أو الاقتراض لسد العجز في الموازنة العامة.
5. نسبة الأجور والرواتب هي الأعلى في النفقات الجارية، ونسبة النفقات الجارية هي الأعلى من إجمالي النفقات العامة والأعلى في الموازنة العامة، وبلغت حوالي (86%)، بينما استحوذت النفقات التطويرية على (14%) من إجمالي النفقات العامة.
6. ساهمت المنح والمساعدات في دعم الموازنة العامة للسلطة وكانت نسبة مساهمتها حوالي (69%) منها يذهب لدعم الموازنة العامة بينما فقط حوالي (31%) لدعم المشاريع التطويرية خلال الفترة 1994-2013.

توصيات الدراسة:

بعد التوصل للعديد من النتائج التي تبين أثر المنح والمساعدات المقدمة السلطة الوطنية الفلسطينية علي الناتج المحلي الإجمالي، والموازنة العامة، وميزان المدفوعات للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013. توصي الدراسة بالتالي:

أولاً: توصيات قصيرة الاجل وهي:

1- زيادة نسبة مساهمة المنح والمساعدات في المشاريع التطويرية وخاصة الإنتاجية لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلي رفع معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني.

2- خفض نسبة مساهمة المنح والمساعدات في الموازنة العامة وخاصة بند النفقات الجارية وبالتحديد الرواتب والاجور، وكذلك خفض مساهمة المنح والمساعدات لسد العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني، وتحويل هذا الخفض للمشاريع الانتاجية والبنية التحتية.

3- زيادة مساهمة الإيرادات المحلية العامة في الموازنة العامة. وتقليص النفقات الجارية وزيادة النفقات في المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات العامة.

ثانياً: توصيات متوسطة وطويلة الآجل:

هناك العديد من الإجراءات والسياسات الاقتصادية والتي يمكن من خلالها استغلال المنح والمساعدات المقدمة للسلطة في إطار تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني وهي.

1- وضع خطه استراتيجية متوسطة الأجل وطويلة الأجل في كيفية استغلال المنح والمساعدات في مشاريع انتاجية لها قيمة مضافة للاقتصاد الفلسطيني.

2- العمل علي عدم التقيد بشروط المانحين للمنح والمساعدات، وتقديم احتياجات الاقتصاد الفلسطيني ذات الأهداف التنموية.

3- العمل علي ضرورة زيادة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية تعزز دور الانتاج المحلي.

4- الاستغلال الأمثل للمنح والمساعدات في مشاريع البنية التحتية، وذلك من أجل تهيئه بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الخارجية.

5- إنشاء صناديق استثمارية من المنح والمساعدات، يمكن من خلالها إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة في مجالات وأنشطة اقتصادية تساهم في الحد من البطالة وتزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: توصيات عامة

1. العمل علي إنهاء حالة الانقسام العَرَضي، الإسراع في تشكيل حكومة فلسطينية موحدة تستطيع العمل علي حل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
2. الإسراع في إعادة إعمار قطاع غزة، واستغلال كافة الموارد البشرية والمادية بشكل أمثل. والعمل علي رفع كافة أشكال الحصار السياسي والاقتصادي والمالي، والعمل علي فتح كافة المعابر لحرية حركة التجارة والأفراد.
3. تقليص العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني، من خلال زيادة الصادرات وخفض الواردات وخاصة في السلع والخدمات الاستهلاكية، بتعزيز الصناعات المحلية.
4. العمل علي تطوير البنية التحتية، والعمل علي توفير جميع عناصر الانتاج وخاصة المواد الاساسية والسلع الرأسمالية، وتسهيل كافة الاجراءات التي تعزز الاستثمار المحلي والخارجي.
5. العمل علي إنشاء مدينة صناعية زراعية مصرية فلسطينية تساهم في استغلال الميزة النسبية في المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية، والميزة النسبية في محافظة شمال سيناء المصرية، حيث يمكن إن تساهم في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
6. العمل علي إنشاء منطقة تجارة حرة بين المحافظات الجنوبية للسلطة(قطاع غزة) ومحافظة شمال سيناء المصرية، وذلك لتعزز التبادلات التجارية بينهما وبين الدول الأخرى، ويمكن تحقيق عوائد اقتصادية للطرفين، وكذلك حل مشكلة المقاصة مع الاحتلال الاسرائيلي.

المراجـــــع

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

أ: الكتب:

1. أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003-2004.
2. أحمد الكواز، مساعدات التنمية الرسمية والاداء الاقتصادي والفقر- البلدان العربية، توجيهات الحديثة في تمويل التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بيروت، 2011.
3. أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مصر، 1999.
4. أحمد عبدالرحمن، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001.
5. أيلين كتاب وآخرون، وهم التنمية- نقد خطاب التنمية الفلسطيني، مركز بيات للبحوث والانماء، فلسطين، رام الله، 2010.
6. باسل عورتي وعدنان العمد، المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية- الحالة الفلسطينية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بكدار، محمد شتية، 1999.
7. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية، لبنان، 2003.
8. جيرمي شارب، المساعدات الخارجية الامريكية لإسرائيل 2006، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولي، بيروت، 2007.
9. حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الاولي، دار وائل، عمان، الاردن، 1998.
10. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
11. عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي- تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، الأردن،2011.
12. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1996.
13. عمر المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، 2006.
14. عمر، صخر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

15. قيس عبد الكريم وآخرون، الحكومات الفلسطينية 1994–2006، المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطيني، الطبعة الأولى، مارس 2008.

16. ليلي مصطفي البرادعي، (2000) قضايا ادارية–إدارة المعونات الخارجية الموجهة إلي مجال البيئة في مصر، العدد الرابع، مركز دراسات واستشارت الادارة العامة، جامعة القاهرة.

17. ماجد صبيح، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2008.

18. مارتن غريفتش، وتيري أوكلاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2008.

19. مجيد، علي حسين وعفاف، عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

20. محمد عبد العزيز عجمية، ومحمد محروس اسماعيل، دراسات في التطور الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1992.

21. محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي، بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

22. محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 2004.

23. محمد، عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

24. منير الحمش، الاقتصاد السياسي –الفساد والإصلاح والتنمية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.

25. موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي، تعريب محمد منصور، علي عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.

26. ميشيل توداور، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009.

27. هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك، الأردن، 2011.

28. هوشيا، معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

ب: الدوريات والرسائل العلمية.

1. احمد ملاوي، مرام المنسي، أثر العولمة الاقتصادية علي انتاجية العمل في الاردن، دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، العدد2، 2015.
2. الأنكتاد، الاقتصاد الفلسطيني- وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، الامم المتحدة نيويورك، جنيف، 2012.
3. الأونكتاد، إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني، نحو الإنتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2011.
4. الأنكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الانكتاد إلي الشعب الفلسطيني، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، وجنيف، 2009.
5. باسم مكحول، نصر عطياني، هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعة الفلسطينية وأثرها على القدرة التنافسية معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (مارس)2015.
6. بسام المسلماني، المجاعة في الصومال وصراع الداخل والخارج، مجلة قراءات إفريقية صادرة عن المنتدي الاسلامي، بريطانيا، العدد 10، اكتوبر- ديسمبر 2016.
7. جمال البرعي، مراجعة تقديم لمشروع التجارة الفلسطيني، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس. رام الله، 2001.
8. جورج قصيفي ، قراءة في تقارير التنمية البشرية الدولية ، مجلة التخطيط والتنمية، العدد 2، الدوحة، أبريل، 2004.
9. جوزيف ديفويرو علاء توتير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999-2008، مارس، مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ترجمة شرين عبد الرازق، 2009.
10. جوليا بنن وكمبولي سمث، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المساعدات التنموية الرسمية، ، قسم التعاون التنموي، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2010.
11. خطة وزارة التخطيط الفلسطينية لإعادة الإعمار، مجلة التجارة الفلسطينية بال تريد، العدد السابع، اذار 2009.
12. رياض المومني، "تدفق رأس الاجنبي وعلاقته بالاستهلاك والنمو الاقتصادي: تجربة الأردن (1968 – 1978)"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية (2)، المجلد الثالث، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1991.
13. رياض المومني، أثر رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية: التجربة الأردنية للفترة 1968 – 1985"، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثالث، العدد الثاني، الأردن، 1987.

14. سامي محمد مقداد، "الحصار الاسرائيلي والمساعدات الدولية"، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 14 تشرين ثاني 2001.
15. عبد الكريم نصر، العلاقات الأوروبية الفلسطينية –الدور الاقتصادي الاوروبي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2010.
16. عبد الكريم، نصر، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، فلسطين 2005.
17. عماد لبد، المعونات الأمريكية (إسرائيل – مصر – السلطة الفلسطينية)، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية – الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 28، آذار،2004.
18. عماد لبد، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، غزة، 2004.
19. عمر شعبان، في سنواتها العشرين بين الدافع والعامل –التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 29 شباط، 2009.
20. محاسن صالح، (2012) المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد22.
21. مصطفي أبو السعود، "قياس أثر تصدير الغاز الطبيعي على النمو الاقتصادي في مصر–دراسة كمية"، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، جمهورية مصر العربية، 2010.
22. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 9، رام الله، فلسطين، 2002.
23. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 24، رام الله، فلسطين، 2011.
24. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 26، رام الله، فلسطين، 2011.
25. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 36، رام الله، فلسطين،2014.
26. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 30، رام الله، فلسطين، 2012.
27. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 38، رام الله، فلسطين، 2014.
28. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 42، رام الله، فلسطين،2015.

29. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد40، رام الله، فلسطين، 2015.
30. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، نحو سياسات لتقليص واردات الأراضي الفلسطينية من إسرائيل، القدس رام الله، فلسطين، 2015.
31. مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، خدمه تتبع المساعدات الخارجية، الإصدار رقم 1، 2010.
32. ناهض أبو حماد، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية واثره على التنمية السياسية في قطاع غزة (2000-2010) -دراسة ميدانية، جامعة الأزهر،2011.
33. نسيم ابو جامع، وتوفيق الأغا، استراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، غزة، 2010.

ج: التقارير الرسمية

1. أعمال للمجلس الاقتصادي والاجتماعي(88)، الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، انعكاسات وسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي علي الاقتصاد الفلسطيني، القاهرة، سبتمبر /ايلول 2011 .
2. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع فلسطينيين والاراضي العربية المحتلة، ورقة معلومات موجزة حول المساعدات العربية لدعم الشعب الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة 2000-2009، القاهرة 2010/5/15.
3. الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.
4. الامم المتحدة ،الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،الدورة رقم 65-2010، تقديم المساعدة الي الشعب الفلسطيني.
5. الاونكتاد تقرير عن المساعدة المقدمة من الي الشعب الفلسطيني " التطورات أي شهدها اقتصاد الأرضي الفلسطينية المحتملة، مجلس التجارة والتنمية، الأمم المتحدة، جنيف، 2011.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2003.
7. برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2005، التعاون الدولي علي مفترق طرق، المعونة والتجارة والامن في عالم غير متساوي.
8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2004.
9. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.
10. تقرير البنك الدولي النصف سنوي، 30 سبتمبر 2015، الاقتصاد الفلسطيني ومالية السلطة الوطنية الفلسطينية.

11.تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992 (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.93.I.8 and corrigenda)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار 1.

12.تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 آب/أغسطس-4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

13.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، احصاءات، القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة للأعوام 1994-2014.

14.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، احصاءات، الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه حسب المنطقة للأعوام 1994-2014.

15.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، احصاءات، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام 1994-2014.

16.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، احصاءات، مؤشرات نصيب الفرد حسب المنطقة للأعوام 1994-2014.

17.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فلسطين، رام الله، فبراير، 2011.

18.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2011، رقم 12، رام الله، فلسطين.

19.السلطة الفلسطينية، اقامة دولة فلسطين، تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية للجنة تسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين، نيويورك، 18 أيلول 2011

20.السلطة الفلسطينية، التقرير الاقتصادي الفلسطيني، المركز الفلسطيني للدراسات الاقتصادية، 1996.

21.سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث لعام 1997. رام الله- فلسطين.

22.سلطة النقد الفلسطينية، 20011. التقرير السنوي لعام 2010: تموز. رام الله- فلسطين.

23.سلطة النقد الفلسطينية، 20012. التقرير السنوي لعام 2011: تموز. رام الله- فلسطين.

24.سلطة النقد الفلسطينية، 2003 التقرير السنوي لعام 2002: كانون أول. رام الله-فلسطين.

25.سلطة النقد الفلسطينية، 2003. التقرير السنوي لعام 2002: كانون اول. رام الله- فلسطين.

26.سلطة النقد الفلسطينية، 2006. التقرير السنوي لعام 2005: أيار. رام الله- فلسطين.

27.سلطة النقد الفلسطينية، 2007. التقرير السنوي لعام 2006: أيلول. رام الله- فلسطين.

28.سلطة النقد الفلسطينية، 2008. التقرير السنوي لعام 2007: أيلول. رام الله- فلسطين.

29.سلطة النقد الفلسطينية، 2009 التقرير السنوي لعام 2008: حزيران. رام الله، فلسطين.
30.سلطة النقد الفلسطينية، 2010 التقرير السنوي لعام 2009: أيلول. رام الله – فلسطين.
31.سلطة النقد الفلسطينية، 2015 التقرير السنوي لعام 2014. حزيران. رام الله، فلسطين.
32.سلطة النقد الفلسطينية،20013. التقرير السنوي لعام 2012: حزيران. رام الله- فلسطين.
33.سلطة النقد الفلسطينية،2014. التقرير السنوي العام 2013: حزيران. رام الله- فلسطين.
34.منظمة التحرير الفلسطينية، البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات (1994-2000)، تونس، 1993.
35.منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات 2011، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.
36.يوسف عدوان، أثر تكلفة خدمات البنية التحتية علي تنافسية القطاع الصناعي الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2007.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1- AL-Khaldi,M.(2008) "Impact of Foreign Aid on Economic Development in Jordan (1990-2005), Joumal of Social Sciences 4 (1):16-20-,2008, Science Publica0tion.

2- Burnside C. Dollar , (1997) Aid- Policies and Growth ,Policy Research Department ,World Bank,April,.

3- Chang. C& others, (1998) Measuring Aid: A New Approach, World Bank, Washington DC.

4- Cibian, S. (2008). An International Relations Theory Perspective on Development Aid and Its Role in Shaping the Post-1945 World Order. Europolis, Journal of Political Science and Theory, (3), pp. 149-183

5- Claudia R, Williamson, (2009) Exploring the failure of foreign aid: The role of incentives and information, Economics Department- Springer Science, Appalachian University, Boone, NC, USA,11 July.

6- Curt Taron off & Marian Leonard O. Lawson, (2009) Foreigu Aid-An Introduction to U.S Program and Policy, Congressianal Research Service, April 9.

7- Daniel M. Rothschild . (2007) Foreign Aid: Diplomacy- Development- Domestic politics, University of Chicago press,usa.

8- DebrahBrautigam, China, Africa and (2010) The International Aid Arehitecture, African development lanl group, Working paper series, No 107, April.

9- Dickey D. and Fuller W.(1979), " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, n74: pp .427-431.

10- Dickey D. and Fuller W.(1981) 'The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,n49: pp .1057-1072

11- Easterly, W., & Pfutze, T. (2008). Where does the money go? Best and worst practices in foreign aid. Journal of Economic Perspectives, 22(2).

12- Frisch, H., & Hofnung, M. (1997). State formation and international aid: The emergence of the Palestinian authority. World Development, 25(8), 1243-1255.

13- GOURIEROUX C. et MONFORT A., (1990) "Séries Temporelles et Modèles Dynamiques " Ed. Economica-Paris. pp. 442-446.

14- Gulam, Mohey Ud-din" Impact of Foreign Aid on Economic Development in

Pakistan (1960-2002) ,"MPRA series, no. 1211, University Library of Munich, Germany.

15- Hand book of International Trade and Development Statistics, 2004 , New York, 2005

16- HENIN P.Y. (1989), "Bilans et essais sur la non-Stationnarité des séries Macroéconomiques" revue d' économie politique – n5-pp 661-691.

17- Jeremy M. Sharp and Cristopher M. (2006), Blandchard, U.S Foreign Aid to the Palestinians, CRS Erport for Congress, June 27,.

18- Khemani, stuti, (2001) Decentralization and Accountability: Are Voters Vigilant in Local than in National Elections? Policy Research Working Paper 2557,(World Bank, Washington, DC,).

19- Kirchg.ssner G. and Wolters J. (2007) "Introduction to Modern Time Series Analysis", SPRINGER-Verlag, Berlin Heidelberg. pp. 13-14.

20- LARDIC S. et MIGNON V. ,(2002) "Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières" Ed. Economica-Paris. pp. 99-101.

21- Lasensky, S., & Grace, R. (2009). Dollars and Diplomacy: Foreign Aid and the Palestinian Question.

22- OECD, Development Assistance Committee, International Development Statistics , DAC Statistics,Paris,2005

23- Reichel, R. (1995) "Development Aid, Saving and Growth in The 1980's: A Cross Section Analysis", Savings and Development, Vol.XIXm No. 3.

24- Sara Lengauer, (2011) Chinas Foreign Aid policy: Motive and method, The Bulletin of the centre for East-west cultural and Economic studies, Volume9, issue 2,1.

25- SHUMWAY R.H. and STOFFER D.S. (2006) "Time Series Analysis and Its Applications". SPRINGER, New York. pp. 303-304.

26- SIMS C. A. (1981) "Macroeconomics and Reality". Econometrica, n48: pp 1-48.

27- Word Bank, West Bank And Gaza Country Economic Memorandum Growth In West Bank And Gaza:2007-2010.

28- World Bank (1998), Assessing Aid ,World Bank Policy Report, Washington.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

. http://www.oecd.org/fr/cad/lecomitedaideaudeveloppement.htm

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=24801&id_type=1&lang_id=470

http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/dsd.html.

1. الاتحاد الاوروبي، مركز المعلومات الأوروبي.
2. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة،
3. برنامج الامم المتحدة الانمائي http://www.undp.ps/ar/indexar2.html
4. برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:AhpKq2na3bsJ:www.unep.org/gc/gc22/Document/K0263702.a.doc+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=ps

5. البنك الدولي: http://www.albankaldawli.org/
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:http://www.pcbs.gov.ps/default.aspx
7. سلطة النقد الفلسطينية: http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx.
8. صندوق النقد الدولي:http://www.imf.org/external/arabic
9. صندوق النقد العربي: http://www.amf.org.ae/ar
10. لجنة المساعدات الإنمائية:

https://en.wikipedia.org/wiki/Development_Assistance_Committee

11. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:http://www.oecd.org .
12. وزارة المالية الفلسطينية: http://www.pmof.ps
13. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: https://www.usaid.gov
14. وكالة غوث وتشغيل اللاجئين: http://jobs.unrwa.ps/newrec/ara/Default.asp

الملاحـــــق

ملحق رقم (1) يبين واقع ميزان المدفوعات خلال الفترة 1994-2003 - يتبع جدول رقم (16) - رقمة (A16)

البند	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الحساب الجاري (صافي)	152-	574-	708-	746-	-1212.9	-1327.5	-856.6	-827.7	-485.6	-1070.6
السلع (صافي)	798-	1287-	1179-	1252-	-2411.1	-2617.9	-1734.0	-1592.3	-1257.3	-1677.3
الصادرات (فوب)	227	373	336	366	610.6	602.8	640.0	499.2	374.9	361.6
الواردات (فوب)	1024	1660	1495	1618	3021.7	3220.7	2374.0	2091.5	1632.2	2038.9
الخدمات (صافي)	545-	1187-	1129-	1096-	-113.5	-45.5	-276.3	-487.9	-498.5	-324.0
الصادرات	712	735	631	799	394.4	474.7	245.0	116.7	102.9	153.5
الواردات	1256	1923	1760	1896	507.9	520.2	521.3	604.6	601.4	477.5
الدخل (صافي)	386	248	204	321	901.5	937.2	505.5	319.0	218.9	244.6
المقبوضات	400	262	218	329	931.3	960.3	545.7	334.8	227.4	246.3
المدفوعات	14	14	14	8	29.9	23.2	40.2	15.8	8.5	1.7
التحويلات الجارية (صافي)	260	465	267	188	410.2	398.7	648.2	933.5	1051.3	686.1
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	478	713	518	455	544.8	572.3	746.7	1000.2	1115.5	877.2
التدفقات الخارجة من فلسطين	218	248	251	267	134.7	173.7	98.5	66.7	64.2	191.1
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	168	1164	1075	1403	961.0	1,146.2	1038.6	848.4	548.6	1254.7
الحساب الرأسمالي (صافي)	152	1149	1018	1308	264.4	281.5	188.8	215.5	290.9	289.1
الحساب المالي (صافي)	16	15	57	95	696.7	864.7	849.8	632.9	257.7	965.6
صافي السهو والخطأ	16	590	367	657	251.8	181.2	-182.0	-20.7	-63.0	-184.1
الميزان الكلي					-52.9	-35.1	-92.0	20.6	-15.8	-65.8
التمويل					52.9	35.1	92.0	-20.6	15.8	65.8

ملحق رقم (2) يبين واقع ميزان المدفوعات خلال الفترة 2004-2013 - يتبع جدول رقم (16) - رقمة (B16)

البند	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الحساب الجاري (صافي)	-1587.9	-1365.4	-1233.4	-418.4	380.6	-1143.4	-1306.9	-2069.6	-1821.0	-2383.4
السلع (صافي)	-2219.5	-2594.9	-2665.3	-2836.7	-3129.8	-3371.2	-3452.7	-3779.2	-4135.7	-4682.7
الصادرات (فوب)	405.4	522.1	557.9	808.7	813.5	805.4	818.3	1053.0	1135.3	1133.7
الواردات (فوب)	2624.9	3117.0	3223.2	3645.4	3943.3	4176.6	4271.0	4832.2	5271.0	5816.4
الخدمات (صافي)	-321.1	-255.7	-281.7	-381.1	-350.5	-438.7	-444.3	-144.6	-293.2	-49.5
الصادرات	191.4	201.2	178.4	257.6	351.5	327.9	549.0	746.4	735.8	938.1
الواردات	512.5	456.9	460.1	638.7	702.0	766.6	993.3	891.0	1029.0	987.6
الدخل (صافي)	228.1	348.9	422.6	552.6	671.4	525.6	599.1	749.5	857.5	1160.3
المقبوضات	260.1	384.0	431.1	560.4	674.6	605.2	714.1	843.7	941.4	1263.8
المدفوعات	32.0	35.1	8.5	7.8	3.2	79.6	115.0	94.2	83.9	103.5
التحويلات الجارية (صافي)	724.6	1136.3	1291.0	2246.8	3189.5	2140.9	1991.0	1104.7	1750.4	1188.5
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	848.5	1229.5	1396.0	2359.2	3312.6	2336.6	2247.1	1668.8	2331.5	1862.9
التدفقات الخارجة من فلسطين	123.9	93.2	105.0	112.4	123.1	195.7	256.1	564.1	581.1	674.4
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	1536.7	1270.7	1220.4	401.4	-130.7	1149.3	1029.7	2035.5	1522.5	2144.6
الحساب الرأسمالي (صافي)	659.6	386.1	272.2	394.8	390.8	713.0	828.2	640.0	588.2	551.3
الحساب المالي (صافي)	877.1	884.6	948.2	6.6	-521.5	436.3	201.5	1395.5	934.3	1593.3
صافي السهو والخطأ	51.2	94.7	13.0	17.0	-249.9	-5.9	277.2	34.1	298.5	238.8
الميزان الكلي	-5.9	7.4	20.1	-40.3	-152.9	-11.1	36.4	-33.7	138.0	15.5
التمويل	5.9	-7.4	-20.1	40.3	152.9	11.1	-36.4	33.7	-138.0	-15.5

ملحق رقم (3)

يبين نتائج تقدير نموذج var للناتج المحلي الإجمالي وللمنح والمساعدات

Vector Autoregression Estimates
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

HELP	GDP	
-0.143360	3.094221	GDP(-1)
(0.18578)	(1.07761)	
[-0.77167]	[2.87139]	
0.236933	-3.784330	GDP(-2)
(0.21480)	(1.24595)	
[1.10303]	[-3.03731]	
0.907344	-0.139813	HELP(-1)
(0.26376)	(1.52993)	
[3.44004]	[-0.09139]	
-0.340194	3.710214	HELP(-2)
(0.28497)	(1.65295)	
[-1.19379]	[2.24460]	
-10.74881	4603.612	C
(222.759)	(1292.10)	
[-0.04825]	[3.56288]	
0.655261	0.676093	R-squared
0.549188	0.576429	Adj. R-squared
1218343.	40991564	Sum sq. resids
306.1351	1775.724	S.E. equation
6.177431	6.783745	F-statistic
-125.6446	-157.2874	Log likelihood
14.51606	18.03194	Akaike AIC
14.76339	18.27926	Schwarz SC
865.0556	5307.726	Mean dependent
455.9481	2728.429	S.D. dependent
2.93E+11	Determinant resid covariance (dof adj.)	
1.53E+11	Determinant resid covariance	
-282.8443	Log likelihood	
32.53825	Akaike information criterion	
33.03290	Schwarz criterion	

ملحق رقم (4)

يبين معادلة النموذج لمتغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير المنح والمساعدات

GDP = C(1,1) × GDP(-1) + C(1,2) × GDP(-2) + C(1,3) × HELP(-1) + C(1,4) × HELP(-2) + C(1,5)
HELP = C(2,1) × GDP(-1) + C(2,2) × GDP(-2) + C(2,3) × HELP(-1) + C(2,4) × HELP(-2) + C(2,5)
GDP = 3.09422076952 × GDP(-1) - 3.78432954325 × GDP(-2) - 0.139812654644 × HELP(-1) + 3.71021359446*HELP(-2) + 4603.61163443
HELP = - 0.143360002938 × GDP(-1) + 0.236932810191 × GDP(-2) + 0.907344456698 × HELP(-1) - 0.340193560922 × HELP(-2) - 10.7488129163

ملحق رقم (5)

يبين نتائج التوزيع الاحتمالي للبواق لبيانات الناتج المحلي الإجمالي والمنح والمساعدات

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal

Prob.	df	Jarque-Bera	Component
0.7550	2	0.561965	1
0.0581	2	10.30162	2
0.0515	4	10.86358	Joint

ملحق رقم (6)

يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبيانات الناتج المحلي الإجمالي والمنح والمساعدات

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h

Df	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Q-Stat	Lags
NA*	NA*	1.738379	NA*	1.641802	1
NA*	NA*	7.376169	NA*	6.653171	2
7	0.0609	13.49856	0.1089	11.75516	3
11	0.0531	20.83299	0.0950	17.45972	4
15	0.0228	27.80530	0.0955	22.49528	5
19	0.0163	34.44174	0.1065	26.91957	6
23	0.0263	37.87296	0.1798	29.01643	7
27	0.0557	39.61124	0.3150	29.98214	8
31	0.1077	41.01671	0.4822	30.68488	9
35	0.1877	42.19980	0.6517	31.21069	10
39	0.2274	45.24765	0.7636	32.39597	11
43	0.3097	47.06667	0.8647	33.00231	12

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.

ملحق رقم (7)

يبين نتائج تقدير نموذج var للموازنة العامة وللمنح والمساعدات

Vector Autoregression Estimates
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

HELP	BUDGET	
0.398954	0.623333	BUDGET(-1)
(0.21491)	(0.29905)	
[1.85636]	[2.08438]	
-0.072698	0.203388	BUDGET(-2)
(0.20128)	(0.28008)	
[-0.36119]	[0.72619]	
0.607483	0.319095	HELP(-1)
(0.27267)	(0.37941)	
[2.22795]	[0.84102]	
-0.460601	-0.094521	HELP(-2)
(0.30182)	(0.41998)	
[-1.52609]	[-0.22506]	
47.47118	353.1340	C
(174.564)	(242.906)	
[0.27194]	[1.45379]	
0.696774	0.848415	R-squared
0.603474	0.801773	Adj. R-squared
1071632.	2074974.	Sum sq. resids
287.1118	399.5165	S.E. equation
7.468093	18.19009	F-statistic
-124.4898	-130.4367	Log likelihood
14.38775	15.04852	Akaike AIC
14.63508	15.29585	Schwarz SC
865.0556	2196.072	Mean dependent
455.9481	897.3327	S.D. dependent

9.97E+09	Determinant resid covariance (dof adj.)
5.20E+09	Determinant resid covariance
-252.4340	Log likelihood
29.15933	Akaike information criterion
29.65398	Schwarz criterion

ملحق رقم (8)

يبين معادلة النموذج لمتغير الموازنة العامة ومتغير المنح والمساعدات

BUDGET = C(1,1) × BUDGET(-1) + C(1,2) × BUDGET(-2) + C(1,3) × HELP(-1) + C(1,4) × HELP(-2) + C(1,5)
HELP = C(2,1) × BUDGET(-1) + C(2,2) × BUDGET(-2) + C(2,3)*HELP(-1) + C(2,4) × HELP(-2) + C(2,5)
BUDGET = 0.623332786907 × BUDGET(-1) + 0.203388337248 × BUDGET(-2) + 0.319095161906 × HELP(-1) - 0.0945210223722 × HELP(-2) + 353.133952522
HELP = 0.398954417844 × BUDGET(-1) - 0.0726980564311 × BUDGET(-2) + 0.607483250323 × HELP(-1) - 0.460600975225 × HELP(-2) + 47.4711830244

ملحق رقم (9)

يبين نتائج التوزيع الاحتمالي للبواقي لبيانات الموازنة العامة والمنح والمساعدات

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal

Prob.	Df	Jarque-Bera	Component
0.8226	2	0.390602	1
0.6388	2	0.896197	2
0.8636	4	1.286799	Joint

ملحق رقم (10)

يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبيانات الموازنة العامة والمنح والمساعدات

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h

Df	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Q-Stat	Lags
NA*	NA*	1.222675	NA*	1.154749	1
NA*	NA*	2.667837	NA*	2.439337	2
7	0.0613	15.36803	0.0716	13.02283	3
11	0.0732	21.06347	0.0952	17.45262	4
15	0.1025	22.20533	0.2484	18.27730	5
19	0.1105	26.75659	0.3198	21.31147	6
23	0.1295	30.73261	0.4182	23.74126	7
27	0.1882	33.27195	0.5659	25.15200	8
31	0.3078	34.40893	0.7346	25.72049	9
35	0.3646	37.27963	0.8314	26.99636	10
39	0.5348	37.57681	0.9245	27.11193	11
43	0.6936	37.85293	0.9712	27.20397	12

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

ملحق رقم (11)

يبين نتائج تقدير نموذج var لميزان المدفوعات وللمنح والمساعدات

Vector Autoregression Estimates
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

HELP	BALANCE	
1.048519	0.179717	BALANCE(-1)
(2.05405)	(0.29277)	
[0.51046]	[0.61385]	
-2.323578	-0.199508	BALANCE(-2)
(1.59818)	(0.22779)	
[-1.45389]	[-0.87583]	
0.829502	0.043771	HELP(-1)
(0.32955)	(0.04697)	
[2.51706]	[0.93186]	
-0.075284	-0.048982	HELP(-2)
(0.30586)	(0.04360)	
[-0.24614]	[-1.12356]	
342.3634	53.65297	C
(179.282)	(25.5535)	
[1.90964]	[2.09963]	
0.634231	0.230573	R-squared
0.521687	-0.006174	Adj. R-squared
1292665.	26261.28	Sum sq. resids
315.3344	44.94551	S.E. equation
5.635401	0.973922	F-statistic
-126.1775	-91.11021	Log likelihood
14.57528	10.67891	Akaike AIC
14.82260	10.92624	Schwarz SC
865.0556	48.97222	Mean dependent
455.9481	44.80740	S.D. dependent

1.53E+08	Determinant resid covariance (dof adj.)
79971967	Determinant resid covariance
-214.8565	Log likelihood
24.98405	Akaike information criterion
25.47870	Schwarz criterion

ملحق رقم (12)

يبين معادلة النموذج لمتغير ميزان المدفوعات ومتغير المنح والمساعدات

BALANCE = C(1,1) × BALANCE(-1) + C(1,2)*BALANCE(-2) + C(1,3) × H ELP(-1) + C(1,4) × HELP(-2) + C(1,5)
HELP = C(2,1) × BALANCE(-1) + C(2,2)*BALANCE(-2) + C(2,3) × HELP(-1) + C(2,4) × HELP(-2) + C(2,5)
BALANCE = 0.17971698378 × BALANCE(-1) - 0.199508202554 × BALANCE(-2) + 0.0437712855886*HELP(-1) - 0.0489824211842 × HELP(-2) + 53.6529702338
HELP=1.04851852295 × BALANCE(-1)-2.32357775487 × BALANCE(-2) + 0.829501642654 × HELP(-1)- 0.0752844560661 × HELP(-2) + 342.363422327

ملحق رقم (13)

يبين نتائج التوزيع الاحتمالي لميزان المدفوعات وللمنح والمساعدات

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal

Prob.	Df	Jarque-Bera	Component
0.5976	2	1.029529	1
0.5400	2	1.232541	2
0.6877	4	2.262071	Joint

ملحق رقم (14)

يبين نتائج إختبار الارتباط الذاتي لميزان المدفوعات وللمنح والمساعدات

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h

df	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Q-Stat	Lags
NA*	NA*	1.197771	NA*	1.131228	1
NA*	NA*	7.215046	NA*	6.479917	2
7	0.1075	11.79478	0.1724	10.29636	3
11	0.0.063	20.14514	0.1142	16.79109	4
15	0.1034	22.17088	0.2495	18.25412	5
19	0.0543	29.80736	0.2225	23.34511	6
23	0.0554	34.72457	0.2846	26.35007	7
27	0.1058	36.45156	0.4472	27.30951	8
31	0.1422	39.43820	0.5795	28.80283	9
35	0.0963	46.27580	0.6214	31.84176	10
39	0.1383	48.65115	0.7488	32.76551	11
43	0.2067	50.30454	0.8557	33.31664	12

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

ملحق رقم (15) يبين حجم المنح والمساعدات حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015.

US Dollar, millions																				
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
2613.1	2048.8	2459.8	2544.1	2843.4	2472.0	1717.9	1362.3	1018.0	1161.4	1042.5	971.9	999.6	731.4	599.9	616.4	614.1	552.4	514.1	472.0	
1754.8	1102.8	1574.1	1635.4	1742.1	1359.1	836.2	756.6	571.2	609.7	492.2	411.3	280.4	307.8	327.9	342.0	326.6	264.2	183.4	151.8	DAC Countries, Total
30.8	38.0	38.8	38.6	28.7	27.0	12.0	0.6	8.8	3.2	3.3	3.7	0.8	2.4	1.0	1.2	1.6	1.8	1.3	0.1	Australia
6.4	4.8	5.7	5.3	9.0	8.3	3.4	6.2	5.8	4.6	3.4	3.6	2.2	4.1	3.7	4.8	5.3	1.6	2.1	1.9	Austria
33.5	33.5	30.0	24.3	22.7	30.3	19.7	15.8	16.9	13.2	..	9.4	4.0	6.3	5.8	4.6	2.7	1.6	5.6	..	Belgium
50.5	60.4	77.7	65.1	41.2	44.3	42.3	34.6	15.9	22.4	8.8	8.9	0.5	0.4	0.5	0.3	5.8	3.7	0.6	0.8	Canada
0.8	1.7	1.8	0.8	1.7	4.7	0.9	0.2	0.2	0.2	0.6	0.2	..	0.9	0.8	1.0	..	..	..	..	Czech Republic
40.4	27.6	21.2	28.2	20.5	10.0	13.5	8.4	13.2	7.0	5.8	5.5	5.0	8.0	8.5	5.4	5.1	3.6	3.5	2.3	Denmark
14.2	14.7	16.2	11.1	13.8	11.3	9.4	7.1	5.2	4.5	4.2	4.3	2.6	4.3	3.4	2.4	1.1	2.9	0.9	..	Finland
66.3	71.5	63.3	69.3	79.2	74.2	55.9	40.0	29.9	25.2	22.2	15.6	12.7	14.2	12.0	16.7	12.8	9.6	5.7	2.3	France
117.4	136.7	124.1	106.6	98.7	78.8	75.3	67.7	39.8	31.2	35.3	37.9	17.9	17.3	26.4	30.6	35.1	24.6	20.9	11.4	Germany
0.8	5.1	5.4	6.9	10.7	7.1	3.2	5.8	1.8	5.6	2.0	1.3	2.0	2.6	3.2	4.4	3.9	1.4	..	..	Greece
1.8	1.2	0.8	0.9	1.1	1.5	0.3	..	..	..	..	..	..	..	..	0.3	0.5	..	..	..	Iceland
7.7	5.9	11.7	6.4	8.9	6.7	8.7	8.1	5.6	6.3	5.6	4.8	1.6	1.5	1.6	1.4	1.7	2.4	1.3	..	Ireland
12.1	7.3	9.5	35.0	39.5	70.3	19.9	7.3	15.9	15.1	38.4	23.0	15.8	11.8	18.5	5.6	8.6	6.1	7.7	9.0	Italy
50.1	73.1	74.8	78.6	76.7	30.3	48.7	78.2	5.8	9.0	4.5	12.8	21.5	61.2	56.1	46.3	45.5	7.5	3.7	..	Japan
4.4	5.2	3.2	7.4	7.3	2.4	1.0	1.2	1.7	3.7	0.6	0.5	..	0.4	0.4	2.4	1.4	0.4	0.2	0.2	Korea
5.2	4.3	9.8	9.5	6.8	6.1	6.3	2.8	4.0	2.7	2.6	4.3	2.2	2.0	0.9	1.3	0.8	1.1	0.2	..	Luxembourg
20.2	31.9	53.8	35.7	46.2	75.1	30.3	32.2	29.9	20.9	13.1	13.9	14.0	16.2	12.5	22.3	25.3	58.8	24.7	2.6	Netherlands
1.1	0.3	2.1	..	0.9	0.7	0.5	0.6	0.7	0.4	0.4	0.7	0.1	0.1	0.0	..	..	0.0	..	0.0	New Zealand

تابع ملحق رقم (15) يبين حجم المنح والمساعدات حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015

107.9	107.2	112.1	109.5	100.1	115.8	106.2	87.8	74.0	53.8	53.5	50.9	37.5	27.9	27.8	40.1	41.0	50.4	40.1	12.7	Norway
0.6	0.5	0.5	0.5	0.8	0.6	0.8	0.5	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.1	0.2	0.3	..	..	..	..	Poland
0.0	0.0	0.0	0.0	1.1	1.2	0.5	0.3	0.8	0.6	..	0.5	0.3	0.9	0.6	0.2	0.1	..	..	..	Portugal
0.2	0.1	..	..	0.2	0.1	..	..	..	0.1	0.1	0.1	..	..	..	..	..	..	..	..	Slovak Republic
0.2	0.2	0.2	0.2	0.4	0.3	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Slovenia
16.9	23.0	63.1	97.6	99.4	103.2	72.7	40.0	39.4	23.8	14.2	11.3	10.1	12.9	17.4	41.7	21.5	17.1	28.3	12.4	Spain
61.5	63.1	64.6	58.5	66.9	71.8	54.3	51.0	36.9	39.4	35.2	28.0	21.9	32.4	25.1	16.0	20.8	27.6	17.4	9.4	Sweden
28.4	29.2	26.6	21.0	20.4	18.3	15.9	19.9	15.0	13.4	13.2	8.2	6.3	5.3	6.1	6.9	6.1	9.5	12.5	13.1	Switzerland
109.3	68.0	121.2	97.9	94.9	68.2	22.5	35.1	23.5	29.5	31.1	23.8	17.0	14.7	10.7	8.9	10.2	5.4	6.8	9.6	United Kingdom
966.3	288.3	636.0	720.8	844.3	490.6	212.3	205.5	180.6	273.9	194.1	138.1	84.3	60.1	84.9	77.0	70.0	27.0	..	64.0	United States

تابع ملحق رقم (15) يبين حجم المنح والمساعدات حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015

694.4	**750.6**	**803.7**	**784.8**	**820.8**	**941.7**	**760.9**	**473.3**	**400.4**	**481.1**	**456.1**	**429.4**	**344.1**	**273.0**	**187.9**	**247.4**	**249.0**	**256.4**	**262.6**	**281.1**	**Multilateral, Total**
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	AfDB (African Dev. Bank)
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	AfDF (African Dev.Fund)
0.2	2.4	4.5	3.2	0.2	1.1	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	5.6	Arab Fund (AFESD)
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	AsDB (Asian Dev. Bank)
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	AsDB Special Funds
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	BADEA
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	CarDB (Caribbean Dev. Bank)
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	EBRD
358.9	317.6	399.8	441.1	538.3	663.1	540.9	259.6	206.9	186.9	181.3	171.0	120.4	102.8	26.3	81.5	117.2	132.0	75.4	89.1	EU Institutions
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	GAVI
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	GEF
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Global Green Growth Institute (GGGI)
1.2	3.8	0.3	2.3	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Global Fund
0.2	0.1	0.4	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	IAEA
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	IBRD
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	IDA
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	IDB
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	IDB Sp.Fund
0.8	..	0.9	0.5	..	..	1.2	..	1.5	0.5	..	3.0	..	0.5	..	..	..	..	..	..	IFAD
..	30.0	3.0	14.3	16.0	..	..	..	..	..	..	..	..	6.6	7.6	2.3	1.0	..	..	..	IFC

تابع ملحق رقم (15) يبين حجم المنح والمساعدات حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015

..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	IMF (Concessional Trust Funds)
0.2	0.5	20.2	8.1	6.8	9.2	3.4	5.8	9.6	10.6	0.8	3.4	0.3	..	..	..	..	..	..	3.7	Isl.Dev Bank
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Montreal Protocol
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Nordic Dev.Fund
9.8	8.4	9.9	5.6	..	..	..	..	..	..	1.2	2.3	2.1	3.9	6.8	2.4	0.6	0.5	0.2	0.4	OFID
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	OSCE
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	UNAIDS
2.7	3.1	3.0	4.2	4.6	4.1	..	0.0	..	4.0	2.3	3.5	2.4	2.9	..	..	..	..	..	..	UNDP
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	UNECE
2.1	2.4	2.1	2.0	2.2	1.7	2.4	1.4	1.1	1.3	1.6	1.3	1.2	1.1	1.2	0.8	1.8	0.7	0.1	0.0	UNFPA
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	UNHCR
2.5	2.3	4.3	4.3	4.9	3.7	6.5	5.0	1.9	1.6	2.8	1.6	1.5	1.6	1.5	1.9	1.8	3.0	4.2	2.6	UNICEF
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	UNPBF
309.4	368.2	346.2	296.0	245.7	255.2	206.5	200.5	178.7	273.5	263.5	237.6	211.0	151.6	141.0	154.0	125.0	118.2	180.2	179.5	UNRWA
..	..	..	..	..	0.1	0.0	0.1	0.7	0.5	1.0	0.4	0.8	0.8	1.0	0.6	0.5	0.4	0.9	0.3	UNTA
6.1	11.5	8.7	3.0	2.0	3.5	0.0	0.9	..	2.4	1.7	5.4	4.5	1.1	2.7	4.1	1.1	1.5	1.8	..	WFP
0.4	0.4	0.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	WHO
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Other Multilaterals

تابع ملحق رقم (15) يبين حجم المنح والمساعدات حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بيانات صادرة في 29 سبتمبر 2015

US Dollar, millions																				
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
163.8	**195.4**	**82.0**	**123.9**	**280.4**	**171.3**	**120.8**	**132.4**	**46.4**	**70.7**	**94.2**	**131.2**	**375.1**	**150.6**	**84.0**	**27.0**	**38.5**	**31.9**	**68.1**	**39.1**	**Non-DAC Countries, Total**
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Bulgaria
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Croatia
0.0	..	0.0	0.6	1.1	0.3	0.0	0.4	0.2	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Cyprus
0.1	0.1	0.1	0.5	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Estonia
0.0	0.1	0.2	0.1	0.6	0.1	0.2	..	0.0	0.4	0.1	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Hungary
31.6	25.5	25.4	0.6	0.5	0.5	0.7	0.2	0.0	0.1	..	..	..	0.6	3.0	..	2.0	..	..	..	Israel
..	5.9	8.8	6.5	..	..	3.9	..	4.5	4.6	..	5.0	..	25.5	..	..	..	3.6	13.0	8.1	Kuwait (KFAED)
..	..	..	..	0.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Latvia
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Liechtenstein
..	..	0.1	0.0	0.0	..	..	..	..	0.0	0.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Lithuania
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Malta
0.3	0.2	0.2	0.5	0.1	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Romania
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Russia
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	245.2	76.7	16.3	21.9	26.6	24.3	39.4	18.9	Saudi Arabia
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Chinese Taipei
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Thailand
69.5	51.2	25.9	27.8	48.2	20.2	14.2	20.3	11.2	4.5	0.0	0.1	0.3	0.0	..	0.0	..	..	..	..	Turkey
62.3	112.5	21.3	87.3	229.8	150.2	101.7	111.6	30.5	61.1	94.1	126.1	129.6	47.8	64.7	5.1	9.9	4.0	15.8	12.1	United Arab Emirates
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Other donor countries
0.0	..	..	..	0.5	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Memo: Private
0.0	..	..	..	0.5	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Bill & Melinda Gates Foundation

ملحق رقم (16)

بيانات المتغيرات الداخلة في النموذج والاختبارات القياسية

خلال الفترة 1994-2013

مليون دولار

السنة	إجمالي المساعدات الفعلية للسلطة	الناتج المحلي الإجمالي	أجمالي الإيرادات العامة والمنح
1994	132	2843.3	400.8
1995	325	3282.8	749.9
1996	366	3409.6	1037.1
1997	520	3759.8	1327
1998	530	4067.8	1398
1999	497	4271.2	1439
2000	510	4313.6	1449
2001	849	4003.7	1122
2002	697	3555.8	987.0
2003	620	3968	1367
2004	353	4329.8	1403
2005	636	4831.8	2006
2006	1019	4910.1	1741
2007	1322	5505.8	2938
2008	1978	6673.5	3758
2009	1402	7268.2	2951
2010	1278	8913.1	3178
2011	978	10465.4	3153.3
2012	932	11279.4	3172.2
2013	1358	12476.0	3678

الأشكال

الشكل رقم (1)

دالة الاستجابة لردة الفعل في الفترة الكلية للمنح والمساعدات جراء حدوث صدمة في المتغير التابع الناتج الإجمالي المحلي

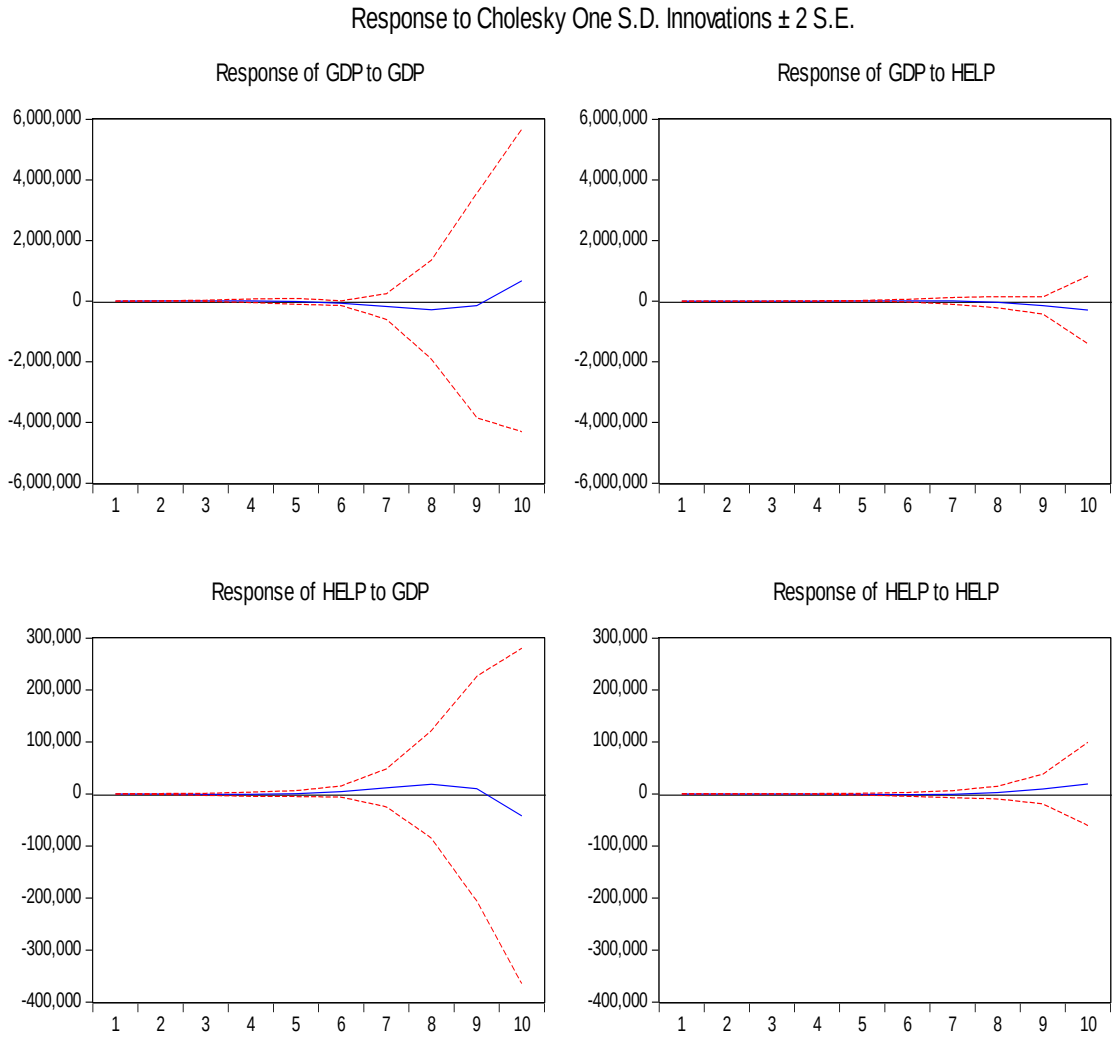

الشكل رقم (2)

دالة الاستجابة لردة الفعل في الفترة الكلية للمنح والمساعدات جراء حدوث صدمة في المتغير التابع الموازنة العامة

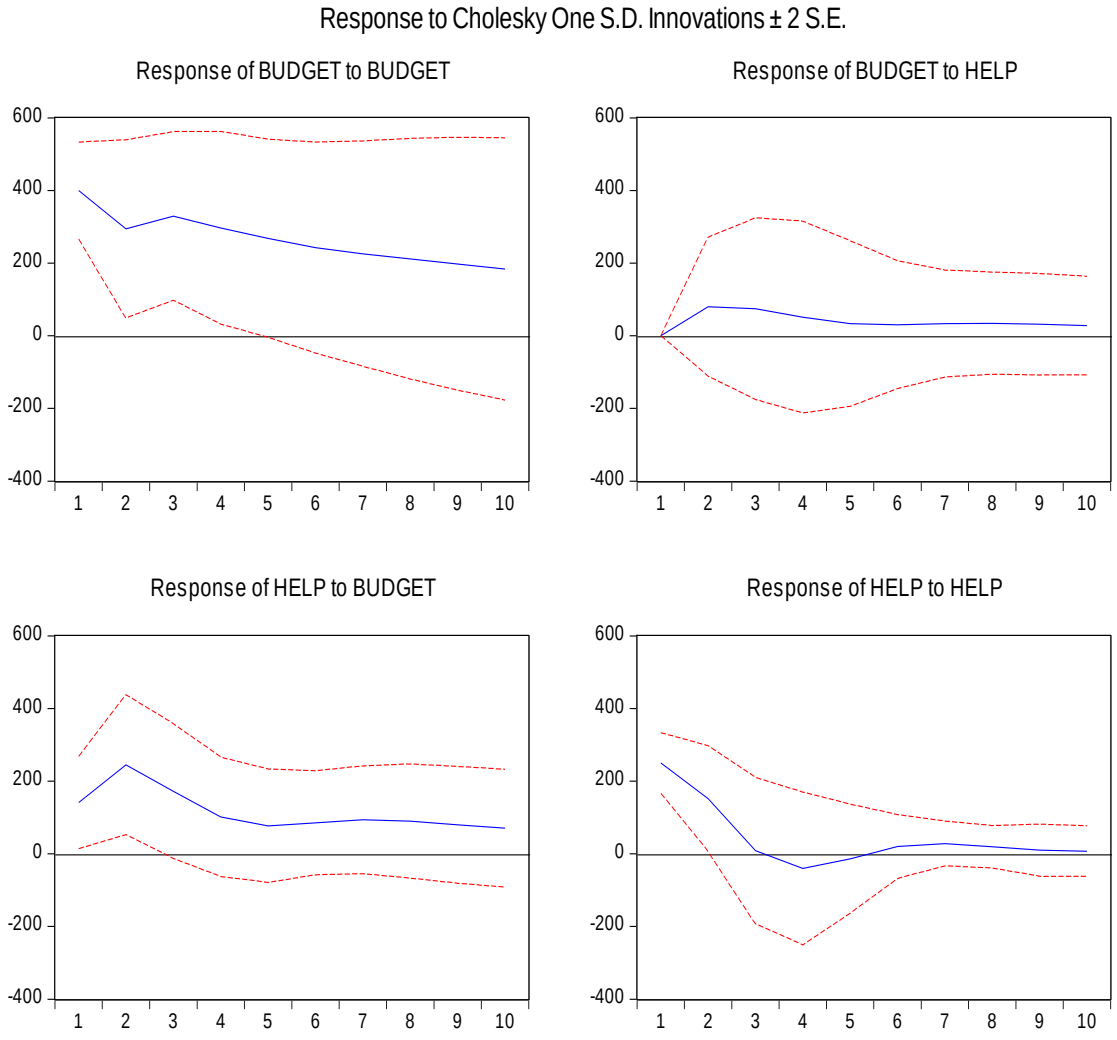

الشكل رقم (3)

دالة الاستجابة لردة الفعل في الفترة الكلية للمنح والمساعدات جراء حدوث صدمة في المتغير التابع ميزان المدفوعات

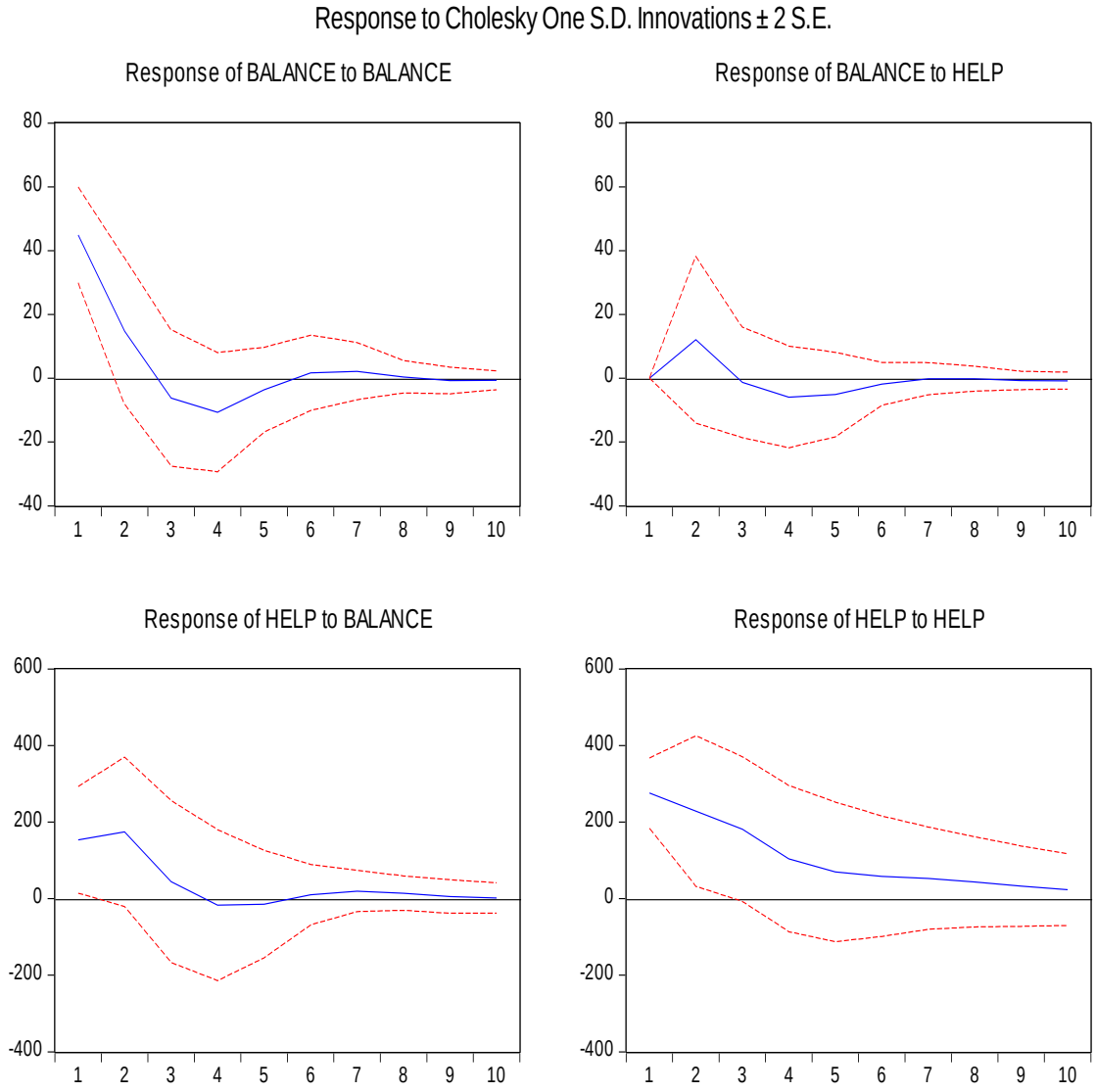

Suez Canal University
Faculty of Commerce- Ismailia
Department of Economics

Assess the Role of grants and Assistance in the Palestinian Economic Growth During the period (2013 - 1994) An Empirical Study

A Thesis

Submitted For Obtained The Degree of PH.D In Economics At Suez Canal University Faculty of Commerce

Prepared by

Bassem Motlak Wishah

Supervision

Prof. Dr.

Abd Elhameed Sedeek Abd Elbar

Professor of Economic

Faculty of commerce

Suez Canal University - Ismailia

Dr.

Nasr Salem Khalil

Lecture of Economic

Faculty of commerce

Suez Canal University- Ismailia

2017